

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

# الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي

إعداد

ماجدة إبراهيم الباز

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.

2017م

# الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقَة التحول الديمقراطي في العالم العربي

إعداد

ماجدة إبراهيم الباز

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/01/19م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً  
.....
2. د. بلال الشوبكي / ممتحناً خارجياً  
.....
3. د. رائد نعييرات / ممتحناً داخلياً  
.....

# الإهداء

إلى كل من قدم روحه قرباناً للحرية

وثنماً للتغيير.... إلى شعوبنا العربية التي قدمت التضحيات

تلو التضحيات من دم أبنائها في سبيل تحقيق حياة أفضل لهم سيخلفها على هذه

الأرض وفي مقدمتها شعبنا الفلسطيني الذي كان وسيفي يقارع محتلته حتى نيل حريته  
وكرامته.

إلى ابني الغالي ونور حياتي

إلى عائلتي وزملاء دأستي

## الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً على نعمة هذه الفرصة والعبء التي لم يكن لي الفضل بالظفر بها  
لولا توفيق الله وفضله الذي أنعم علي بإكمال كتابة هذه الأطروحة والتي أتمنى أن  
تكون علم نافع ينفذ به.

والشكر الجزيل للذي تبقى الكلمات مبدورة في وصف عطائه أستاذي ومشرفي  
الدكتور حسك أيوب، والذي فتح لي أبواب المعرفة التي نمت وأثرت جهد يليق بعلمه  
وعطائه، فلا شيء يعادل ما قدمه لي في سبيل تذليل عقبات هذا العمل الذي لم يكن  
ليكتمل دون دعمه.

والشكر لا يمكن أن يتوقف قبل أن أقدم امتناني لجميع أساتذتي الذين تركوا كلاً  
منهم بصمة لا يمكن أن تمحي مع ذكرتي، الدكتور رائد نعييرات والدكتور عبد الستار قاسم،  
كل الشكر والتقدير لجهودكم

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

# الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's name:**

اسم الطالبة:

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	الملخص
1	<b>الفصل الأول: خلفية الدراسة</b>
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
5	الدراسات السابقة
11	الإطار المفاهيمي
11	الانتخابات
14	التغيير الديمقراطي ومطلب الانتخابات
18	فرضية الدراسة
18	منهجية الدراسة
21	فصول الدراسة
23	<b>الفصل الثاني: غياب الدستور كأساس بنيوي لانتخابات فعالة</b>
27	البنية المؤسسية في مصر وأثرها على فاعلية الانتخابات
29	الصراع على كتابة الدستور بعد أول انتخابات برلمانية مصرية
34	طبيعة نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية في مصر
39	مدى استقلال السلطة القضائية وأثره على فاعلية الانتخابات
44	الفساد وأثره على فاعلية الانتخابات
47	تونس والخيار المؤسسي في بناءها الديمقراطي
48	آليات كتابة الدستور التونسي وخيارات النخب في المرحلة الانتقالية
53	تجاذبات عملية كتابة الدستور
56	السلطة القضائية ودورها في المرحلة الانتقالية التونسية

الصفحة	الموضوع
58	خلاصة مقارنة
63	<b>الفصل الثالث: دور النظم والقوانين الانتخابية في إجراء انتخابات غير وظيفية ديمقراطياً</b>
65	أنواع النظم الانتخابية
66	تحديات مرحلة التحول الديمقراطي واختيار النظام الانتخابي
68	التجربة الانتخابية واختيار النظام الانتخابي في مصر ما بعد الثورة
69	كيفية اختيار النظام الانتخابي في مصر ما بعد الثورة
74	أثر اختيار النظام الانتخابي على الحياة السياسية والاجتماعية المصرية
76	التجربة الانتخابية في تونس
79	أثر اختيار النظام الانتخابي على الحياة السياسية في تونس
83	خلاصة مقارنة
87	<b>الفصل الرابع: بنية المجتمع وتشجيع الانتماءات الفرعية</b>
88	واقع الطائفية في العالم العربي
90	إعادة انتاج الطائفية ما بعد الثورات
91	البنية الاجتماعية للمجتمع المصري والدولة ونظام الحكم
94	الواقع المصري بعد سنوات من الحكم العسكري
96	عودة الطائفية وتفعيل الدور القبلي ما بعد الثورة
100	ضعف منظمات المجتمع المدني واحتوائها من قبل النظام
104	الطبيعة المدنية للمجتمع التونسي
107	السلوك المدني والسياسي للمجتمع التونسي في مرحلة التحول
109	فاعلية المجتمع المدني التونسي
111	خلاصة مقارنة
113	<b>الفصل الخامس: غياب الاستقرار الأمني ومخاطر العنف السياسي</b>
115	الوضع الأمني في البلاد العربية في المراحل الانتقالية
116	الانفلات الأمني في مصر ودوره في إفشال آليات الانتقال الديمقراطي
117	مظاهر الانفلات الأمني وأثره على الوضع العام في البلاد
120	البرلمان المصري وتحدي الوضع الأمني
121	تأزم الوضع الأمني بعد الانتخابات الرئاسية ودوره في إضعاف النظام

الصفحة	الموضوع
124	دور الإعلام في تضخيم الأزمات وزيادة حدة العنف السياسي
127	الانفلات الأمني تحدي الانتقال الديمقراطي في تونس
127	أسباب الانفلات الأمني في تونس ما بعد الثورة وأهم مظاهره
129	تأزم الوضع الأمني ودوره في تنامي ظاهرة الإرهاب في تونس
131	انعكاس العمليات الإرهابية على المسار السياسي في تونس
134	خلاصة مقارنة
<b>137</b>	<b>الفصل السادس: الاستنتاجات</b>
139	1. وجود القاعدة المؤسسية
139	غياب البنية المؤسسية في مصر وأثرها على فاعلية الانتخابات
141	البنية المؤسسية أولى خطوات الانتقال الديمقراطي في تونس
141	2. اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع طبيعة المرحلة
142	3. نشر ثقافة المواطنة وإضعاف الانتماءات الطائفية والقبلية
144	4. تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي
<b>147</b>	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
<b>b</b>	<b>Abstract</b>

الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها

في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي

إعداد

ماجدة إبراهيم الباز

إشراف

د. حسن ايوب

الملخص

تناولت الدراسة معالجة إشكالية الانتخابات من خلال توضيح الأسباب التي جعلت الانتخابات تفقد فاعليتها الوظيفية، كأحد أهم خطوات مرحلة الانتقال الديمقراطي، وتحليل العوامل المفسرة لتحول الانتخابات من آلية ديمقراطية تعمل على تحقيق الاستقرار، إلى أداة للتنشيط الاجتماعي والانقسام السياسي، والذي ألقى بظلاله على مسارات التحول الديمقراطي في البلاد العربية وتسبب في تعثر العديد منها.

تفترض الدراسة بأن الانتخابات لم تسهم بالضرورة في تدعيم بناء أنظمة ديمقراطية في العالم العربي، كونها أجريت قبل أن تنتهياً الشروط والمتطلبات التي تدعم فاعليتها، فالانتخابات جرت في ظل غياب البنية المؤسسية والقاعدة القانونية التي تنظم العملية الانتخابية وتضمن نزاهتها، كذلك عدم اختيار نظام انتخابي يحقق تمثيل عادل لجميع فئات المجتمع والذي يعاني أصلاً من انقسامات طائفية وقبلية، مما تسببت في زيادة الخلافات بين النخب وجرّت البلاد إلى صراعات حزبية وطائفية وقبلية.

انطلقت هذه الدراسة من المعالجة النظرية لمسألة الانتخابات الديمقراطية وأهدافها، والتطرق لشروط ضمان تحقيقها لمقاصدها، من أجل ربط هذه الشروط والمتطلبات بالحالة العربية، لتوضيح أثر خلو هذه الحالات من العديد من المتطلبات الديمقراطية التي تشكل داعماً يعمل على تحسين فاعلية الانتخابات، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص مراحل التحول الديمقراطي والتي حاولت الدراسة من خلال إطارها المفاهيمي توضيح الظروف والتحديات التي كانت تعاني منها البلاد العربية خلال مراحلها الانتقالية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة فشل الانتخابات في تدعيم بناء المؤسسات الديمقراطية، كذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة لتحليل تجارب التحول الديمقراطي في كل من مصر وتونس، من خلال التعمق في فهم تفاصيل الحالة التي جرت في ظلها الانتخابات في كلا البلدين، واستخدام المنهج المقارن لمقارنة الظروف التي جرت فيها الانتخابات، ومعرفة العوامل التي توفرت في الحالة التونسية وافتقرت إليها الحالة المصرية وتسببت في إفشال الانتخابات وظيفياً.

خلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن الانتخابات ركن واحد من أركان الديمقراطية، وهناك أولويات يجب أن تُقدم على الانتخابات خلال عملية البناء الديمقراطي، على رأسها الأسس الدستورية والقاعدة القانونية التي تنظم عمل مؤسسات الدولة وتكسبها الشرعية، ومن بين هذه القواعد المؤسسية، نظام انتخابي يعمل على تحقيق تمثيل عادل لكافة مراكز القوى داخل المجتمع، كذلك لا بد من نشر الثقافة الداعمة للديمقراطية وإعادة ترتيب العلاقات داخل المجتمع على قاعدة تبادل المصالح، وشنح المجتمع بقيم المواطنة والعدل والمساواة ومحاربة العصبية الطائفية والقبلية، ومحاولة دمج أفراد المجتمع وتأطيرهم داخل منظمات اجتماعية تعمل على توسيع مشاركتهم في الحياة السياسية، وأخيراً تحقيق الاستقرار الأمني كونه ركيزة أي تقدم سياسي واقتصادي، من أجل توفير بيئة ملائمة تضمن توطيد فعّال للآلية الانتخابية حتى تصبح قادرة على تدعيم البناء الديمقراطي.

# الفصل الأول

## خلفية الدراسة

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة

#### مقدمة الدراسة

عندما بدأ الحراك العربي من مهد الثورات العربية تونس، والتي اشتعلت منها شرارة التمرد على الأنظمة السلطوية، تخطت حدود المسلمات ببقاء هذه الأنظمة، رافعة شعارات كانت في الماضي لا يجرأ أحد حتى الحديث عنها، كانت الظروف التي انطلقت منها الثورة في تونس تشير الى حالة من الخصوصية لها علاقة بطبيعة بنية الدولة وتطور المجتمع التونسي وقابليته للتحول السياسي، ولا يمكن استنساخها في دول عربية أخرى، لكن كرة الثلج تدرجت وشملت دول عدة في المنطقة العربية تشاطرها العديد من القواسم المشتركة من الفساد والظلم، وتوفر بيئات تميزت بقابليتها للثورة، فامتدت لتشمل مصر، ليبيا، اليمن، البحرين وسوريا.

شكل سقوط بعض الأنظمة العربية حالة من الفراغ السياسي، والذي فرض على المجتمعات حتمية عبور المسافة التي تفصل ما قبل وما بعد الانتقال الديمقراطي، وتعبيد الطريق نحو الإصلاح السياسي واختراق الفضاء الاجتماعي، فلا تكفي حدوث ثورة لنجاح التحول السياسي، فعملية التحول تحتاج آليات عمل قادرة على بلوغ عتبة الإصلاح والتغيير، حتى لا تفقد الثورة بريق أهدافها، لأن الحدث الذي لا يحمل في داخله عوامل نجاح ما بعده ينتهي قبل أن يحقق غاياته.<sup>1</sup>

وعليه بدأت البلاد العربية بناء دولها الحديثة مستعينة بالتجارب الديمقراطية العالمية، وحاولت إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة، ووضع بنية مؤسسية تعمل على تحويل الدولة من دولة أشخاص إلى دولة قانون ومؤسسات تكون دعائم للنظام الديمقراطي، مستعينة بالانتخابات كآلية ديمقراطية قادرة على حسم الخلاف بين القوى السياسية المشاركة في عملية الانتقال، ويتم بمقتضاها اختيار أشخاص وإعطائهم الشرعية اللازمة لإدارة شؤون البلاد.

<sup>1</sup> عبد اللطيف، كمال: الحدث التونسي واسئلة الإصلاح السياسي العربي اولويات وسياقات وفاق. في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012، ص55

إلا أن الانتخابات في مرحلة التحول الديمقراطي عملية بالغة التعقيد، كونها تتم في ظل مرحلة انتقالية تختلف طبيعتها حسب طبيعة النظام السابق، وطبيعة البنى الاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة العلاقة ما بين النخب السياسية، فهي مرحلة تحمل موروث سلطوي يصعب التعامل معه بآليات تعتبر بديهية في الديمقراطيات الراسخة والمستقرة، ولكن في بداية مراحل التحول السياسي قد تلعب الانتخابات دوراً مضاداً، وتساهم في تعثر الحالة الانتقالية لعدم إدراك النخب السياسية لسنن التحول الديمقراطي، فالانتخابات عملية سياسية تتكون من تفاعل مجموعة عوامل تساعد في زيادة فاعليتها، وفي إطار بيئة تملك مقومات نجاحها في ظل سياق مرحلي ملائم.<sup>1</sup>

فالانتخابات تعتبر ممارسة سياسية وأداة ديمقراطية تعاني من بعض مواطن الضعف، فهي بحاجة لأن يسبقها العديد من الممارسات الديمقراطية لقيامها بوظيفتها بفاعلية، فعدم تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية الملائمة، وعدم توفر متطلبات إجرائها، كان السبب وراء فشل الانتخاب في تثبيت قواعد اللعبة السياسية في بعض البلاد العربية، بل عملت على زيادة حدة الصراع المجتمعي والحزبي في مرحلة تمتاز بدرجة عالية من التعقيد والصراعات.

من هنا قامت هذه الدراسة بتحليل البيئة العربية ما بعد الثورات، ومعرفة الظروف التي جرت في ظلها الانتخابات، وتفسير أسباب فشلها في إرساء دعائم النظام الديمقراطي في العالم العربي، آخذة بعين الاعتبار مجموعة من العوامل البنوية التي شكلت تحديات وعوائق أمام نجاح العملية الانتخابية.

كما حاولت الدراسة التعمق في فهم هذه الظاهرة من خلال إجراء مقارنة ما بين مصر وتونس كمفردات لنفس الظاهرة، بلدان خاضت تجربة التحول الديمقراطي ومررت بمراحل انتقالية معقدة، وشهدت إجراء عمليات انتخابية متعددة، ومن خلال تحليل ظروف كل دولة على حدا والتعرف على مخرجات المرحلة الانتقالية في كل منها (تونس استطاعت الوصول إلى حالة

<sup>1</sup> أبو عامود، محمد: الانتخابات والانتقال للديمقراطية. الديمقراطية. (2012).

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=785109&eid=2>

من الاستقرار السياسي ووضعت لبنات الدولة المدنية، إلا أن مصر تعثرت وفشلت في انتقالها الديمقراطي) حتى يمكننا الوصول للعامل الذي شكل التحدي الأكبر أمام العملية الانتخابية وكان أساس الخلاف بين النخب السياسية، وكيف شكّل خطراً على مسارات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

### مشكلة الدراسة

كان من أبرز تجليات الثورات العربية، سقوط أنظمة استبدادية دام حكمها لعقود، تاركة وراءها إرثاً ثقيلاً من الفساد وانهيار في البنى الاجتماعية والاقتصادية، وواقع أمني ومؤسسي هش كونها لا تستند إلى قوانين وقواعد دستورية تعطيها الصفة الديمقراطية، دخلت على إثرها البلاد العربية مراحل انتقالية تعددت مساراتها ونتائجها، وتعددت خياراتها الانتقالية ما بين إنشاء نظام توافقي يعمل على تحديد ملامح الدولة المدنية، أو إجراء انتخابات تعمل على إفراز قيادة شرعية تتولى إدارة المرحلة، فكان الذهاب نحو صندوق الانتخاب هو الخيار الذي سارعت له النخب السياسية، على افتراض أن الانتخابات هي إحدى مفاتيح الاستقرار السياسي والاجتماعي، ووسيلة للتداول السلمي للسلطة وبناء النظم الديمقراطية.

إلا أن ذلك تم دون إعطاء الفرصة لتمهيد الأرضية المناسبة لإجراء العملية الانتخابية، وقبل وجود توافق وطني عام بين جميع الشركاء السياسيين على الشكل المؤسسي وقواعد اللعبة السياسية في المرحلة المقبلة، مما شكّل خطراً على مسار التحول الديمقراطي، فبالرغم من إجراء الانتخابات في أكثر من بلد عربي عقب الإطاحة برؤوس انظمتها السلطوية مثل مصر، تونس، ليبيا واليمن، إلا أن هذه البلاد شهدت حالة من عدم الاستقرار والعنف السياسي وإن كان بدرجات متفاوتة، وبينت وقائعها التجريبية أن الانتخابات السياسية ينبغي لها أن تترافق مع شروط أخرى إذا ما أريد لها أن تؤدي وظيفتها كأداة فاعلة في عملية التغيير السياسي وبناء النظم الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحليل البيئة التي جرت فيها الانتخابات، وجملة المعوقات التي كانت تعاني منها البلاد العربية التي شهدت تغيرات سياسية، وكيف شكّلت

الانتخابات في ظل هذه الظروف خطراً على مسار التحول السياسي، من خلال الإجابة على السؤال التالي: كيف، ولماذا لم تشكل الانتخابات خطوة فعّالة من الناحية الوظيفية في مسار التحول الديمقراطي الذي تمر به البلاد العربية؟

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لإشكالية الانتخابات، في ظل حالة التغيير التي يشهدها العالم العربي، من أجل التعرف على الظروف الملائمة لإجرائها كونها آلية من آليات إرساء نظم ديمقراطية مستقرة، ومحاولة التعرف على أهم الممارسات التي يجب أن تسبق أي عملية انتخابية لضمان نزاهتها وعدالة تمثيلها، وفي المقابل متى تفقد فاعليتها الوظيفية وتفشل في تحقيق أهدافها، خاصة في بداية التحولات السياسية والمراحل الانتقالية التي تعيش فيها البلاد حالة من الانهيار الأمني والسياسي والاقتصادي.

وعملت الدراسة على الاستدلال بتجارب التغيير في كل من مصر وتونس لمحاولة الاستفادة من كلا التجريبتين لإضافة بُعد جديد لأدبيات التحول السياسي ووسائل إرساء النظام الديمقراطي، من خلال توضيح الظروف التي جرت فيها الانتخابات وكيف فشلت العملية الانتخابية في بناء نظم ديمقراطية حديثة نظراً لافتقار البيئة العربية الحاضنة السليمة التي تدفع نحو بناء مؤسسات قوية وفعالة، ومحاولة الوصول إلى نظريات حول شروط نجاح العملية الانتخابية في بداية مسارات التحول الديمقراطي، والتي يمكن الاستعانة بها في تجارب تغيير قد تحدث في المستقبل.

### الدراسات السابقة

في مقابل الثورات التي اندلعت في البلاد العربية ظهرت ثورة بحثية وعلمية أخرى حاولت تفسير ظاهر التغيير التي اجتاحت المنطقة، ودراسات أخرى بحثت في أسباب تعثر مسارات التحول الديمقراطي، وعلى رأسها حالات العنف السياسي والانقسام المجتمعي، الذي خلق تحديات في طريق استكمال عمليات الانتقال في العالم العربي، وعليه جاءت هذه الدراسة

للبحث في إشكالية الانتخابات، وكيف تحولت إلى أداة للخلاف والتناحر، وربطها بجملة الظروف التي كانت تعاني منها البلاد العربية والتي لم تشكل عوامل مساعدة في انجاح هدف الانتخابات في إرساء النظم الديمقراطية.

ومن أجل تدعيم وفحص الإدعاء الذي تقوم عليه الدراسة، حاولت الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة، والتي تم استعراضها على محورين، المحور الأول دراسات تناولت جملة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد العربية، وهشاشة بنيتها المؤسسية، والمحور الثاني استعرض بعض الدراسات التي تناولت الانتخابات كإحدى إشكاليات المرحلة الانتقالية، وكيف كانت عامل شحن للصراع والانقسام المجتمعي، لتقوم الدراسة في ختام هذا الجزء بتوضيح الهدف الذي قامت من أجله، وهو معرفة مدى تأثير الانتخابات بظروف المرحلة الانتقالية والتي أفقدتها فاعليتها وكيف تم استخدامها كمحفز للعنف والصراع.

في بداية استعراض هذه الدراسات لا بد من إلقاء الضوء على كتاب مهم في التحولات الديمقراطية لكل من (أخوان لانز، والفريد ستيبان) صدر عام (1996) بعنوان "مشاكل التحول الديمقراطي وتعزيزها في جنوب أوروبا وأمريكا الجنوبية ما بعد الشيوعية" تناول هذا الكتاب تعريف شامل للديمقراطية وقسم الأنظمة غير ديمقراطية إلى أربعة أقسام، ووصف كل قسم بدقة، وبين مخرجات الديمقراطية إذا حدثت كيف ستكون، وذكر الكتاب أن البلاد التي تتعرض لتدخل عسكري أجنبي يطيح بالنظام القائم فيها تحتاج إلى عدة خطوات للوصول إلى الديمقراطية وليس فقط انتخابات، فالانتخابات ليست حل لجميع المشاكل وإلا فإن البلاد سوف تقع تحت حكم دكتاتوري آخر، وحذر الكتاب من حل مؤسسات الدولة كلياً، وذكر أنه يجب تطويعها للمناخ الديمقراطي.

أما الدراسات التي تناولت الوضع في البلاد العربية تم تناولها في محورين، الأول عرض الدراسات التي تناولت المعضلات والتحديات التي تعاني منها البلاد العربية وكيف شكلت عوائق أمام التحول الديمقراطي، في كتاب **للعلوي وولد أباه (2006)**<sup>1</sup> حاول الباحثان تحليل

<sup>1</sup> العلوي، وولد أباه: عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي. ط1 دمشق. دار الفكر للنشر. 2006/ص 95\_150

الحالة العربية والتعرف على أهم إشكالات التحول الديمقراطي، حيث صنّفها الكتاب إلى خمس مستويات، ما يهمنها منها هو المستوى الأول والذي تناول تركيبة المجتمع والبنية العصبية والتقليدية للمجتمع العربي، وكيف شكلت أزمة النقلة الديمقراطية، وضح الباحث كيف استغلت الأنظمة العربية النزعة الطائفية والقبيلة وقامت بعقد تحالفات مع بعض هذه الطوائف ومنحها العديد من الامتيازات، كنوع من التمييز عن باقي أفراد المجتمع، وهو ما خلق إشكالية ارتباطية ما بين الطوائف والنظام الذي حاول استمالة بعضها ضد البعض الآخر، وهو ما شكل نقطة خلافية في عملية التحول داخل المجتمع، وجعل فئة تقف في وجه عملية التغيير بسبب خوفها على وجودها وامتيازاتها، مما شكل عامل وتحدي عرقل فكرة إيجاد كتلة اجتماعية تطالب بالتغيير، أما المستوى الثالث الذي تناوله الكتاب واعتبره أحد التحديات التي وقفت في وجه عملية التحول هو ضعف المجتمع المدني وهشاشة بنيته، وعدم قدرته على القيام بدوره في تدعيم النقلة الديمقراطية، وكيف كانت هذه المنظمات تحت سيطرة وهيمنة النظام وفقدت دورها الداعم في تحديث المجتمع وتطويره، كذلك تناول الكتاب بنية الفساد المتأصلة جذورها والمترسخة في مؤسسات الدولة وكيف شكلت معضلة التحول الديمقراطي.

وبخصوص دراسة لأبي الحسن (2014)<sup>1</sup> والتي تتعلق بإشكاليات عمليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حاولت الدراسة البحث عن عوامل مفسرة لحالة التعثر الذي تعرضت له مسارات التحول في البلاد العربية وسبل معالجتها، وتناولت الدراسة إشكالية الانفلات الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب، التي شكلت عائقاً أمام استكمال مسارات التحول، كذلك الاستقطاب الطائفي والمذهبي والسياسي الذي سيطر على المجتمع العربي، والإشكالية الثالثة تتجسد في تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم قدرة الأنظمة الحاكمة على إيجاد حلول سريعة لها، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، من ثم تناول الدراسة صراع الشرعيات، والتي اعتبرتها الإشكالية الرابعة التي هددت التحول الديمقراطي، وظهر مفهوم الشرعية القانونية والشرعية الثورية.

<sup>1</sup> عمر، أبو الحسن: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية. الحوار المتمدن. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302014>

**المحور الثاني** من الدراسات تناول أفرزات الانتخابات ونتائجها، وكيف عملت على صعود الإسلاميين للحكم، وكيف أثر ذلك على العلاقة ما بين النخب السياسية، وعمل على تأجيج الصراعات المجتمعية، فمن وجهة نظر برون (2013)<sup>1</sup> والذي حاول في كتابه تلخيص الأحداث التي مرت بها المرحلة الانتقالية في مصر بداية من سقوط نظام حسني مبارك حتى حدوث الانقلاب العسكري في 3 يوليو (2013) وشرح بالتفصيل الأسباب التي أدت إلى تعثر المسار الديمقراطي في كل محطة من محطات المرحلة الانتقالية، وأرجع الكتاب السبب في حدوث الردة الديمقراطية هو التسرع في الذهاب إلى إجراء جملة من الاستفتاءات والانتخابات بجولاتها المختلفة، وكيف أثرت في خلق حالة من التوتر داخل المجتمع، ووضح الكتاب أن الديمقراطية لم تستطع تحقيق التطور والتنمية في مصر، والسبب ليس في قلة فرص التصويت والانتخابات ولكن السبب هو أن الانتخابات تأتي مبكرة جداً.

**في دراسة مصغرة للسوسى (2014)<sup>2</sup>** والتي تناولت مستقبل الصراع الحاصل في ليبيا أثر تأزم الخلاف بعد انتخاب البرلمان الليبي، الذي تم في أجواء من الصراع السياسي بين حزبي العدالة والبناء الإسلامي وبين كتلة تحالف القوة المدنية على إثر التشكيك في شرعية رئيس الوزراء السابق (احمد معيتيق) والتهجم على المؤتمر الوطني، وعدم الاعتراف به، مما خلق خلاف وصراع سياسي بين جميع القوى السياسية، ووصلت حالة الاستقطاب ذروتها في الانتخابات البرلمانية، وتأكيد البرلمان على أن الشرعية الحقيقية هي الشرعية القانونية، ولا وجود لشرعية أثناء الثورة مما اعتبره الثوار انقلاب على ثورة 17 فبراير، وضحت الدراسة كيف أن الانتخابات خلقت حالة من الصراع السياسي بين النخب السياسية، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وكيف خلقت أزمة الشرعية والذي استعمل فيه السلاح اسلوب لحسمها، مما تسبب في تدهور الأوضاع داخل البلاد وكان سبب للتناحر والانقسام الاجتماعي والسياسي.

<sup>1</sup> برون، ناثن: فشل المرحلة الانتقالية في مصر، ترجمة عبد الفتاح محمد العزازي. المركز العربي للدراسات الإنسانية. <http://www.arab-center.org/2013>

<sup>2</sup> بسكيرى، السوسى: ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة: صراع الارادات وتنازع الشرعيات: (ورقة بحثية منشورة). مركز الجزيرة للدراسات. 2014 .

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481111612283921.htm>

دراسة قام بتحريها الكردي (2006)<sup>1</sup> وهي عبارة عن نقاش تم عقده بين مجموعه من قادة الفصائل الفلسطينية ومجموعه من المفكرين، من أجل تحليل الانتخابات الفلسطينية، ومحاول الإجابة عن أسئلة التالية، هل انتهى المشروع الوطني الفلسطيني الذي بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بانتهاء سيطرة فتح على السلطة؟ وهل أصبح صندوق الاقتراع هو مصدر الشرعية الوحيد بعد الانتخابات أم أن الساحة الفلسطينية قادرة على إنتاج شرعيات جديدة؟ أفرزت الانتخابات نظام براسين فهل سيكون هذا النظام بمرجعية واحدة أم نظامين بمرجعيتين أم نظام بمرجعيتين؟

أفضى النقاش إلى أن الانتخابات أدت إلى انقلاب في النظام السياسي، نتج عنها ازدواجية في السلطة بسيطرة أبو مازن وفتح على السلطة التنفيذية وسيطرة حماس على الحكومة والتشريعي، مما هدد القرار السياسي وجعل النظام قائم على القطبية الحزبية الثنائية، وهدد التعددية السياسية في الساحة الفلسطينية، وأن الانتخابات خلقت صراع على السلطة والنظام السياسي ولم تعمل على حل مشاكله.

لقد ناقش كتاب (العلوي وولد أباه، 2014) الأوضاع في البلاد العربية وكيف شكلت عوائق أمام التحول الديمقراطي، وأهمها تركيبة المجتمع القبلي وطبيعة الظروف التي كانت سائدة ما قبل الثورات، والتي تعتبر إشكالية أمام أي عملية تحول سياسي، إلا أن الكتاب لم يتناول قضية الانتخابات، ولم يوضح الإجراءات وجملة التغييرات التي يتطلب القيام بها من أجل دعم عملية التحول السياسي، وكيف يمكن إيجاد بيئة تساعد في تمكين الآليات الديمقراطية، من هنا حاولت الدراسة الحالية البناء على أدبيات الكتاب، ومحاولة توضيح الدور الذي لعبته البني التقليدية للمجتمع في إفشال عمل الانتخابات وظيفياً، وكيف حولتها إلى أداة للصراع الطائفي والقبلي.

<sup>1</sup> الكردي، علي. (محرر): ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني: مرجعة واحدة أم مرجعيات، (دراسة منشورة) رام الله. فلسطين. مركز دراسات الغد العربي. 2006.

أما دراسة (عمر، 2014) تطرقت لظاهرة الإرهاب الذي شكل أبرز التحديات التي واجهتها البلاد العربية، وتمدد الفكر المتطرف الذي وجدت البيئة القادرة على استيعابه بفعل تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفقدت الشعوب إيمانها بالديمقراطية، نظراً لفشلها في تحقيق الاستقرار، لكن الدراسة لم توضح كيف ساهم الانفلات الأمني في إضعاف فاعلية الانتخابات كآلية ديمقراطية، وكيف أنها ساهمت في إفراغها من مضمونها، وهذا ما قامت الدراسة على توضيحه من خلال تحليل الوضع الأمني في مصر وتونس، وكيف ساهم الانفلات الأمني في خلق بيئة مضطربة، فشلت الأنظمة المنتخبة في التعامل معها، وكان سبباً في تأزم الأوضاع ما بين النخب السياسية بسبب فشلها في إيجاد حلول فعّالة لتحديات المرحلة الانتقالية.

تحدثت دراسات (برون، 2013 وورقة البسكري، 2014 وآخرون) عن إفرازات الانتخابات والأثر الذي تركته على المجتمعات العربية، وما أفضت إليه من نتائج تسببت في زيادة حدة الصراع بين فئات المجتمع، وأن الانتخابات عملت على زيادة مستوى التوتر والصراع داخل المجتمعات العربية، وهذا تماماً ما حاولت الدراسة إثباته ولكن من خلال تحليل الظروف التي أدت إلى فشل الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي، وكيف تسببت في إفراغ الانتخابات من مضمونها، وتحولها لأداة إحتراب مجتمعي.

هذه الدراسة ما هي إلا جهد يهدف إلى إضافة بعد معرفي للأدبيات السابقة، من خلال ربط ظروف المرحلة الانتقالية في البلاد العربية بالعملية الانتخابية، والتي تسببت في فشل الانتخابات وجعلتها تفقد القدرة على تدعيم مسار التحول الديمقراطي، ومنعتها من القيام بدورها الوظيفي في بناء النظم الديمقراطية، من خلال توضيح أهمية توفر الشروط والمتطلبات والمبادئ الديمقراطية قبل القيام بأي عملية انتخابية، كون الانتخابات ركن واحد من أركان الديمقراطية يجب أن يتم تدعيمه بالعديد من الأركان التي تجعل الانتخابات فعّالة وظيفياً، وعلى رأسها النصوص الدستورية التي تؤسس لحياة مدنية قادرة على استيعاب الآلية الانتخابية وتحقيق الاستقرار.

## الإطار المفاهيمي

بعد عرض الدراسات السابقة والتي تعتبر مصدر للمعلومات والنظريات التي سوف يبني عليها في استنباط تفسيرات لمجموعة المفاهيم التي تمحورت حولها الدراسة، ومحاولة ربط هذه النظريات بمشكلة الدراسة، وتبيان المنطلقات العلمية التي سوف يبني عليها في تفسير المشكلة من خلال تحديد واضح لمفهوم الانتخابات، وشروط ومتطلبات نجاحها، ومتى تكون فعالة وقادرة على وضع أسس للنظم الديمقراطية.

## الانتخابات

تعرف الانتخابات على أنها الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسند إليهم مهام ممارسة الحكم، وهي مجموعة الإجراءات التي تتيح لأفراد المجتمع المشاركة في عملية اتخاذ القرار،<sup>1</sup> وتعتبر أداة من أدوات بناء النظم الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة، وفتح المجال لحرية الرأي والتعبير وبناء مجتمع سياسي إستدخالي بدل الإقصائي.

وتعتبر الانتخابات آلية من آليات الديمقراطية ولكنها ليست شرطاً كافياً لتحقيقها، ولا يعني إجراؤها أن النظام أصبح ديمقراطياً، فالديمقراطية هي عبارة عن تغيير في الثقافة السياسية والمجتمعية، وبناء مجتمع قائم على التعددية وتقبل الآخر، ومشاركة جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرار النابع من حرية الرأي والتعبير، حيث اعتبر روبرت دال الانتخابات أحد الشروط الأساسية لاكتمال الشكل الديمقراطي للدولة، ووضح دال أن هي ذروة الديمقراطية وليس بدايتها.<sup>2</sup>

فالانتخابات حتى تصبح ديمقراطية لا بد أن تسبقها مجموعة من الشروط حتى لا تتحول إلى آلية شكلية، تعتمد إليها الأنظمة السلطوية من أجل إضفاء الشرعية على حكمها، وتعمل على

<sup>1</sup> فرحات، كمال.: الانظمة الانتخابية. 2011 <http://www.slideshare.net/KamalFarhat/-10164761>

<sup>2</sup> ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2007.

<http://www.dcters.org/s2634.htm>

خلق أنظمة هجينة شبة ديمقراطية، تتيح التعددية السياسية وتحرص على إجراء انتخابات دورية، لكن في الحقيقة تعمل على تكريس سلطة الحزب الواحد وتعيد انتاجه<sup>1</sup>.

فالانتخابات إذاً لا بد أن تسبقها مجموعة من الممارسات الديمقراطية<sup>2</sup>، وتوفير مجموعة من المتطلبات التي تدعم فاعليتها الوظيفية وأهمها:

\* القوانين الدستورية: فلا بد من وجود قانون مسبق ينظم العملية الانتخابية، ويحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويوضح حقوق وواجبات الأفراد داخل المجتمع، حيث يعتبر اللبنة الأساسية في أي عملية تنافسية، يصون الحريات ويحفظ حق الأقليات، ويحفظ النظام من أي عنف قد تمارسه هذه الأقليات دفاعاً عن حقوقها السياسية والاجتماعية<sup>3</sup>.

إذاً لا بد من إيجاد القاعدة المؤسساتية للدولة قبل إجراء أي عملية انتخابية، من خلال دستور توافقي ينظم الحياة السياسية، وقانون يضمن حقوق جميع فئات المجتمع ويحقق المساواة، ويعمل على فصل السلطات، وتحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية<sup>4</sup>، هذا بالإضافة لضرورة وجود مؤسسات المجتمع المدني وضمان استقلاليتها حتى تصبح قادرة على مراقبة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها، والنهوض بالوعي الثقافي لأفراد المجتمع كذلك تحسين الظروف الاقتصادية، كلها إجراءات يجب أن تسبق أي عملية انتخابية وتمهد الطريق لنجاحها.

\* التعددية السياسية واحترام مبدأ التنافسية: من خلال وجود مجموعة من الأحزاب السياسية التي تمثل تطلعات كافة أفراد المجتمع على اختلاف مشاربهم وأفكارهم وأيديولوجياتهم، وضمان إتاحة الفرصة لتشكيل الأحزاب السياسية في ظل بيئة سياسة آمنة.

<sup>1</sup> إبراهيم، حسنين: الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. 2013.

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy>

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2007.

<http://www.dcters.org/s2634.htm>

<sup>4</sup> Juan J. Linz.(1996). **Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe** & Alfred C.

\* حرية الإعلام والقدرة على الوصول للمعلومة وفتح المجال أمام جميع أفراد المجتمع للاطلاع على برامج المرشحين والتعرف على أفكارهم من أجل اختيار أفضلهم لحكم البلاد.<sup>1</sup>

\* وأخيراً لا بد من اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، ويتمشى مع تركيبة المجتمع، ويراعي حقوق الأقليات العرقية والطائفية ويضمن مشاركة عادلة لجميع فئات المجتمع في اتخاذ القرار، ويوجد هناك مجموعه من النظم الانتخابية المعمول بها في دول العالم الديمقراطي، والتي تنظم عملية انتخاب وأهمها:

1. النظم الانتخابية الفردية: هذا النظام يعمل على تقسيم الدولة إلى مناطق متعددة وينتخب مرشح واحد عن كل دائرة وهو الذي يحصل على أغلبية الأصوات.

2. نظام القوائم النسبية: تقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على مستوى الوطن وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية حيث تعطي للحزب عدد مقاعد يتناسب مع ما حصل عليه من أصوات.

3 النظم المختلطة: يقوم على الجمع بين النظامين التعددية/الأغلبية والنسبية أو التوفيق بينهما بحيث يعتمد كل منهما في عدد من الدوائر أو تقسم المقاعد إلى قسمين جزء منها يتم انتخابه بنظام الفردي والجزء الأخر بالنظام النسبي.<sup>2</sup>

من هنا يتضح أهمية اختيار النظام الانتخابي الملائم والفعال، حيث يعتبر من أكثر الأمور تعقيداً، نظراً لما يتركه من أثر على المجتمع والحياة السياسية برمتها، ويلعب دوراً مفصلياً في تطور النظام السياسي<sup>3</sup>، فالنظام الانتخابي مرتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البلاد وتركيبها الاجتماعية، كذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها وطبيعة النظام القائم، حيث يختلف

<sup>1</sup> ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية. مرجع سابق

<sup>2</sup> فرحات كمال: النظم الانتخابية. 2011. <http://www.slideshare.net/KamalFarhat/-10164761>.

<sup>3</sup> كامل، حمودة: النظم والاشكال الانتخابية في العالم. 2011. <http://www.israj.net/ar/index.php/letrature2011>.

اختيار النظام الانتخابي في النظم الديمقراطية المستقرة عنه في النظم الناشئة، فقد يكون نظام الأغلبية ملائماً للنظم الديمقراطية المستقرة.

لكن في الديمقراطيات الناشئة وفي البلاد التي تعيش مرحلة تحول ديمقراطي وتشهد حالة من الانقسامات الاجتماعية الحادة، يكون نظام التمثيل النسبي أكثر فاعلية، كونه يعمل على دمج كافة مكونات المجتمع في مؤسسات الدولة، فعملية إشراك جميع الفئات والأقليات أمر مفصلي وضروري لتدعيم النظام الديمقراطي، وإذا لم تتوفر فرصة متساوية أمام الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، يمكن أن تكون النتائج عكسية وتزداد حالة الخلاف والصراع داخل المجتمع ويؤثر بالتالي على مسار التحول الديمقراطي، ومن الأمثلة على دور النظام النسبي في تحقيق الاستقرار السياسي في بداية التحولات السياسية ما حدث في جنوب إفريقيا في انتخابات عام (1994)، وهي الانتخابات التي شكلت نقطة التحول من النظام الشمولي إلى نظام تعددي ديمقراطي ساهم في إيجاد برلمان متعدد الاجناس والاعراق، مما القي بظلاله على استقرار البلاد في هذه المرحلة الحساسة من التحول<sup>1</sup>.

ولكن يبقى السؤال هل الانتخابات في بداية التحولات السياسية قادرة على العبور بالبلاد نحو بر الأمان؟ وهل يمكنها تجاوز تحديات المرحلة الانتقالية والمساهمة في تخطي العقبات التي خلفتها الأنظمة السلطوية؟ حتى نستطيع الإجابة على هذا السؤال لا بد من التعرف على الملامح العامة لمرحلة الانتقال الديمقراطي، والتي تعرف بعملية الانتقال من النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي عبر سلسلة من المراحل تطول أو تقصر حسب تعقيدات وتحديات كل مرحلة، وتبعاً للبنى الاجتماعية والسياسية للدولة، وطبيعة ممارسات الأنظمة السابقة وقوة مؤسسات الدولة.

### التغيير الديمقراطي ومطلب الانتخابات

عادة ما تمر عملية التحول الديمقراطي بعدة مراحل، بداية من مرحلة زوال الأنظمة السلطوية، ثم مرحلة بناء الديمقراطيات الحديثة وأخيراً مرحلة ترسيخ الديمقراطية، والحفاظ على

<sup>1</sup> رينولدز، اندرو وآخرون: إشكال النظم الانتخابية، ترجمة: ايمن ايوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، <http://boulemkahel.yolasite.com/resources2005>

هذه الأنظمة من الانهيار والارتداد نحو نظم أكثر سلطوية، وهذه العملية تختلف من بلد إلى آخر، ولا يوجد هناك تجربة يمكن الاستعانة بها أو نقلها كما هي نظراً لطبيعة الظروف الخاصة بكل دولة<sup>1</sup>.

وتعتبر المرحلة الأولى من مراحل التحول الديمقراطي هي الأكثر خطراً، نظراً لكونها مرحلة تقع على حدي نقيض لمرحلتين تحمل كل منها ظروف مختلفة عن بعضها البعض، فالمرحلة الأولى عادة ما تحمل خصائص مرحلة ما قبل التحول وتتحمل عبء الأنظمة القديمة، بحيث يصبح من الصعب إقامة أسس لنظام ديمقراطي على مخلفات نظام سلطوي، وبنى اجتماعية وسياسية واقتصادية منهارة تحتاج إلى تغييرات جذرية<sup>2</sup>.

ونظراً لما تمتاز به المرحلة الانتقالية من التعقيد وعدم الوضوح، كونها عملية ديناميكية يصعب التنبؤ بتطوراتها ومخرجاتها<sup>3</sup>، فهي عادة ما تشهد حالة من الصراعات السياسية والاجتماعية، بسبب حالة التخبط التي تصيب المجتمع والقوى الفاعلة على الساحة السياسية، وشعور بعض النخب بالقلق على مصيرها سواء رجال أعمال أو نخب عسكرية أو قوى مدنية عدا عن الأحزاب والأقليات.

فما تشهده المرحلة الانتقالية من تفاعلات وأحداث تؤثر على طبيعة الانتقال الديمقراطي وعلى مخرجات هذه المرحلة، فإما الوصول إلى نظام ديمقراطي تعديدي، أو فشل المحاولة الانتقالية، والتعثر حد الارتداد نحو نظام أكثر تسلطاً، كنتيجة لحالة الفوضى التي يمكن ان تنتج عن صراع مراكز القوى، وحالة الاستقطاب الحادة ما بين النخب السياسية<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (1986), **Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press

<sup>2</sup> إبراهيم، عبد المعطي: المرحلة الانتقالية. دراسة تحليلية. علامات أون لاين. (2011).  
<http://www.alamatonline.net/13.php?id=9536>

<sup>3</sup> Jay Ulfelder and Michael Lustik(2007),” Modeling Transitions To and From Democracy,” Democratization, Vol.14, No. 3

<sup>4</sup> عفان، محمد: ما هي الدروس المستفادة من فشل الانتقال الديمقراطي في مصر. الشروق. (2016).  
<http://www.sharqforum.org/en/articles/56dd434269702d108f070000>

وعليه فالذهاب نحو إجراء الانتخابات في هذه المرحلة الحساسة قد تضر بالمسار الديمقراطي، وتعمل على زيادة حدة الصراع داخل المجتمع وتصبح أداة لتعزيز الخلافات والصراعات بين القوى السياسية على المناصب، نظراً لعدم وجود ضامن لمشاركة عادلة لكافة القوى في إدارة المرحلة، وغياب الآليات القادرة على تحقيق التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع، فالمراحل الانتقالية تعاني العديد من التحديات التي تخلف ظروف معاكسة للانتخابات وتعمل على إفراغها من مضمونها وتفقد فاعليتها الوظيفية ومن أهمها:

1. غياب البنية المؤسسية والقاعدة القانونية: إن افتقار المرحلة الانتقالية الأولى لدستور توافقي، وعدم وجود قانون ينظم العملية الانتخابية ويضمن مشاركة جميع فئات المجتمع، قد يكون سبب في رفع درجة التوتر وشعور بعض الفئات بالخوف على مصيرها السياسي والاجتماعي، هذا بالإضافة إلى الفساد المتجذر في مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة القضائية والعسكرية، والتي بنيت على أسس تخدم النظام القديم، وأداة من أدواته، وعند انهيار رأس النظام تبقى أذرعه داخل هذه المؤسسات قوية و متماسكة وتحاول المقاومة والعودة مستغلة حالة الميوعة التي تمتاز بها المرحلة الانتقالية من أجل الانقضاض على الثورة ومنجزاتها.

2. اختيار نظام انتخابي لا يتلاءم مع طبيعة المرحلة الانتقالية، ولا مع ظروف البلاد السياسية والاجتماعية، وقد يعمل على إحداث خلل في تمثيل القوى السياسية، وإعطاء الفرصة للأحزاب الكبيرة لتحقيق أغلبية على حساب الأحزاب الصغيرة، وتهميش بعض الأقليات عن المشهد السياسي، مما يدفع باتجاه رفع حالة التوتر السياسي والعنف المجتمعي في فترة حساسة تحتاج فيها البلاد إلى وجود إجماع وطني ومشاركة حقيقية، أضف إلى ذلك انعدام مبدأ التنافسية وعدم وجود أحزاب سياسية قوية قادرة على المنافسة في الانتخابات، وهذا ناتج عن ممارسات الأنظمة القديمة التي كنت تعمل على وضع قيود أمام تشكيل الأحزاب والمنظمات الاجتماعية.

3. طبيعة البنية الاجتماعية والتركيبية القبلية والطائفية للمجتمع: حيث تستمد الأنظمة السلطوية قوتها من خلال تغذية النعرات القبلية والطائفية داخل المجتمع، فهي تعتنش على حالة الانقسام المجتمعي، حتى تستطيع تسويق قدرتها وحدها على حفظ الأمن والاستقرار، وإلا فالبلاد قد تذهب نحو الاحتراب الأهلي، وبعد سقوط النظام تزداد حدة الصراع بين القبائل والطوائف داخل المجتمع في محاولة كل منها فرض سيطرتها على البلاد، فإجراء الانتخابات في ظل هذه الظروف يزيد من حالة الانقسام والتصدع في جسد المجتمع، ويصبح الانتخاب على أسس الولاءات القبلية والطائفية وليس على أساس المواطنة، ومحاولة توجيه الناخبين والتأثير على قرارهم الانتخابي، والأخطر قد يكون في عدم قبول هذه الأطراف بنتائج الانتخابات إذا لم تضمن لها نسبة مرضية من المقاعد، وقد تسعى لتغييرها بالقوة.

4. الانفلات الأمني: تعتمد الأنظمة السلطوية عادة في إحكام قبضتها على البلاد على منظومة أمنية قوية وأجهزة تمارس كل أشكال القمع والظلم بحق أفراد المجتمع، وتعتبر أداة من أدوات الاستبداد السياسي، وعند قيام الثورة تصب الشعوب جام غضبها على هذه الأجهزة، وقد يؤدي إلى إنهيار النظام العام للدولة، ويضع البلاد تحت وطأة الفراغ الأمني، فنتشر الجريمة وتنتشى تجارة الأسلحة، وتصبح البلاد مسرحاً لممارسات بعض الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار البلاد، تنعكس هذه الأوضاع سلبياً على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يفقد معها المجتمع شعوره بالأمن والاستقرار، هذا بالإضافة إلى العنف السياسي الناتج عن الصراعات بين قوى المجتمع وما تخلفه من مخاطر على المرحلة الانتقالية، كلها عوامل تهدد أي عملية انتخابية وتمس حريتها ونزاهتها.

من هنا يمكن القول إن الظروف التي تعيشها البلاد التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، والإرث الثقيل الذي تحمله المرحلة الانتقالية جراء ما خلفته الأنظمة السلطوية، تشكل عوائق حقيقية أمام إجراء الانتخابات، وتهدد حريتها ونزاهتها، فلا بد من تهيئة الظروف الملائمة

لإجرائها، وعلى رأسها وضع أسس وقواعد متفق عليها من خلال دستور يحقق المساواة ويضمن مشاركة عادلة لجميع فئات المجتمع، ويعزز روح المواطنة، وتكون البلاد عندها دخلت المرحلة الثانية من مراحل التحول الديمقراطي، وهي مرحلة التوافق على آليات الانتقال والاتفاق على قواعد اللعبة السياسية التي سوف تبني عليها مرحلة ترسيخ النظام الديمقراطي والبناء المؤسسي من خلال الآلية الانتخابية.

### فرضية الدراسة

إن الانتخابات العامة والتي تعتبر أحد آليات عملية الديمقراطية قد فقدت فاعليتها الوظيفية وقدرتها على تحقيق الاستقرار وإرساء دعائم نظم ديمقراطية في العالم العربي الذي يمر بمراحل انتقالية، كونها جرت في ظل بيئة غير ملائمة، ولم تسبقها العديد من الممارسات الديمقراطية التي تدعم فاعليتها، فالانتخابات جرت في ظل غياب البنية المؤسسية والقاعدة القانونية المتمثلة بدستور ينظم الحياة السياسية، كذلك عدم اختيار نظام انتخابي يحقق تمثلاً عادلاً لجميع فئات المجتمع الذي يعاني أصلاً من انقسامات طائفية وقبلية، مما تسببت في زيادة الخلافات بين النخب وجرت البلاد إلى صراعات حزبية وطائفية وقبلية ساهمت في زيادة حدة الإستقطابات السياسية والاجتماعية على شكل صراعات عنيفة في بعض الحالات، الأمر الذي أدى في النهاية إلى عدم اكتمال العديد من مسارات التحول الديمقراطي أو تعثر بعضها وارتداد البعض الآخر إلى أنظمة أكثر سلطوية

### منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاث أنواع من المناهج العلمية في محاولة لتفسير سبب تعثر مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي وتوضيح أسباب فشل الانتخابات في دعم الاستقرار وبناء الدولة وهي:

**المنهج الوصفي التحليلي:** استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة كونه منهج قائم على جمع المعلومات التي تتعلق بالظاهرة وتحديد طبيعتها والتعرف على العلاقات المتداخلة

في حدوثها ووصفها، وتحليل المتغيرات المؤثرة في نشوئها ونموها والعمل على تحليل وربط وتفسير هذه البيانات وتصنيفها واستخلاص النتائج منها للوصول إلى تعميمها.

ومن هنا استخدم المنهج الوصفي لوصف ظاهرة تعثر مسار التحول الديمقراطي في البلاد العربية وتشخيصها، من خلال التوصيف الدقيق لمسار هذا التحول وأهم المحطات التي شكلت عائقاً أمام المضي قدماً نحو تشكيل نظام ديمقراطي، وتحليل جملة العوامل المستقلة التي أثرت على الانتخابات وجعلتها أقل فاعلية في دعم مسار التحول الديمقراطي، والذي تسبب في تعثر المسار وارتداده، للكشف عن العلاقة السببية بين هذه المتغيرات والانتخابات ونتائجها، وكيف أحدثت شرخ في المجتمعات العربية وعرقلت المرحلة الانتقالية .

تعدد العوامل التي أثرت في فاعلية الانتخابات، وتتنوع ما بين عوامل بنيوية وعوامل فردية وعوامل خارجية، إلا أن اتجاه الدراسة كان نحو دراسة العوامل البنيوية ومعرفة مدى تأثيرها على فاعلية الانتخابات، مع تغييب مدروس لعامل النخب وتسكين هذا العامل والتركيز على البنية المؤسسية والعوامل الاقتصادية والأمنية لقياس مدى تأثيرها على فاعلية الانتخابات وظيفياً.

**منهج دراسة الحالة:** استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة من خلال اختيار بعض الدول العربية التي شهدت مراحل انتقالية ومسار تحول ديمقراطي، وحاولت من خلال هذا المنهج إجراء تحليل مفصل لكل حالة على حدة، ومعرفة الظروف التي كانت سائدة في كل دولة بعد سقوط الأنظمة السلطوية، وكيف أثرت هذه البيئة على العملية الانتخابية.

تم اختيار كل من مصر وتونس كحالات ستحاول الدراسة تحليل ظروف كل دولة لمعرفة أسباب فشل الانتخابات في مصر ونجاحها في تونس رغم إجراءها وفق معايير قانونية وتقنية ناجحة إلا أنها لم تقم بدورها الوظيفي في إقامة نظم ديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي، وكيف انعكاس ذلك على مسار التحول الديمقراطي في كل منها.

فالانتخابات في مصر جرت في بيئة كانت تشهد حالة من الاستقطاب الحاد بين الأحزاب السياسية وصراع حميم على كتابة الدستور في ظل غياب بنية مؤسسية داعمة للعملية الانتخابية، هذا بالإضافة للحالة الأمنية المتردية وغياب المؤسسة الأمنية القادرة على ضبط الأوضاع، كما أن النظام الانتخابي الذي تم اختياره في هذه المرحلة (النظام المختلط) كان له دور كبير في زيادة حالة الخلاف كونه لا يتلاءم مع تركيبة المجتمع المصري الذي يتميز بالتعددية الطائفية، حيث عمل على إقصاء العديد من الفئات داخل المجتمع ومكن تيار سياسي من مرحلة التحول الديمقراطي.

إلا أن التجربة التونسية نحت باتجاه إعادة بنائها المؤسسي والقانوني في ظل حالة من التوافق ما بين النخب السياسية على ملامح الدولة التونسية الحديثة، ومشاركة جميع فئات المجتمع في وضع تفاصيل عملية الانتقال الديمقراطي في فهم ووعي سياسي لأدبيات التحول، وأهمية دمج جميع فئات المجتمع في إطار مؤسسي من خلال نظام انتخابي (النظام بالقوائم النسبية) يضمن التوزيع النسبي والعادل لكافة فئات المجتمع.

**المنهج المقارن:** من خلال المنهج المقارن ستعمد الدراسة إلى إجراء مقارنة ما بين الحالات التي تم اختيارها في الدراسة (مصر، تونس) والظروف التي جرت فيها الانتخابات ومخرجات مراحلها الانتقالية، فعلى الرغم من التشابه بين كل من مصر وتونس في طبيعة الأنظمة السلطوية التي كانت تحكمها، والإرث الذي خلفتها هذه الأنظمة من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متردية، كذلك الطبيعة السلمية للثورات والحراك الشعبي المنظم الذي أُعتمد عليه في إسقاط الأنظمة، إلا أن مخرجات مسارات التحول الديمقراطي اختلفت، فتونس استقرت نسبياً بعد تعثر لفترة من الزمن، وذلك بعد أن تم التوافق على دستور أجريت بموجبه أول انتخابات برلمانية ورئاسية، تقبل نتائجها جميع فرقاء العمل السياسي التونسي، إلا أن مصر شهدت ردة ديمقراطية لنظام أكثر سلطوية، وانتهى الصراع بانقلاب عسكري على أول رئيس منتخب، وعادت لتُحكم المؤسسة العسكرية قبضتها على البلاد من جديد.

## فصول الدراسة

### الفصل الأول: خلفية الدراسة

تناول هذا الفصل مقدمة الدراسة وأهميتها، واستعراض المشكلة التي تقوم عليها ومراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، كذلك الإطار النظري الذي سيعمل على توضيح مفاهيمي للانتخابات ودورها في مراحل الانتقال الديمقراطي، سيتناول أيضاً الفرضية التي ستجيب عن سؤال الدراسة والمنهجية المستخدمة.

**الفصل الثاني: غياب الدستور كأساس بنيوي للانتخابات فعالة:** في هذا الفصل تم استعراض أثر غياب القاعدة المؤسسية للدولة على فاعلية الانتخابات من خلال تناول البنية المؤسسية لكل من مصر وتونس وأثرها على مخرجات العملية الانتخابية.

### الفصل الثالث: دور النظم والقوانين الانتخابية في إجراء انتخابات غير وظيفية ديمقراطياً

تناول هذا الفصل الدور الذي يلعبه النظام الانتخابي في عملية الاندماج السياسي والمجتمعي، وحاول توضيح مدى الخطر الذي شكله اختيار النظام الانتخابي في كل من مصر وتونس على العملية الانتخابية والمجتمع بشكل عام، وكيف كان سبباً في زيادة حدة الصراع داخل

المجتمع، بسبب ما أفرزته هذه الانتخابات من استحواذ فصيل واحد على معظم مقاعد البرلمان، وحصر السلطة ف بيد حزب واحد وإقصاء باقي أطراف المجتمع عن المشاركة في بناء الدولة الحديثة.

### الفصل الرابع: بنية المجتمع وتشجيع الانتماءات الفرعية

غياب المواطنة وأزمة الهوية كإرث حملته المرحلة الانتقالية من انقسامات مجتمعية وتعدد للولاءات السياسية والصراعات القبلية والطائفية كلها عوامل حاول هذا الفصل إلقاء

الضوء على أثرها وانعكاسها على مجريات العملية الانتخابية والتحكم في مخرجاتها في كل من مصر وتونس

**الفصل الخامس: غياب الاستقرار الأمني ومخاطر العنف السياسي:** حاول هذا الفصل التعرف على الوضع الأمني وحالة الانفلات التي وصلت لها البلاد العربية والعنف السياسي بين النخب والأحزاب وكيف انعكس على حرية وفعالية الانتخابات في كل من مصر وتونس.

**الفصل السادس: الاستنتاجات:** أهم ما توصلت له الدراسة من نتائج وخلصات.

الفصل الثاني

غياب الدستور

كأساس بنيوي لانتخابات فعالة

## الفصل الثاني

### غياب الدستور كأساس بنيوي لانتخابات فعالة

تناول هذا الفصل أهمية الدستور كأساس بنيوي لضمان فاعلية الانتخابات، وضمان تحقيق أهدافها، كون القاعدة القانونية والبنية المؤسسية من أهم متطلبات قيام الانتخابات بوظيفتها في تدعيم الديمقراطية، وترسيخ مفاهيم التداول السلمي للسلطة، فالدولة اليوم توصف من خلال طبيعيتها القواعد والقوانين التي تشكل طابعها العام، فالدولة الديمقراطية هي الدولة التي ينظر إليها على أنها مؤسسة سياسية تبنى على مجموعة من المؤسسات تعمل على إدارة وظائفها، والتي يتحرر فيها الفرد من الروابط العائلية والطائفية والقبلية، ويصبح جزء في مجتمع تحكمه مجموعة من القوانين، يخضع فيها الجميع لحكام ومحكومين إلى قانون يساوي بين جميع أفراده في الحقوق والواجبات<sup>1</sup>.

والبنية المؤسسية للدولة تعني مجموعة القوانين والقواعد والهيكل التنظيمية التي يقوم عليها النظام السياسي، والتي تعتبر الإطار العام الذي يتحدد بموجبه طبيعة عمل مجموعة من المؤسسات السياسية التي توجه وتراقب عمل الدولة، وتضع الأسس والركائز التي يقوم عليها المجتمع، فيعطي الدولة الطابع القانوني ويجعل لها شخصية مستقلة عن شخص الحاكم حيث الولاء فيها يكون للدولة لا للفرد<sup>2</sup>.

ويعتبر الدستور القاعدة المؤسسية الأولى التي تقوم عليها الدولة، فهو التعبير الحقيقي عن إرادة الأمة والمرآة لتطلعاتها، وهو الوثيقة التي تعمل على تنظيم الهياكل الإدارية للسلطة<sup>3</sup>، والقاعدة العليا التي تعمل على وضع الإطار القانوني وتحدد التفضيلات والآليات التي تحكم

<sup>1</sup> مهدي، عيبر: أسس بناء دولة القانون والمؤسسات. 2010.  
[http://iraqfuture.net/all-article/2008/article\\_360.htm](http://iraqfuture.net/all-article/2008/article_360.htm)

<sup>2</sup> الفطيسي، محمد: دولة المؤسسات والقانون وتسد الدولة المطمئنة. علامات اون لاين.  
<http://www.alamatonline.net/13.php?id=889772014>

<sup>3</sup> البروين، محمد. مضمون مفهوم المؤسسات السياسية. 2010.  
<http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/m>

مأسسة الدولة وتوضيح وظائفها وحدود عملها وصلاحياتها<sup>1</sup>. وكيفية اتخاذ القرار وتطبيقه وفق قوانين دستورية متفق عليها.

ومن هذا المنطلق تعتبر عملية كتابة الدستور ذات أهمية كبيرة في بداية التحولات السياسية، لما يبنى عليه من تحديد لطبيعة النظام السياسي الملائم للدولة وللمرحلة التي تمر بها البلاد، وتزداد أهمية كتابة الدستور في بداية مرحلة التحول الديمقراطي كونه الضامن لحقوق الأقليات والطوائف المختلفة داخل الدولة، وقدرته على خلق ثقافة جديدة قائمة على مبدأ المواطنة، وبناء مؤسسات تعمل على اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها للانخراط ضمن إطار قانوني يساوي بين الجميع على أساس الحقوق والواجبات.

هذا بالإضافة للشرعية الدستورية التي يمنحها الدستور للسلطة الحاكمة، ويجعلها محل تقبل ورضي أفراد المجتمع، كونها سلطة وصلت للحكم وفق قوانين وأسس متفق عليها، واكتسبت الشرعية بناءً على العقد الاجتماعي الذي منح هذه السلطة الحق القانوني والشرعي في إدارة شؤون البلاد.

فكتابة الدستور هو أول امتحان تشاركي، وأول تحدي يواجه النخب السياسية في بداية التحول الديمقراطي، فلا بد من مشاركة جميع طوائف المجتمع في كتابته، كونه تعبير عن المصالح السياسية والاجتماعية لجميع الفئات، وهو الذي يحدد قواعد اللعبة السياسية ويعمل على ضبط إيقاع العلاقة ما بين مركز القوى داخل المجتمع، حتى لا تتعرض العملية السياسية إلى الشد والجذب والتعامل معها على أنها مباراة صفرية من يربح يستولى على كل شيء ومن يخسر يفقد كل شيء، وتصبح اللعبة قائمة على مبدأ الصراع، ويجعلها عرضة للانحدار نحو القيم الاجتماعية القديمة، والعودة إلى تصارع الهويات والثقافات التي تهدد مسارات التحول السياسي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بالروين، محمد: من مفهوم المؤسسات السياسية. مرجع سابق

<sup>2</sup> الوليد، محمد: مأسسة السلطة وبناء الدولة\_الامة: دراسة حالة العراق، ط1، العراق: الاكاديميين للنشر والتوزيع

وعليه فالدستور يحتاج إلى مؤسسات تعمل على ترجمة نصوصه على أرض الواقع، وفي المقابل المؤسسات لا يمكن أن يستقيم عملها دون أن تكون محكومة بقوانين، ومنطلقة من قواعد دستورية تشكل ركيزة عملها المؤسسي، وعلى رأسها مؤسسة الحكومة التي يُحدد شكلها وطبيعة عملها وفقاً للدستور، كما يوضح شكل العلاقة بين السلطات الثلاثة، التنفيذية، التشريعية والقضائية، وحجم التداخل والفصل فيما بينها<sup>1</sup>، بالإضافة للمؤسسات الاقتصادية، الدينية، التعليمية والإعلامية، والتي تبنى على أساس أطر قانونية تنظم عملها وتحدد طبيعة دورها<sup>2</sup>.

كما أن عملية بناء مؤسسات الدولة تحتاج إلى آليات ديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، والتي يتم بموجبها اختيار من سيوكل إليهم مهام إدارة الدولة، إلا أن استخدام الآلية الانتخابية منوط بوجود القاعدة القانونية التي تنظم عملها وتضمن حريتها ونزاهتها، لترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وعليه فالدستور هو أهم الركائز الديمقراطية والقاعدة القانونية الأساسية التي تحكم العملية الانتخابية، والذي لا بد أن يسبق وجوده إجراءاتها، لضمان فاعليتها وقدرتها على تدعيم الديمقراطية<sup>3</sup>، حتى لا تتحول العملية إلى قشور أو مظهر تعمد إليها بعض الأنظمة السلطوية من أجل إضفاء بعض المشروعية على مؤسسات حكمها<sup>4</sup>.

من هنا لا يمكن الحديث عن انتخابات فعالة قادرة على القيام بوظيفتها كآلية من آليات البناء الديمقراطي قبل وضع القاعدة القانونية والدستورية التي سوف تبنى عليها عملية إجراء الانتخابات، حتى تكون قادرة على فرز قيادة تملك السند الشرعي للحكم، وتستمد أحقية وجودها من الدستور، وبناءً عليه عملت الدراسة على تحليل وضع البنية المؤسسية في كل من مصر وتونس وكيف أثر غياب البنية المؤسسية على فاعلية العملية الانتخابية، وأهمها الدستور وطبيعة

<sup>1</sup> وتوت، علي: توصيف الدولة الحديث... صورة عامّة.

دراسات. 2010) [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/274.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/274.htm)

<sup>2</sup> بالروين، محمد.. من مفهوم المؤسسات السياسية. مرجع سابق

<sup>3</sup> ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2007.

<http://www.dcters.org/s2634.htm>

<sup>4</sup> نصار، وليم: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية. رام الله، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة

الديمقراطية. 2006/ص35

نظام الحكم كذلك السلطة القضائية ومدى استقلالها خلال المرحلة الانتقالية، وكيف انعكس في النهاية على مسار التحول الديمقراطي.

### البنية المؤسسية في مصر وأثرها على فاعلية الانتخابات

لم تحقق الثورة في مصر بناء نظامها الديمقراطي، نتيجة غياب القيادة الواعية لحجم التحديات الناجمة عن انهيار النظام، كونها لم تراع طبيعة مرحلة التحول السياسي، ومحاولتها دمقرطة البلاد على أنقاض نظام سلطوي، وملئها الفراغ السياسي بصناديق الاقتراع قبل إيجاد الصيغ القانونية، وقبل انجاز دستور وطني توافقي يضمن حقوق كافة فئات المجتمع، وتم استخدام آلية الانتخابات كآلية ديمقراطية قبل أن تتضج العوامل والظروف المناسبة لإنجاحها، مما عرض البلاد لصراعات وانقسامات نسفت حلم الانتقال للحدثة والديمقراطية.

فلقد قامت الثورة في مصر ضد نظام يعتبر من الأنظمة الدكتاتورية المتجذرة في المنطقة العربية، وحاولت تفكيك المنظومة السلطوية التي أحكمت قبضتها على مصر لأكثر من 60 عام، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي أصبحت غائبة بفعل ظلم واستبداد النظام الحاكم، ولم يكن إحداث التغييرات في الهياكل السياسية بالأمر السهل، فالمرحلة الانتقالية في مصر كانت تعج بالكثير من التجاذبات والتحديات التي عرقلت مسار الانتقال نحو نظام ديمقراطي<sup>1</sup>.

كان التحدي في البداية هو إيجاد قيادة سياسية مدنية، تعمل على رسم إطار مرحلي قادر على الخروج من عنق التحديات التي ألمت بالبلاد، ووضع تصور لطبيعة إدارة المرحلة الانتقالية، خاصة بعد أن أصبحت الأمور برمتها بيد المجلس العسكري، يمسك وحده بخيوط اللعبة السياسية في ظل استبعاد كافة القوى والأحزاب السياسية عن اتخاذ القرار وتقرير مصير البلاد ما بعد الثورة.

من هنا جاء تخوف النخب السياسية في مصر من أن تستسيغ المؤسسة العسكرية الحكم من جديد، فتزايدت المطالبات بتسليم السلطة لحكم مدني، وأن تأخذ المؤسسة العسكرية دورها

<sup>1</sup> المنبىـاوي، سـماء: صـياغة الدستور أو الانتخابات... بأبهمـا نبـىـا؟

الطبيعي في حماية الحدود من أي عدوان خارجي، وبدأ الجدل السياسي ما بين النخب حول الطريقة الأمثل التي يمكن من خلالها اجتياز المرحلة الانتقالية ووضع لبنات الدولة المدنية الحديثة<sup>1</sup>، وبما أن الانتخابات هي الآلية الديمقراطية المتفق عليها في عملية اختيار الأشخاص الذين سيوكل إليهم إدارة شؤون البلاد، بدأت المطالبة بالإسراع نحو إجراء الانتخابات من أجل قطع الطريق على المجلس العسكري قبل إحكام سيطرته على السلطة من جديد.

ولكن كانت المعضلة في كيفية إجراء عملية استيعاب مؤسسي للمجتمع في ظل غياب القواعد والأطر القانونية التي تحكم بناء هياكل الدولة، من هنا انقسمت النخب حول إجراء الانتخاب، بعضها راح يطالب بإبطاء الجدول الزمني الانتخابي حتى يتم التوافق حول دستور للبلاد يحدد ملامح الدولة المصرية وهويتها، وكان هذا توجه معظم النخب مع عدا الإسلامية منها، التي أيدت بدورها الإسراع بإجراء الانتخابات أولاً من أجل عدم إطالة المرحلة الانتقالية وإعادة الجيش إلى تكناته، وعليه لم تستطع النخب الوصول إلى اتفاق فيما بينها حول إجراء الانتخابات، مما دفع بالمجلس العسكري إلى الدعوة لاستفتاء يُعرض على الشعب من أجل حسم هذا الموضوع وتحديد الإجراء الذي يرتضيه في هذه المرحلة الحساسة.

وعليه قام العسكري بتكوين لجنة بموجب قرار صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (1) لسنة (2011)، برئاسة المستشار (طارق البشري)، من أجل تعديل دستور 1972، وإدخال التعديل الضرورية على بعض المواد لضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية<sup>2</sup>، إلا أن المجلس العسكري لم يراع موقف النخب المصرية ولم يعمد إلى اختيار لجنة متوازنة تضم كافة الفئات، ولم يشرك النخب في عملية اتخاذ القرار.

انتهت اللجنة من عملها في 26 شباط (2011) وعليه عرض المجلس العسكري على الشعب استفتاء تحت مسمى "الدستور أم الانتخابات أولاً" في 19 آذار (2011) والذي حمل بذرة

<sup>1</sup> دن، ميشيل: مصر: الانتخابات أم الدستور أولاً؟. مركز كارنغي للشرق الأوسط. 2011. <http://carnegie-mec.org/publications>

<sup>2</sup> الأهرام. تشكيّل لجنة تعديل الدستور برئاسة طارق البشري. 2011.

<http://www.ahram.org.eg/archive/The First/News/62983.aspx>

الصراع الأولى التي عرّضت الشارع المصري إلى موجة من الصراعات والاستقطابات ما بين النخب المؤيدة والمعارضة، قسّمت المجتمع المصري وكان بداية الشقاق ما بين النخب المدنية والدينية، وأصبح الخوف والتخوين هو عنوان المرحلة، وكل طرف يخاف من سيطرة الطرف الآخر وتحييده في هذه المرحلة المهمة من تاريخ البلاد<sup>1</sup>، حيث كان لمعركة "الدستور أم الانتخابات أولاً" الأثر الأكبر في وصول الصراع والانقسام مداه داخل المجتمع المصري، وتكمن خطورة هذا الاستفتاء أنه حوّل الخلاف حول قضية سياسية إلى استقطاب أيديولوجي حاد ما بين التيار الإسلامي والتيار المدني، وعمل على تصدير خلافات النخب إلى الشارع من خلال عرض قضية خلافية على الشعب للاستفتاء عليها قبل وصول النخب السياسية إلى توافق حولها<sup>2</sup>.

وعليه فالانتخابات جرت في ظل أطر قانونية ودستورية مرتبكة وغير واضحة، وتم اتخاذ القرار السياسي بعيداً عن مشاركة القوى السياسية، وبدون إجراء حوار مجتمعي يؤسس لدولة مدنية تشاركية، هذا بالإضافة لإجرائها وفق نظام انتخابي لم يدرج ضمن قانون دستوري ينظم الهياكل الاجتماعية ويراعي الفوارق السياسية بطريقة ملائمة مما تسبب في خلل تركيبي لأول مجلس برلماني مصري تم انتخابه بعد الثورة.

### الصراع على كتابة الدستور بعد أول انتخابات برلمانية مصرية

كان لتمسك المجلس العسكري بقراره وتأييد التيار الإسلامي لما صدر عن المجلس العسكري من قرارات دون إجماع ما بين القوى السياسية الأخرى، سبباً في زيادة حدة الخلاف والصراع داخل المجتمع، وبدأت تتصاعد حدة العنف السياسي والتراشق الإعلامي، الذي انعكس على العلاقات ما بين النخب السياسية، وزادت المخاوف حول مدى فاعلية الانتخابات في ظل هذه الظروف المتوترة، وفي ظل حالة العنف المتصاعدة.

<sup>1</sup> ماضي، عبد الفتاح: التوافق أولاً وليس الدستور أو الانتخابات. الجزيرة نت. 2011.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/23>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

كما أن الخلاف حول إجراء الانتخابات البرلمانية، لم يأخذ شكل الصراع السياسي في حدوده الطبيعية، ولكنه أخذ مداه في الاتساع ليشمل جميع فئات وطبقات المجتمع، وذلك لأهمية هذه الانتخابات وما سوف يترتب عليها من نتائج مستقبلية، كون البرلمان الذي سوف تفرزه هذه الانتخابات سيقوم بكتابة أول دستور مصري للبلاد، وإذا لم يضم جميع فئات المجتمع من خلال تمثيل ومشاركة عادلة داخل البرلمان، هذا يعني إفراد فئة واحدة بكتابة الدستور بمعزل عن مشاركة باقي القوى السياسية، وستكون وحدها صاحبة الحق في تحديد ملامح الدولة الجديدة<sup>1</sup>، وعليه فالانتخابات تحولت وفق هذه المعطيات إلى أداة إقصاء عوضاً عن أن تكون أداة استدخال واحتواء طبقاً لمبادئ الديمقراطية الفعالة.

فالدستور هو القانون الأسمى للدولة، وهو الأساس الثابت الذي لا يمكن تغييره بسهولة، ولا يجب أن يخضع لأهواء فئة معينة، أو فرضه بالقوة، لأن مراكز القوى تتغير باستمرار ومن يملك القوة اليوم قد يضعف في المستقبل ويذهب معه دستوره الذي عكفت على وضعه وفرضه، وتصبح البلاد بحاجة إلى دستور جديد، مما يعرض العملية التأسيسية إلى سلسلة من التغيرات تحرم البلاد الوصول لحالة الاستقرار التي تمهد الطريق لبناء الدولة الديمقراطية<sup>2</sup>.

كما أن الصراع على الدستور لا يعتبر شكل من أشكال الصراع ما بين النخب على الأفكار والبرامج والتوجهات، ولكن أصل الصراع هو تحديد هوية الدولة المصرية، وانفراد التيار الإسلامي وهيمنته على لجنة كتابة الدستور، يعني فرض المبادئ الدستورية التي تنص على الهوية الإسلامية للدولة، وهذا ما تعارضه معظم النخب المصرية الأخرى<sup>3</sup>.

إلا أن الانتخابات البرلمانية جرت في 28 تشرين الثاني (2011) شارك فيها العديد من الأحزاب السياسية في ظل خلل في موازين القوة ما بين هذه الأحزاب التي تعاني معظمها من

---

<sup>1</sup> فينتكة، يور يورجي: إصلاح النظام الانتخابي في مصر. النظم الانتخابية. دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها وانعكاساتها على السياق المصري. تحرير مازن حسن. ط1 القاهرة. مركز المحروسة للنشر ولخدمات الصحفية والمعلومات.

2011//ص90

<sup>2</sup> عباس، حسن: إشكالية كتابة الدستور في المرحلة الانتقالية. رصيف. 2013.

<http://raseef22.com/politics/2013/09/10>

<sup>3</sup> عباس، حسن: إشكالية كتابة الدستور في المرحلة الانتقالية مرجع سابق

التشردم وضعف التأثير في الحياة السياسية، وعلى الطرف الآخر أحزاب التيارات الإسلامية المتمثلة بحزب الحرية والعدالة، وحزب النور السلفي، ومع ما تملكه هذه الأحزاب من حضور وحاضنة شعبية كبيرة وقدرتها على تنظيم عناصرها والمنافسة بقوة في الانتخابات، فاستطاعت أن تحصد أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان والذي مكنهم من تشكيل أغلبية قادرة على ترجيح كفة أي قرار سياسي<sup>1</sup>.

وتم تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور بعد أن وافق البرلمان على تشكيلها مناصفة، نصفها من أعضاء البرلمان، على أن يتم اختيار نصفها الآخر من أصحاب الخبرات القانونية من النقابات وأساتذة الجامعات، وذلك وفق المادة 60 من الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري والذي ينص على أن "يجتمع الأعضاء غير المعيّنين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد، في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع خلال خمسة عشر يوماً من إعداده على الشعب للاستفتاء في شأنه ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء"<sup>2</sup>.

ولقد أثار قرار البرلمان تشكيل أعضاء الجمعية التأسيسية مناصفة، موجة جديدة من الصراع والخلاف بين القوى السياسية، فلجنة كتابة الدستور ستكون غالبيتها من التيار الإسلامي كونهم أغلبية داخل البرلمان، بالإضافة لنسبتهم من الأعضاء الذين سيتم اختيارهم من خارج البرلمان، وبذلك سيكون للتيار الإسلامي قدرة على فرض المواد التي يريدونها، وأخطرها المواد المتعلقة بتحديد هوية الدولة<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد ربه، احمد: الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2012/2011. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2011. <http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-5fde1828a65>.

<sup>2</sup> مصرس.الدستور الاصلي: نص الاعلان الدستوري الصادر في 30 مارس. 2012. <http://www.masress.com/dostor/39161>

<sup>3</sup> الجمل، محمود: انتقادات حادة لتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور. شمس الحرية. 2012.

<http://www.masress.com/shamsalhorria/8836>

أضف إلى كل ذلك الخلافات التي نشبت داخل الجمعية بعد بدء عملها، وخاصة حول المادة التي تنص على جعل الدين الإسلامي هو مصدر التشريع، والذي أدى إلى انسحاب ممثلين الأقباط من الجمعية التأسيسية، تلاه انسحاب الأزهر والعديد من النخب المشاركة في كتابة الدستور اعتراضاً على بعض المواد والتي كان يتعلق بعضها بقانون العزل السياسي، مما ترتب عليه التشكيك في شرعية الجمعية كونها لا تمثل جميع أطراف المجتمع والمطالبة بوقف عملها، مما تسبب في رفع الكثير من الدعاوي القضائية للمطالبة بحلها، إلى أن أصدرت المحكمة العليا في ابريل (2011) حكماً بحل الجمعية بأكملها<sup>1</sup>.

وتم تشكيل جمعية تأسيسية جديدة أعلن رئيس البرلمان سعد الكتاتني عن عضائها المئة، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه اللجنة وكيفية تشكيلها، ورغم الخلافات والانسحابات إلا أن الجمعية التأسيسية أكملت عملها، وعلى الرغم أيضاً من تصاعد الاحتجاجات في الشارع المصري ضد عمل الجمعية، وخروج العديد من القوى السياسية في مظاهرات للمطالبة بوقف كتابة الدستور وإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية، وقبل صدور قرار قضائي بحل الجمعية، أنهت عملها، وعُرض الدستور للاستفتاء عليه في 15 كانون أول عام (2012) في جو مشحون بالتوترات، وفي ظل حالة من الغليان لم يشهدها الشارع المصري منذ ثورة 25 يناير، وكان لانقسام الشارع ما بين مؤيد ومعارض أثر في زيادة حدة الصراعات داخل المجتمع<sup>2</sup>.

كما أن النخب المصرية تعاملت مع قضية كتابة الدستور بنوع من التحدي، وشُنت حملات إعلامية شرسة تحرض على الدستور وتعمل على تشويه مواده، وهو ما ولّد انقسام مجتمعي حاد، وأوضاعاً غاية في التوتر والإرباك، وارتفعت حدة العنف السياسي في الشارع المصري، وانتشرت أعمال البلطجة والاعتداء الممنهج، والذي عرض المرحلة الانتقالية إلى العديد من الأزمات.

<sup>1</sup> المعهد العربي للدراسات: دستور مصر القادم واشكاليات عاقلة وخلافات العربية نت. 2012. <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/16/244110.html>

<sup>2</sup> نجيب، إلهام: موعد الاستفتاء على الدستور المصري 2012 الجديد. مصريات. 2012. <http://www.masreat.com>

من هنا كان الإسراع نحو إجراء الانتخابات قبل وضع القاعدة القانونية وكتابة الدستور في مصر، أثر كبير في تعثر مسار التحول الديمقراطي، حيث فقدت الانتخابات فاعليتها في تحقيق الاستقرار ووضع أسس ودعائم النظام الديمقراطي، فعدم توفر الإطار القانوني الذي يعمل على تنظيم الانتخابات وعدم وجود العقد الاجتماعي الذي يلزم جميع الأطراف بقبول نتائج هذه الانتخابات، أفقد العملية الانتخابية أهم مطلب من متطلبات نجاحها وفعاليتها.

فالعقد الاجتماعي كما يراه جون لوك وروسو، هو الراعي والضامن لعملية انتقال الفرد من الحالة الطبيعية التي نشأ عليها، إلى توليد سلطة سياسية قانونية تستمد شرعيتها من المجتمع وتعمل على توفير الأمن والاستقرار، فالعقد الاجتماعي هو الخيوط الناظمة والقوانين التي تحكم الحياة السياسية، والذي يمنح الشرعية لأي سلطة حاكمة وهو ملزم للأفراد والحكام، ويجب أن يصادق عليه الشعب، لأن القانون تعبير عن الإرادة العامة كما عند لوك<sup>1</sup>، ولا يمكن أن يؤسس على الغلبة والقهر، فالأفراد يتنازلون من خلاله عن جزء من حرياتهم وحقوقهم من أجل الحصول على باقي الحقوق، فالسلطة عند لوك هي أمانة بيد الحاكم ومن حق الشعب أن يستردها في حالة أخل الحاكم بشروط العقد الاجتماعي<sup>2</sup>.

وبناءً عليه فالعقد الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة العلاقة ما بين الأفراد والسلطة الحاكمة، وهو وحده الذي يملك القوة الجبرية لإلزام الحاكم والأفراد على الاحتكام لقوانينه، ولا تعدو الانتخابات على كونها آلية لتنظيم عملية انتقال السلطة من الشعب إلى الحاكم وفق الأطر القانونية التي يحددها العقد الاجتماعي، فهي تعتبر أداة لترسيم هذا العقد بحيث تبنى عليه لا تسبقه.

هذا بالإضافة لأهمية العقد الاجتماعي كشرط لشرعية أي سلطة يتم انتخابها، كما أنه المحدد لصلاحيات كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإجراء الانتخابات قبل وضع

<sup>1</sup> جيلالي، محمد: مفهوم العقد الاجتماعي عند روسو، ملتقى ابن خلدون للعلوم والفلسفة والادب. 2012  
http://www.ebn-khaldoun.com/article\_details.php?article=907

<sup>2</sup> الهداجي، هشام: جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2013.  
http://www.mominoun.com/articles

القانون الذي يعمل على ترسيم حدودها، تجعل هذه السلطات مبهمة الصلاحيات فاقدة للشرعية، وفي حال تم التوصل بعد الانتخابات إلى اتفاق حول دستور جديد، قد ينسف وضع هذه المؤسسات، أي العودة إلى نقطة الصفر من جديد، والعمل على بناء مؤسسات سياسية تحتكم لأسس وقواعد دستورية تكسيبها الشرعية القانونية، وهذا ما جعل بعض القوى السياسية تطالب بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وفق الدستور الجديد، واعتبرت السلطة المنتخبة فاقدة للشرعية وعملت على اسقاطها.

لم تكن المعضلة الوحيدة التي ترتبت على غياب الدستور، فقدان القاعدة القانونية التي تنظم العملية الانتخابية، لكن ما يترتب على الدستور أيضاً من تحديد لطبيعة نظام حكم يتلاءم مع سياق مرحلة التحول السياسي، وقادر على زيادة فاعلية الانتخابات وضمان تحقيقها للاستقرار، ولتوضيح الأثر المؤسسي لطبيعة نظام الحكم على فاعلية الانتخابات لا بد من إلقاء الضوء على طبيعة نظام الحكم في مصر وكيف ساهم في جعل الانتخابات عامل من عوامل الانقسام داخل المجتمع.

### طبيعة نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية في مصر

عرف العالم ثلاث أنواع من أنظمة الحكم والتي جرى تطبيقها والعمل بها في الدول الديمقراطية، والتي تعرف بالنظام البرلماني والرئاسي ونظام ثالث وجد لتفادي عيوب النظامين، والذي اصطلح على تسميته بالنظام المختلط، حيث اعتمدت كل دولة النظام الذي يتناسب مع ظروفها وطبيعة بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقوة بناها المؤسسية، كذلك المرحلة التي تمر بها البلاد، فالأنظمة الديمقراطية المستقرة يتناسب معها نظام حكم يختلف عن الدول حديثة العهد بالديمقراطية، والتي تعيش مرحلة تحول سياسي.

لا يوجد من بين هذه الأنظمة ما يمكن وصفه بالنظام الجيد والآخر سيء، فجميع هذه الأنظمة قائمة على الفصل ما بين السلطات، إلا أن هناك سياق عام يحكم اختيار أي نظام حكم هو الأمثل لظروف بلد معينة، وكيفية تطبيقه من أجل بناء نظام ديمقراطي، فكل من هذه الأنظمة

تحسب لها مجموعة من المزايا وفيها بعض العيوب التي يجب إن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار نظام الحكم في دولة ما.<sup>1</sup>

فما يعرف عن النظام البرلماني أنه نظام قائم على التداخل ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهناك درجة عالية من التوازن فيما بينها، بحيث يتم اختيار رئيس الوزراء من تحت قبة البرلمان الذي تم اختياره مباشرة من قبل الشعب، وتمنح له صلاحيات تخوله تشكيل الحكومة، في الوقت الذي يملك فيه البرلمان حق مراقبتها ومحاسبتها، وسحب الثقة إذا لزم الأمر.<sup>2</sup>

أما النظام الرئاسي فهو نظام حكم قائم على الفصل التام ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فرئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية ويتم اختياره بانتخابات مستقلة، ولا يخضع لرقابة البرلمان ولا يحق للبرلمان عزله إلا في قضايا الخيانة العظمى، وبموافقة نسبة كبيرة في البرلمان.<sup>3</sup>

من مزايا النظام البرلماني حفاظه على تماسك الدولة خاصة التي تمتاز بالتعددية، وكذلك قدرته على تحقيق الاستقرار السياسي، وعدم تركيز السلطة بيد جهة معينة، والحيلولة دون الاستبداد بالسلطة، لذا يعتبر النظام الأمثل والذي تستند إليه الدول في بداية التحولات السياسية كونه الأكثر قدرة على دمج جميع المكونات السياسية في إطار موحد، إلا أن ما يؤخذ على هذا النظام هو صعوبة اتخاذ القرار، كون الحكومة تتشكل بموجب من تحالفات لأحزاب مختلفة مما يجعلها عرضة للهزات وسحب الثقة.<sup>4</sup>

أما النظام الرئاسي فهو قائم على منح الرئيس القوة والقدرة على اتخاذ القرارات بسهولة دون الرجوع لأحد، وهو متحرر من سلطة الأحزاب، وقادر على اتخاذ خطوات لمصلحة الدولة

<sup>1</sup> الحرية. مرسى يلغى الاعلان الدستوري الذي اثار احتجاجات ويبقى الاستفتاء على الدستور في موعده.2012.

<http://www.alhurra.com/content/morsi-agrees-amend-constitution-declaration>

<sup>2</sup> عبد العليم، سميحة: أنظمة الحكم رئاسي.. برلماني.. مختلط. اخبار مصر.2015. <http://www.egynews.net>

<sup>3</sup> عبد المنعم، مي: أنواع أنظمة الحكم السيلسية. محاماة نت. 2015. <http://www.mohamah.net/answer>

<sup>4</sup> صبري باسم: مصر نظام رئاسي، برلماني أم مختلط. 2011.

[http://anarabcitizen.blogspot.com/2011/06/bl-post\\_10](http://anarabcitizen.blogspot.com/2011/06/bl-post_10)

على المدى الطويل، فمشكلته تكمن في تركيز الصلاحيات بيد شخص واحد، وهو ما يمكن أن يُعرض الدولة إلى الاستبداد والانفراد بالحكم، الشيء الذي قد يؤدي إلى الفساد والمحسوبية وإساءة استخدام السلطة، هذا عدا عن إقصاء باقي فئات المجتمع عن اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة<sup>1</sup>، وحاجة النظام الرئاسي إلى مؤسسات قوية، وبنية قانونية وعمل مؤسسي يشكّل الإطار العام الذي يحكم عمل الرئيس، وهذه الشروط لا تتوفر إلا في ظل أنظمة ديمقراطية مستقرة، استطاعت بناء قاعدة مؤسسية ووضعت قانون حاكم وناظم لصلاحيات الرئيس.

وما بين النظام الرئاسي والبرلماني هناك النظام المختلط، وهو نظام شبه رئاسي، يتكون من رئيس دولة وبرلمان منتخبان يتمتعان بالقوة الشرعية ذاتها، تختار كل دولة شكل النظام المختلط الذي يناسبها، فرئيس الدولة ينتخب بشكل مستقل كذلك البرلمان، ويتم اختيار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية داخل البرلمان، أو يقوم الرئيس هو باختيار رئيس الوزراء بعد موافقة البرلمان، توزع الصلاحيات والمسؤوليات ما بين الرئيس والبرلمان، ويكون رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان ويحق له عزله<sup>2</sup>.

ما تحتاجه الدول التي تعيش مرحلة تحول ديمقراطي، هو اختيار نظام الحكم قادر على تجاوز تحديات المرحلة الانتقالية، من خلال دمج سياسي واجتماعي لمكونات المجتمع وتمثيل جميع الأقليات الموجودة داخل إطار صنع القرار السياسي للدولة، والمشاركة في بناء أسس ودعائم النظام الديمقراطي، ويمكن اعتبار النظام البرلماني هو النظام الأمثل لكسر عقبات مرحلة التحول<sup>3</sup>.

فالنظام الرئاسي لا يساعد المجتمعات في مرحلة التحول السياسي على بناء نظم ديمقراطية، كونه قائم على تركيز السلطة بيد الرئيس وانفراده بالحكم، وهو ما يتناقض مع مبدأ

<sup>1</sup> عبد المنعم، مي: أنواع أنظمة الحكم السياسية. مرجع سابق.

<sup>2</sup> عباس، سامي: الرئاسي، البرلماني، المختلط، أيهم أنسب نظاماً للحكم في الوطن العربي. [http://www.albasrah.net/ar\\_articles\\_2013/0513/sami\\_300513.htm](http://www.albasrah.net/ar_articles_2013/0513/sami_300513.htm).2013

<sup>3</sup> الفقيه، عبد الله: الجمهورية اليمنية والشكل الأنسب للنظام السياسي: برلماني، رئاسي، أم برلماسي. [http://dralfaqih.blogspot.com/2009/04/blog-post\\_08.html](http://dralfaqih.blogspot.com/2009/04/blog-post_08.html).2009

المشاركة التي تحتاجها عملية بناء الدولة، فمرحلة التحول مرحلة بناء مؤسسي يحتاج إلى تحالفات وطنية، فالأخذ بالنظام الرئاسي في مجتمع يتسم بالتعددية يكون دافعاً لتعزيز الخلافات وتغذية الصراعات السياسية والطائفية، ويحول دون إحداث عملية دمج سياسي لمكونات المجتمع<sup>1</sup>، أضف إلى ذلك غياب البنية القانونية والمؤسسات الدستورية القوية القادرة على إجبار الرئيس على احترام النصوص الدستورية، مما يجعل النظام الرئاسي خطراً من الناحية البنوية على الديمقراطية الناشئة.

ما سعت إليه مصر من خلال مسار تحولها السياسي هو قطع الطريق على أي محاولة لعودة الاستبداد مرة أخرى، ومنع أي رئيس من الانفراد بالحكم بعد سنوات من القمع والطغيان والاستبداد، لكن من يحدد طبيعة نظام الحكم ويحدد بدقة صلاحيات كل سلطة من السلطات الثلاث هو الدستور، ومن المعروف وكما ذكرنا سابقاً أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية جرت وفق إعلانات دستورية أصدرها المجلس العسكري بناء على تعديلات لدستور 1972، الذي كان معمولاً به حتى قيام ثورة 25 يناير، ووفق هذا الدستور طبيعة نظام الحكم للدولة هو النظام الرئاسي، والذي يتمتع بموجبه الرئيس بصلاحيات واسعة.

وبعد إجراء الانتخابات البرلمانية، ومشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، جاءت النتائج لصالح الجماعة، وحصولها على أكثر من 40% من مقاعد البرلمان المصري، مع تمثيل ضعيف لباقي الأحزاب السياسية، والذي شكل انتكاسة، من وجهة نظر الأحزاب المدنية، لمسار التحول الديمقراطي، نظراً للتخوف من سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم وإعادة النظام لعصور الانفراد بالسلطة.

جاء بعدها إعلان جماعة الإخوان المسلمين أنها بصدد ترشيح ممثل عنها في الانتخابات الرئاسية، بعد أن كانت قد أبدت عدم رغبتها بالترشح للرئاسة والاكتفاء بالمعارضة داخل

<sup>1</sup> سميحة، نعيمة: النظم السياسية الحديثة المزاي العيوب الإشكاليات، دراسة صادرة عن جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

البرلمان<sup>1</sup>، إلا أنها تراجعت ودفعت بمرشح للسباق الرئاسي، وبررت ذلك بصعود مرشح الحزب الوطني أحمد شفيق للانتخابات وعدم وجود مرشح قوي قادر على منافسته، خاصة بعد أن قامت المحكمة الدستورية العليا بإستبعاد العديد من الشخصيات السياسية عن السباق الرئاسي<sup>2</sup>.

كان لفوز مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) بالرئاسة دافعاً لتجدد الخلافات بين النخب السياسية داخل المجتمع المصري، على الرغم من أن الانتخابات الرئاسية جاءت بعد قرار الدستورية العليا بحل البرلمان، إلا أن حدة الصراع والانقسام تصاعدت، وازداد التخوف من عودة الاستبداد للدولة نظراً لما يتمتع به رئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة، وأصبحت الأنظار تتجه إلى أي انتخابات برلمانية قد تحدث والتي تعتبر نتائجها محسومة لصالح الجماعة، مما يعني السيطرة على البرلمان والرئاسة وانفراد كامل بالحكم وضياع حلم بناء الدولة التعددية الديمقراطية.

والذي أوصل الخلافات والصراعات داخل الكيانات السياسية والانقسام داخل المجتمع أقصى حدوده، هي المراسيم الرئاسية<sup>3</sup> التي أصدرها الرئيس المصري (محمد مرسي) في 22 تشرين الثاني عام (2012)<sup>4</sup>، والذي حاول من خلالها تحصين لجنة كتابة الدستور والعديد من قراراته، والذي اعتبره الشارع المصري أساليب غير ديمقراطية وانفراد بالحكم، وبداية للتسلط والاستبداد، وعلى أثرها تأزمت العلاقة ما بين الرئيس والنخب السياسية، والتي خرجت للشوارع مطالبة بانتخابات مبكرة، مما رفع من درجة العنف السياسي في الشارع المصري، وتسبب في

<sup>1</sup> تراجير، اريك: جماعة الإخوان المسلمين تسعى للاحتكار السياسي، معهد واشنطن.  
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-muslim-brotherhood-.2012-pursues-a-political-monopoly>

<sup>2</sup> حبيب، محمد: الإخوان المسلمين بين الصعود والرئاسة وتاكل الشرعية. ط1. القاهرة. دار سما للنشر والوزيع . 140/2013

<sup>3</sup> هي مراسيم دستورية أصدرها الرئيس محمد مرسي عام 2012 نصت على مجموعة من القرارات التي تتعلق بالمرحلة الانتقالية وعلى رأسها إعادة التحقيقات في جرائم القتل ضد الثوار، كذلك تعيين نائب عام من أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية، كما لا يجوز لأي سلطة قضائية أن يحل مجلس الشعب أو مجلس الشورى، وأخيراً جميع القرارات والقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية تعتبر نافذة ولا يجوز الطعن عليها.

<sup>4</sup> وحدة تحليل السياسات: الازمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2012 .<http://www.dohainstitute.org/file/get/522ac958-6a34-496a-9699-38aa9c908455.pdf>

القضاء على آخر الخيارات الديمقراطية التي تم انجازها في المرحلة الانتقالية بانقلاب عسكري في 3 حزيران (2013)<sup>1</sup>.

فطبيعة النظام الرئاسي في مصر فتح الباب للصراعات السياسية في فترة كانت تشهد أصلاً حالة من عدم الثقة وشارع مشحون بالخلافات، ووضع سياسي وأمني هش، فالنظام الرئاسي بطبيعته يعمل على تركيز مساحات واسعة من السلطة والقوة بيد الرئيس، الأمر الذي ترتب عليه حالة من الفلق والخوف من ولادة دكتاتورية جديدة من رحم السلطة التنفيذية.

فاختيار نظام حكم ملائم ووفق قاعدة قانونية متفق عليها، تعتبر أحد مقومات نجاح العملية الديمقراطية، كما أن محاولة صهر ودمج كافة مكونات المجتمع في إطار مؤسسي، هو الضامن لقبول جميع النخب السياسية بمخرجات أي عملية انتخابية، أضف إلى ذلك أن إجراء الانتخابات قبل وضع القانون المحدد لطبيعة نظام الحكم يفقد هذه الانتخابات أهميتها، لأن التوصل إلى دستور جديد ينص على نظام حكم يختلف عن النظام الذي انتخب الرئيس على أساسه، يعرض شرعيته للخطر ويجعلها على المحك، وصلاحياته مبهمه، وتُدخل البلاد في مأزق دستوري وقانوني، وتصبح المطالبة بانتخابات وفق الدستور الجديد أمر واجب قانوناً.

هناك مطلب آخر لضمان تحقيق الانتخابات لمقاصدها بالإضافة إلى اختيار نظام الحكم ملائم، وهو وجود سلطة قضائية مستقلة بعيدة عن تحكم أي سلطة أخرى أو حزب أو فئة، فالسلطة القضائية تلعب دوراً كبيراً في تفعيل وظيفة الانتخابات وضمان نزاهتها، ومن هنا فالسلطة القضائية في مصر لم تكن تتمتع بالاستقلالية، وهو ما أثر على فاعلية الانتخابات وعلى مخرجاتها، ولتوضيح هذا الأثر لا بد من الوقوف على حال السلطة القضائية في مصر خلال المرحلة الانتقالية.

### مدى استقلال السلطة القضائية وأثره على فاعلية الانتخابات

السلطة القضائية هي إحدى السلطات الثلاث التي يتكون منها النظام السياسي والتي تتشارك مع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في بناء الدولة، مهمتها الأساسية تطبيق القوانين

<sup>1</sup> مركز الجزيرة للدراسات. أزمة الاعلان الدستوري: صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة. 2012.

<http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2012/11/2012112892050126494.html>

التي تسنها السلطة التشريعية، والعمل على الفصل بين المنازعات وحل الخلافات، وهي الجهة المنوط بها تسيير أعمال القضاة والمحاكم وتسخيرها لتحقيق العدالة والاستقرار.

وبما أن التمايز ما بين السلطات هو سمة الدولة الديمقراطية الحديثة، كان لا بد من استقلال كل سلطة عن الأخرى على أن تعمل الشرعية الدستورية على توزيع القوة بين الأطراف الثلاث حتى لا تكون الشرعية حكراً على واحدة دون الأخرى، كذلك ضمان عدم إحداث خلل هيكلي في التنظيم الدستوري يقود نحو الاستبداد<sup>1</sup>.

ومبدأ استقلال القضاء مبدأ لا يمكن المساس به في النظم الديمقراطية والذي يعني أن العلاقة ما بين السلطات الثلاث قائمة بالأساس على عدم التدخل، وان السلطة القضائية يجب أن تملك سلطة دستورية مستقلة، وتحرير القضاء من أي تدخل من قبل السلطة التشريعية أو التنفيذية، بحيث لا يخضع القضاة في عملهم لغير القانون من أجل تحقيق العدل وضمان الحقوق العامة والخاصة، ويعتبر الاستقلال الإداري والاستقلال المالي أهم مظاهر استقلال القضاء<sup>2</sup>.

إلا أن البيئة السياسية والدستورية في مصر ما قبل الثورة وفي ظل ثقافة تسلطية، عرّضت السلطات الثلاث إلى خلل هيكلي كان له تأثيره على النظام السياسي بأكمله، مما انعكس على أدائها العام واستقلالها وتوازاناتها، وعلى رأسها السلطة القضائية التي كانت تشكل من حيث الاستقلالية أبرز الفجوات البنائية بين النظام الدستوري وبين تطبيقه على الواقع<sup>3</sup>.

فلقد شهدت السلطة القضائية في ظل الطبيعة التسلطية التي كانت سائدة في ظل النظام القديم، حالة من التداخل أفقدها استقلالها، في ظل التركيز المفرط للسلطة الدستورية والواقعية بيد رئيس الجمهورية، الذي بات يملك أغلب أوراق القوة والهيمنة على نظام الحكم، ومنحت له

<sup>1</sup> عبد الفتاح، نبيل: القضاء والسلطة السعي إلى الاستقلال. مجلة الديمقراطية. 2015. <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=322>

<sup>2</sup> خربوش، محمد: في أهمية فصل السلطات في النظم السياسية الديمقراطية. روز اليوت. <https://www.rosaeveryday.com/article.aspx?articleID=661.2012>

<sup>3</sup> عبد الفتاح، نبيل: القضاء والسلطة السعي إلى الاستقلال". مرجع سابق

صلاحيات التدخل في باقي السلطات، وهو ما أثر على حالة التوازن ما بين السلطات، وأحدث خللاً في العلاقة فيما بينها.

واعتبرت السلطة القضائية في عهد النظام القديم أداة تم استخدامها سياسياً لخدمة مصالح النظام، وأهمها قضية الانتخابات والتي كان للقضاء دور كبير في تمرير العديد من القوانين التي مكنت حزب النظام الحاكم من معظم مقاعد البرلمان، وجعلته يسيطر على مركز صنع القرار وإنتاج التشريعات، وإحكام سيطرة السلطة التنفيذية على سلطة التشريع<sup>1</sup>، من هنا كان حرص السلطة التنفيذية على بناء الجسم القضائي وفق معايير تخدم مصالحها، وتعيين القضاة المواليين للنظام ووفق اعتبارات سياسية بعيدة عن أي معيار للكفاءة، مما أفقد السلطة القضائية استقلالها، وفقدت معها البلاد صمام الأمان الذي كان أهم أدوات تحقيق الاستقرار<sup>2</sup>.

وظهر مصطلح تسييس القضاء وهو الصفة التي بات يعرف بها القضاء المصري، تعبيراً عن انغماس هذه السلطة في العمل السياسي، خاصة ما بعد الثورة حيث ظهر جلياً موقف القضاء في العديد من الأحكام القضائية التي كانت تسيير عكس اتجاه أهداف الثورة، وبدأت تتدخل بصورة واضحة في العمل السياسي، وبدأ القضاة باعتلاء المنابر الإعلامية، والتعبير عن مواقفهم السياسية تجاه الأوضاع التي تمر بها البلاد، وأظهروا انحيازهم الواضح لطرف ضد طرف، وحاولت ملء الفراغ الذي تركه سقوط النظام السياسي، وكأن فراغ السلطة السياسية يجب أن تنقسمه مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة القضائية<sup>3</sup>.

ولقد وجهت السلطة القضائية ضربات موجعة للثورة ولعبت دوراً في عرقلة مسار التحول الديمقراطي، واستطاعت تحصين نفسها ضد حركة التغيير التي طالبت بعض مؤسسات الدولة، كما عملت على تعطيل مسار التغيير من خلال مجموعة من الأحكام التي كانت تصب

<sup>1</sup> عزيز، سحر: القضاء المصري تحت السيطرة. مركز كارنغي للشرق الأوسط. <http://carnegieendowment.org/sada/2014/08/20>. 2014

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> بيومي، محمود: المؤسسات القضائية في دول الربيع العربي التحديات والعقبات (اليمن، تونس، مصر). منتدى البدائل العربي للدراسات. ط1. القاهرة. مصر. 2015/ ص 30

في صالح قوة الثورة المضادة، لأن العديد من أعضاء النيابة والقضاة يدينون بالولاء للنظام القديم، كونهم جزء من منظومة الفساد التي كان يعمل النظام على بنائها طوال السنوات الماضية.

ولقد بدأت مواقف السلطة القضائية تظهر منذ بداية سقوط النظام القديم، منذ أن تلكأت في تقديم رؤوس هذا النظام لمحاكمات عادلة نظير إفسادهم وإساءة استغلالهم لمناصبهم، بل أشغلت الرأي العام بمحاكمات وهمية، إلى أن أسقطت عنهم جميع التهم وقادت بهم خارج السجن، هذا بالإضافة لأحكام البراءة بالجملة التي صدرت بحق رجال الأعمال والبلطجة ورجال الشرطة، الذين ثبت عليهم قتل الثوار وتعذيبهم داخل السجون، ولقد كان الفرق واضحاً ما بين تعامل القضاء مع القضايا التي تخص المرحلة الانتقالية وأهداف الثورة، وما بين القضايا التي تتعلق بالنظام القديم، ففي 10 ابريل (2012) قامت المحكمة الإدارية العليا بإصدار قرار بوقف تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى لوضع الدستور، وهو ما وصف بقرار سريع إذا ما تمت مقارنته مع بطئ الأحكام التي كانت تصدر ضد رموز النظام القديم<sup>1</sup>.

ولم تقف تدخلات السلطة القضائية في مسار تحول الديمقراطي عند هذا الحد، بل كانت أداة استخدمها المجلس العسكري لإجهاض الثورة، وإرجاعها لنقطة الصفر بعد كل مرحلة تحاول فيها البلاد بناء مؤسساتها الديمقراطية، ففي 14 حزيران (2012) أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً ببطلان انتخاب ثلث أعضاء المجلس المنتخبين بالنظام الفردي، ولم تكتفي بذلك بل قضت ببطلان المجلس بأكمله، دون مراعاة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، ففي الوقت الذي سمحت لهذه الانتخابات أن تجرى وقف هذا القانون الانتخابي، رجعت وأبطلت العملية الانتخابية وقضت على أول خيار ديمقراطي للشعب المصري<sup>2</sup>.

كما كان للسلطة القضائية دور كبير في التأثير على سير العملية الانتخابية ومخرجاتها، ففي الانتخابات الرئاسية قام القضاء باستبعاد مرشح الإخوان المسلمين خيرت الشاطر، ومنعه

<sup>1</sup> عبد الهادي، محمود: الأزمة المصرية مسلمات وخطايا، الجزيرة نت. <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion.2013>

<sup>2</sup> أوزهان، طه: مصر الجديدة: كفاح من أجل الديمقراطية. رؤية تركية. 2013. <http://rouyaturkiyyah.com> ..

من دخول السباق الانتخابي، في المقابل قضت المحكمة العليا بعدم دستورية قانون العزل السياسي، وقبلت الطعن الذي قدمه (أحمد شفيق) ومكنته من الاستمرار في السباق الرئاسي، وهو المرشح الذي يعتبر من رموز النظام القديم، وكاد إن يصل إلى كرسي الرئاسة لولا تغلب مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) بفارق لم يكن كبيراً في الأصوات.<sup>1</sup>

هذا عدا عن الإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس العسكري والتي كانت تحظى بمباركة المجلس الأعلى للقضاء، والذي لم يعترض على صدورها ولم يشكك بقانونيتها، في دليل واضح على تأمر القضاء مع المجلس العسكري على إحباط أي عملية تسهم في تقدم مسار التحول الديمقراطي، كما اعتبرت السلطة القضائية نفسها طرفاً في الصراع السياسي الحاصل على الأرض حيث رفض عدد كبير من القضاة الإشراف على استفتاء الدستور 2012 الذي عملت على صياغته الجمعية التأسيسية، في تحدي واضح للسلطة التنفيذية.<sup>2</sup>

كما أن القضاء بعد الثورة أصبح يعمل في ظل ضغوط وتحركات الشارع المصري، والتجمهر أمام قاعات المحاكم مما شكل أداة ضغط على أحكام القضاء، وأصبحت تتجاذبه الصراعات السياسية، وأصبحت الأحكام تصدر وفق ما يريده الشارع المصري تارة، وتارة كما يريده المجلس العسكري وقوة الثورة المضادة.

فقيمة العدل والحرية تتأثران بمقدار ما يتوفر للقضاء من استقلالية، وبحجم التدخل الذي يطل نزاهة وعدالة أحكامه، فاستقلال القضاء مطلب أساسي من متطلبات العملية الانتخابية، من أجل ضمان نزاهتها وحريتها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان فاعليتها في تحقيق الاستقرار وبناء النظام الديمقراطي، فالانتخابات بحاجة إلى قانون يحميها، وإلى جهة تأخذ على عاتقها تطبيق القوانين بعدالة.

وهذا ما افتقدته المرحلة الانتقالية في مصر، فالسلطة القضائية لم تطلها يد التغيير وبقيت على تشكيلتها القديمة وولائها السابق، ولم تبد إنحيازاً للثورة ولمطالبها، بل أنها عملت على

<sup>1</sup> المرجع السابق

<sup>2</sup> الشرق. تسييس القضاء من المهد إلى اللحد. 2013. <http://elsharq.net/node/129894>

تبرئة رموز النظام القديم. وساهمت بشكل كبير في إفشال المرحلة الانتقالية وأثرت على فاعلية الانتخابات وساهمت في إعادة إنتاج النظام القديم<sup>1</sup>.

لم يكن الفساد حكراً على السلطة القضائية، فالنظام القديم حرص على وضع أيادي موالية له في جميع مؤسسات الدولة، ليسهل ضبط عمل هذه المؤسسات بما يتلاءم مع مصالحه، وخلق شبكة مترابطة من الفساد بين هذه المؤسسات والتي شكلت سداً منيعاً أمام حركة التغيير السياسي، ومحاربة أي آلية ديمقراطية تهدد وجوده، بما فيها الانتخابات كآلية من آليات بناء النظام الديمقراطي العدو الأول للفساد، لذا كان لا بد من توضيح حجم الفساد داخل المؤسسات المصرية لمعرفة مدى تأثيره على العملية الانتخابية وعلى فاعليتها.

### الفساد وأثره على فاعلية الانتخابات

لا يعني سقوط رأس النظام المصري أن هذا النظام انتهى وتم اقتلعه بفعل ثورة 25 يناير، لأن جذور هذا النظام بقيت متغلغلة وقوية متمسكة داخل مؤسسات الدولة، فالثورة لم تعمل على هدم الدولة ومؤسساتها ولم تعبت بمقدراتها، بل كانت أكثر حرصاً على عدم هدمها وانهارها، والسعي نحو تطهيرها من الفساد والقضاء على أسبابه، فالنظام القديم أرخى بظلال الفساد وسواده على كافة المؤسسات، ولم يترك جهة أو فئة إلا ونخر فيها عصب الفساد<sup>2</sup>.

فلم يكن لنظام استبدادي أن يستمر ويعمل إلا في محيط من الفساد توغل في البنية المؤسسية لدولة كانت تعاني أصلاً من الضعف، وغياب المنظومة القانونية الفعالة القادرة على مراقبة ومحاسبة التجاوزات التي كان يرتكبها النظام القديم بفعل اختراق السلطة القضائية التي أراد لها النظام أن تكون جزءاً من أدواته، وركيزة من ركائز حكمه ساهمت في التغطية على كافة تجاوزاته وفساده<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> خاطر، محمد: القضاء والقضاء على الثورة، جريدة الوطن. 2013  
<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=F2C7EF58-2F89-4C5D-9D1B252EF01152A3&d=20150711&writer=0>

<sup>2</sup> فاروق، عبد الخالق: اقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى إفساد مصر والمصريين (2010\_1974). ط 1. القاهرة. مطبعة الشروق الدولية. 2011/ص 11

<sup>3</sup> فاروق، عبد الخالق: كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر. 2011  
[http://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog\\_post\\_4691.htm](http://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog_post_4691.htm)

لقد كان لممارسات النظام القديم وآليات الإفكار لصغار الموظفين، وارتفاع الأسعار وغياب التوزيع العادل للثروة، وانخفاض الأجور من جهة، وغياب الدور الفاعل لأجهزة الرقابة والقانون من جهة أخرى دور في تسرب الفساد والمحسوبية إلى ممارسات الناس العادية، وتحول الفساد من انحرافات على مستوى قمة السلطة إلى ممارسات مقبولة مجتمعياً، وثقافة متسقة مع الوضع العام داخل مؤسسات الدولة المصرية وجزء أصيل من آليات الأداء السياسي والاقتصادي.<sup>1</sup>

وهذا ما أشارت له العديد من التقارير المحلية والدولية عن حجم ومدى انتشار الفساد في كافة مؤسسات الدولة المصرية، وعلى رأسها تقرير منظمة الشفافية الدولية في عام (2009) والذي احتلت فيه مصر رقم 115 في مؤشر الفساد على مستوى 128 دولة في العالم<sup>2</sup>، وهذا ما يدل على تزايد حجم الفساد وانتشاره بشكل كبير في السنوات التي مهدت لحدوث الثورة، كذلك يوضح شكل وطبيعة المصالح التي كانت تحكم عمل المؤسسات وكيفية إدارتها في عهد النظام القديم، والذي استفاد من تجذر الفساد واستطاع أن يرمم هذه العلاقات ما بعد الثورة والاستفادة منها في زعزعة استقرار البلاد ومحاولة إفشال أهداف الثورة ومخططاتها.

كما أنّ الأنظمة السلطوية تمتاز بطبيعتها العنكبوتية حيث تشابك فيها الحكم برأس المال، فكان من إنجازات النظام القديم قدرته على صناعة طبقة من المنتفعين ورجال الأعمال، الذين استطاعوا إحكام قبضتهم على ثروات البلاد، مستعينين بقوة علاقاتهم وقربهم من رجال السلطة والحكم، والاستيلاء على مقدرات الدولة واستغلالهم خصخصة المال العام والسيطرة عليه بالرشاوى والمحسوبية، وفي المقابل شكّلت هذه النخبة خط الدفاع الأول عن وجود هذا النظام وبقائه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سلطان، جمال: منظومة الفساد في حكم المؤسسة العسكرية. طريق النزاهة . <http://www.integrity-2013-way.info/wp/?p=10498>

<sup>2</sup> مود، ايناس: الفساد في الدولة المصرية.. محاولة رصد وتقييم، فكر . [online.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9.2014](http://online.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9.2014)

<sup>3</sup> فاروق، عبد الخالق: كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر، مرجع سابق.

هذا بالإضافة إلى سياسات الضرائب التي طالها الفساد هي الأخرى، والتي كان يتحمل المواطن البسيط النصيب الأكبر من حصيلة الضرائب والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة نسبة الفقر في البلاد في مقابل زيادة أرباح الشركات الكبرى والتي تعود لكبار رجل الأعمال المقربين من السلطة، الذين استفادوا من فساد أجهزة الرقابة واستطاعوا التهرب من دفع الضرائب، والتي بلغت ملايين الدولارات، كان من المفترض أن تذهب لخزينة الدولة وتساهم في حل مشاكل الفقر والبطالة<sup>1</sup>.

وفي ظل هذه المنظومة من الفساد، وتشكل هذه الشبكة المتشعبة من المصالح، لم يكن من السهل كسرها واختراقها بسهولة، في الوقت الذي لم تملك فيه الثورة الأدوات القادرة من خلالها القضاء على جذور الفساد واقتلاعه بضربة واحدة، وجنوحها لتغيير مفردات المنظومة من خلال الإحلال والتجديد، للحفاظ على تماسك الدولة وقوتها والحيلولة دون انهيارها.

كما أن الثورة شكلت تهديداً حقيقياً لمصالح هذه النخبة المنتفعة والتي لم تتوانى عن عرقلة مسار التحول الديمقراطي، لأن الانتقال نحو نظام ديمقراطي يعني إقامة نظام الحكم الرشيد القائم على القانون، ووجود نخبة على قمة هرم السلطة تسعى إلى تخليص البلاد من الفساد وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بطرق قانونية ودستورية تتلاءم مع طبيعة النظام الجديد، وهو ما يعني فقدانهم لمكانتهم وتجريدهم من مناصبهم التي عكفوا على تشييدها طوال السنوات السابقة.

كل هذه الأسباب كانت كافية لوقوف فئة كبيرة من أتباع النظام القديم في وجه التغيير والتصدي لأي محاولة بناء نظام ديمقراطي، ومنع أي تقدم في مسار التحول السياسي وعلى رأسها الانتخابات، بل سعت بكافة الطرق لإفشال العملية الانتخابية وتعطيل مسار التغيير، من خلال خلق الأزمات وزعزعة الاستقرار وإغراق الأموال لنشر الفوضى والعنف وشراء الأصوات، الأمر الذي أضر بحرية العملية الانتخابية البرلمانية منها والرئاسية.

<sup>1</sup> إبراهيم، سامر: إتهام بإفساد سياسية الضرائب فى مصر. 2012.

<http://aljazeera.net/ebusiness/pages/78b00c85-8f69-4f57-9dd1-60fcaaf0dff0>

أضف إلى ذلك عدم تعاطي مؤسسات الدولة بهيكلها المختلفة مع مخرجات الانتخابات، ولم تشكل عنصر داعم للنظام المنتخب، ولم تتعاون معه في إدارة شؤون البلاد، بل جردته من أدواته وتعاملت معه كدخيل على المنظومة بأكملها، فلم يستطع الرئيس فرض سيطرته على معظم مؤسسات الدولة التي رفضت الانصياع لأوامره، بل عملت على معاكسة إرادته، ووضعت العراقيل وحجبت عنه المعلومات، حتى أصبحت البلاد تبدو وكأنها تدار بذراعين، ذراع لسلطة عاجزة، وذراع يتحرك في الخفاء داخل المؤسسات ويقوم بإدارتها سواء السياسية منها أو العسكرية، الشيء الذي أفرغ الانتخابات من مضمونها وأهدافها، وعرض المرحلة الانتقالية لخطر الفوضى والصراع ما بين مؤسسات الدولة.

### تونس والخيار المؤسسي في بناءها الديمقراطي

اختلف مسار التحول الديمقراطي في تونس عنه في مصر، واستطاعت تونس التوافق حول دستور مدني أجريت على أساسه أول انتخابات برلمانية في 26 تشرين أول عام (2014) تلتها الانتخابات الرئاسية في 24 تشرين الثاني من نفس العام<sup>1</sup>، ساهمت بشكل كبير في استقرار الأوضاع رغم حجم التحديات التي اعترضت مرحلة التحول، ويعود ذلك إلى مدى إدراك النخب التونسية لأهمية الدور المؤسسي في البناء الديمقراطي، والرهان على إيجاد صيغه دستورية توافقية تضمن حقوقها.

فلقد امتازت الثورة التونسية بفرادة حالتها الانتقالية مقارنة مع المراحل الانتقالية التي مرت بها العديد من الأقطار العربية، استطاعت إزالة نظام ذو جذور استبدادية بثورة شعبية سمع صوتها في الجنوب التونسي فارتد صداها في عواصم عربية تعيش نفس الظروف الاستبدادية، بحيث تلاشت فكرة الدولة فيها على أساس قانوني ومؤسسي وحل مكانها شبكة من المصالح، وشخصنة للمناصب، وتحولت إلى نظم واحدية مغلقة على طبقة من الأثرياء التي ارتبطت مصالحهم بالنبذة الحاكمة.

<sup>1</sup> الجزيرة نت. الانتخابات التشريعية في تونس أكتوبر والرئاسية نوفمبر 2014.. <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/25/%D8%A7%D9%84>

نجحت الثورة التونسية بفضل تكاتف وتعاضد جميع فئات المجتمع والتي طالها قهر وظلم النظام القديم، وانهار النظام بعد إفلاسه واستنفاد جميع ما بقي له من رصيد مادي ومعنوي، كما أنها أحدثت خللاً في المفاهيم والتصورات داخل المجتمع، ودشنت بتحقيق أهدافها أولى حلقات ما عرف (بالربيع العربي)، وبدأت مرحلة البناء والتمهيد لإرساء أسس النظام الديمقراطي الحديث.<sup>1</sup>

كان الشكل العام للاحتجاج ذو طابع وشعارات اجتماعية، وهو الذي تسبب في إحداث الفراغ المؤسسي، لعدم وجود نظرة سياسية متبلور نظراً لعفوية الأحداث وعدم التخطيط لها<sup>2</sup>، وبعد انهيار النظام وهروب رأسه المتمثل في (زين العابدين بن علي) إلى السعودية في الرابع عشر من كانون الثاني عام (2011) آلت الأمور إلى النخبة السياسية من أجل تولى إدارة المرحلة المقبلة، وكان الاختبار الحقيقي أمام هذه النخب مدى قدرتها على التوافق ولو بالحد الأدنى على رؤية سياسية مشتركة حول ملامح المرحلة الانتقالية وصورة أولية لشكل الدولة التونسية.

### آليات كتابة الدستور التونسي وخيارات النخب في المرحلة الانتقالية

كانت المرحلة الانتقالية في تونس تتجاذبها العديد من التحديات، بسبب ضخامة الملفات الموروثة، فبعضها كانت اقتصادية تمثلت في التركة الثقيلة التي خلفها النظام القديم من تدهور للوضع الاقتصادي، وما ترتب عليه من تراجع في مستوى النمو الذي سجل نسبة اقل من 1%<sup>3</sup> بعد اندلاع الثورة، نظراً لتراجع قطاعات السياحة وهروب رؤوس الأموال المستثمرة للخارج بفعل الأوضاع الأمنية، والتي أدت إلى انخفاض التشغيل وارتفاع نسبة البطالة، حيث وصلت 18% من مجمل القوى العاملة<sup>4</sup>، هذا بالإضافة للمشاكل الاجتماعية من ارتفاع نسبة الفقر،

<sup>1</sup> عبد اللطيف، كمال: الحدث التونسي واسئلة الإصلاح السياسي العربي اولويات وسياسات وافاق ثورة تونس: الأسباب والسياسات والتحديات. ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012/ 360

<sup>2</sup> المرجع السابق /369\_371

<sup>3</sup> تقرير البنك المركزي التونسي: نسبة النمو لن تتجاوز 1 بالمائة. (2011).  
<http://www.babnet.net/cadredetail-40791.asp>

<sup>4</sup> الطرابلسي، محمد: الاقتصاد التونسي وتحديات ما بعد الثورة. 2011. <http://www.turess.com/alhiwar/1655>

والتمايز الكبير بين طبقات المجتمع، ولكن كان أكثر هذه التحديات تعقيداً هو الوضع الأمني بعد الثورة، وحالة الانفلات الذي خلفه انهيار المنظومة الأمنية في ظل ظروف سياسية متأزمة، شهدت حالة من الصراع ما بين ما هو ثوري وما هو دستوري، وكيفية التحول نحو إجراءات انتقالية مؤقتة.

شكل سقوط (بن علي) انهيار لقمة هرم السلطة الحاكمة، وبفعل المادة 57 من دستور 1959 تولى رئيس مجلس النواب مهام رئيس الدولة (فؤاد المبرع)، و(محمد الغنوشي) رئيساً للحكومة، إلا أن تعيين رئيس الحكومة لم يلقى تأييداً من قوى الثورة التي أرادت تحييد النظام القديم ورجالاته، وقامت بالعديد من الاعتصامات أهمها اعتصام القصة (1) والقصة (2) انتهت باستقالة الغنوشي وتولي الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة.<sup>1</sup>

بقيت الحركة الشعبية في الشارع التونسي تحافظ على نفسها الثوري، وتضغط باتجاه تصحيح المسار الانتقالي، لقطع الطريق على أي محاولة من النظام القديم للالتفاف على الثورة، لذا جرى تحييد معظم المؤسسات السابقة عن إدارة المرحلة، على أن تتحمل النخب التونسية عبء وضع الخطط والبرامج القادرة على إنجاح المسار الانتقالي بعد أن التقطت الفرصة مدعومة بحركة الشارع.

كان الملمح الثاني الذي يفسر سلامة الإجراءات التي اتبعت في المرحلة الانتقالية، هو حالة التوافق التي تميزت بها العلاقة ما بين النخب السياسية، والتي بدأت تتأطر من خلال هيئات تأسيسية، بداية من إنشاء هيئة عمومية مستقلة عملت على مزج كل ما هو سياسي واجتماعي في إطار مؤسسي، من ثم تم إنشاء مجلس وطني لحماية الثورة بمبادرة من مجموعة من المحامين والسياسيين، إلى أن تم التوافق ما بين النخب على إنشاء هيئة موسعة تضم كافة الأحزاب والمنظمات الاجتماعية والشخصيات البارزة تحت مسمى (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

<sup>1</sup> بن عاشور، عياض: الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية المبحث الأول، مدونة عياض بن عاشور.

والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي) في 18 فبراير عام (2011)<sup>1</sup>، بمرسوم من رئيس الجمهورية (فؤاد المبرغ)، بلغ عدد أعضائها 70 عضو ثم توسعت لتصل 130، والتي شكلت بتركيبتها هيكلاً تعددياً يمثل الطيف الاجتماعي والسياسي في مشهد يعكس تمثيل شامل لبنية المجتمع.<sup>2</sup>

أخذت الهيئة العليا نهج الإصلاح السياسي القائم على الشرعية الدستورية، الشيء الذي وضع المرحلة الانتقالية أمام مجموعة من الخيارات والسيناريوهات، أولها إجراء انتخابات رئاسية يتولى فيها الرئيس الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية، أو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في نفس الوقت، والخيار الثالث قائم على تشكيل لجنة تعمل على كتابة الدستور الذي يحدد ملامح الدولة التونسية، ويضع القوانين التي سوف يتم وفقها إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الثورة، وكان الخيار الأخير انتخاب مجلس وطني تأسيسي يعمل على إعداد الدستور ويدير المرحلة الانتقالية.<sup>3</sup>

وبعد مشاورات وحوارات شملت جميع فئات المجتمع وأطرافه السياسية، حسم الجدل واستقر الرأي على تشكيل هيكل تأسيسي تمثيلي يدير المرحلة الانتقالية من خلال تدابير تنظيمية مبنية على الوفاق السياسي، والعودة إلى نقطة الصفر و تكرار تجربة تونس عام (1956) بعد نيل استقلالها، حيث عملت على انتخاب مجلس تأسيسي، نجح بعد ثلاث سنوات من وضع دستور للبلاد عام (1959)، وكان أول مؤسسة قانونية وضعت لبنة الدولة التونسية<sup>4</sup>، فكان إعادة انتخاب مجلس وطني تأسيسي هو الخيار الذي تم ترجيحه لإدارة المرحلة الانتقالية، على أن

<sup>1</sup> مرسوم من رئيس الجمهورية المؤقت. الجمعية التونسية من اجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات.. <http://www.atide.org/ar/textes-officiels/2011>

<sup>2</sup> خان، سارة: ثورة ناجحة: بناء نظام ديمقراطي في تونس. الشبكة العربية العالمية. 2011. <http://www.globalarabnetwork.com/opinion/3588-2011-04-27-01-32-35>

<sup>3</sup> نوييرة، اسماء: صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس. صدى كارنغي.. <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=433502011>

<sup>4</sup> عبد المولى، عز الدين: اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. مركز الجزيرة للدراسات. 2013. <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/20132410103959577.2013>

تحدد له مهام محددة أولها القيام بوظيفة السلطة التشريعية، واختيار رئيس وحكومة انتقالية مؤقتة، وكتابة دستور جديد للبلاد.<sup>1</sup>

فكانت الأولوية في هذه المرحلة تقوية الآلية المدنية والدستورية من خلال إقامة أول بناء مؤسسي تمثل بالهيئة العليا، والتي باشرت عملها بالتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي من خلال تفاعل سياسي يصوغ شرعيته على أساس تمثيلي واسع، وتم الاتفاق على إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات تقوم بالإشراف على العملية الانتخابية بعد الاتفاق على إجرائها في 32 تشرين الأول (2012)، لقد كان للنزعة الديمقراطية الوفاقية التي تحلت بها النخب التونسية الفضل في تأسيس إستراتيجية تدريبية ضاغطة نحو تفكيك أسس الاستبداد للنظام القديم، بالإضافة لإدراكهم أهمية العمل المؤسسي في التغيير والتعديل والتمرحل.

إلا أن المسار الانتخابي تعرض للكثير من الانعطافات والمشاكل التي شكلت خطراً كاد أن يعرقل مساره، من بينها الخلاف على موعد الانتخابات، وقصر المدة الزمنية التي لم تمنح الأحزاب الفرصة الكافية للاستعداد لها، ولكن كان أخطرها ظهور قضية الاستفتاء التي أثارها مجموعة من الأحزاب، بعد تزايد الجدل في الشارع التونسي حول مدة عمل المجلس التأسيسي وحدود صلاحياته، كون الاتفاق حول إجراء الانتخابات وتشكيل المجلس التأسيسي كان يعاني من بعض الالتباس.<sup>2</sup>

وعليه ظهر تآلف مكون من 47 حزباً سمي (بالتآلف الجمهوري)، أخذ يطالب بإجراء استفتاء يعرض على الشعب من أجل تحديد مدة وصلاحيات المجلس قبل الانتخابات بل ووضعته شرطاً لإجرائها، وتوسع هذا التحالف وضم أحزاب كبيرة أبرزها الحزب الديمقراطي التقدمي، وبعض الشخصيات العامة مثل (الصادق بلعيد) و(حسن مرزوق).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بن عاشور، عياض: الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية المبحث الأول. مرجع سابق

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> المرجع سابق

دخلت تونس بعدها أزمة سياسية كادت أن تدخل المسار الانتقالي في منزلق الفتنة والصراع الاجتماعي بفعل إجراء الاستفتاء كما حدث في مصر، إلا أن النخب السياسية دخلت في حوارات مفتوحة من أجل تدارك المخاطر التي بدأت تلوح بعرقلة مسار التحول، إلى أن توصلت الأحزاب مجتمعة إلى وثيقة سميت (بإعلان المسار الانتقالي) في 15 أيلول (2011)، أكدت على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها، وأن لا تتجاوز مدة عمل المجلس السنة الواحدة، يعمل من خلالها على وضع الدستور واختيار رئيس للمرحلة الانتقالية،<sup>1</sup>

لا تقل هذه الانتخابات في أهميتها عن أهمية الانتخابات البرلمانية المصرية، كونها الآلية التي سوف تفرز لجنة كتابة الدستور التونسي، ومن هنا كان للتوافق حول الإجراءات التي تم اختيار المجلس التأسيسي من خلالها دور كبير في إنجاح عملية كتابة الدستور وطمأنة النخب والشارع التونسي على مستقبل البلاد، ومدى أهمية الاتفاق على المبادئ الدستورية قبل التنافس السياسي في أي عملية انتخابية، لضمان حرية المشاركين فيها ومن أجل إقرار الجميع بنزاهتها.

في 23 كانون الأول (2011) جرت انتخابات المجلس التأسيسي بمشاركة كافة الأحزاب السياسية على أساس نظام انتخابي تم اختياره ليطاسب مع مرحلة التحول التي تمر بها البلاد، والذي مهد الطريق لتمثيل عادل لكافة فئات المجتمع، وخلق مجلس تأسيسي ضم ألوان متعددة من الأفكار والأيدولوجيات السياسية المتمثلة بتشكيلة الأحزاب التي تنوع طيفها من اليسار إلى اليمين، والتي كانت لها بصمتها اللاحقة في كتابة الدستور.<sup>2</sup>

لقد استطاع عدد كبير من الأحزاب الوصول للمجلس التأسيسي، كان أكبرها العريضة الشعبية، الحزب الديمقراطي التقدمي، القطب الديمقراطي الحداثي، حزب المبادرة وحزب آفاق تونس وغيرها، إلا أن الحصة الأكبر من المقاعد كانت من نصيب حركة النهضة الإسلامية والتي حصلت على أكثر من 41% من المقاعد، تلاها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

<sup>1</sup> بن عاشور، عياض: الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية المبحث الأول. مرجع سابق.

<sup>2</sup> التاييب، عائشة: قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس. المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسيات. 2012. <http://www.dohainstitute.org/release/6923b829-04f1-4813-86fe-c54f82171aa0>.

وحصل على 13.8، وجاء في المرتبة الثالثة حزب التكتل من أجل العمل والحريات بنسبة 9.68<sup>1</sup>، وهذه النتائج لا تعطي أي من هذه الأحزاب القدرة على تشكيل الحكومة بمفردها، والذي استدعى الاتفاق على أن يكون شكل الحكم مكون من ثلاث رئاسات يضمن اقتسام السلطة فيما بين الأحزاب الثلاث، وبناء عليه تولى منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر رئاسية الدولة، وشكلت حركة النهضة الحكومة، فيما كان لحزب التكتل رئاسة المجلس التأسيسي، وهو ما عرف (بالترويكا)، ووضع دستور صغير مؤقت لتحديد صلاحيات كل رئاسة ومهامها<sup>2</sup>.

لقد كان لاقتسام السلطة بين الثلاث أحزاب الكبرى الفائزة في الانتخابات دور في كبح جماح أي أفراد بالقرار والسلطة من قبل أي حزب سياسي، وشكلت هذه التوليفة ما يشبه النظام المختلط في الحكم، حيث المسؤوليات موزعة بين البرلمان ورئاسة الوزراء ورئاسة الدولة، كلاً له اختصاصاته ومسؤولياته بالقانون، يساعد ويراقب كل منها الآخر، كما خلق أيضاً وضعاً استثنائياً سياسياً رسخ لمفهوم التشاركية الديمقراطية، وأكسبت النخب الخبرة في إدارة العمل السياسي، وابتدأت الآلية الديمقراطية الوفاقية الناجعة في صناعة هذا النموذج التغييرية.

### تجاذبات عملية كتابة الدستور

لم يكن المشهد وريدياً في تونس، ولم تخلو الساحة من التجاذبات والصراعات والتقاذف الإعلامي ما بين النخب التونسية، كما هو الحال في مصر، فلقد كان للتخوين والتشكيك نصيبه من العلاقة ما بين الأحزاب السياسية التونسية الدينية منها والعلمانية، حتى أنها وصلت إلى حد استنساخ الأحداث في مصر، حيث تم إنشاء جبهة "الإنقاذ التونسية"<sup>3</sup> على غرار جبهة الإنقاذ

<sup>1</sup> آخر احصائيات ونتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. المرصد. <http://ar.webmanagercenter.com/2011/11/14/70802011>

<sup>2</sup> القلعي، مصطفى: تجربة حكم الترويكا في تونس. الاوان 20140 <http://www.alawan.org/article133.html>

<sup>3</sup> جبهة الإنقاذ: هي تجمع ضم مجموعة من الأحزاب التونسية المعارضة والتي تم تشكيلها 26 تموز (2013) بعد اغتيال السياسي في الجبهة الشعبية المعارضه محمد برهامي، والتي راحت تطالب بإسقاط النظام القائم(الترويكا) محملة اياه مسؤولية الانفلات الامني واغتيال برهامي

المصرية، كذلك ظهرت حركة "تمرد" بالنسخة التونسية<sup>1</sup>، والتي حاولت جمع تواقيع من أجل المطالبة باستقالة الحكومة وإلغاء كل ما ترتب على انتخابات المجلس التأسيسي<sup>2</sup>.

وكان ذلك نتيجة لإخفاق الحكومة والمجلس التأسيسي في حل العديد من القضايا، وعجزها عن تجاوز التحديات التي عصفت بالمرحلة الانتقالية، وعلى رأسها تصاعد حدة العنف وتنامي ظاهرة الإرهاب، في ظل ضعف المنظومة الأمنية وفشل الحكومة في إعادة هيكلة أجهزتها، كذلك زيادة الاحتقان السياسي بسبب احتدام الخلاف بين الحكومة والمعارضة، أضف إلى ذلك عدم إتباع آليات قادرة على إحداث إصلاحات جوهرية في البرامج الاقتصادية، فالأداء الاقتصادي كان ضعيفاً، فالنمو الاقتصادي ارتفع ليصل 2.5% فقط، أما البطالة تراجعت من 18% إلى 15%<sup>3</sup>، خلال سنتين وهي نسبة ما زالت عالية، وفشلت الحكومة في تقديم حلول للبطالة المتفشية خاصة بين حاملي الشهادات العليا، الشيء الذي فاقم من معاناة المواطنين، أضف إلى ذلك انقضاء مدة السنة دون التوصل إلى اتفاق حول الدستور، وهو الهدف الذي انتخب من أجله المجلس التأسيسي.

وبعد احتدام الخلاف داخل المجتمع التونسي ووصوله لمرحلة الصدام المجتمعي، أدركت جميع النخب حجم الانزلاق الذي قد تصل إليه البلاد، خاصة بعد ما حصل في مصر من انقلاب عسكري، على الرغم من تأييد بعض القوى السياسية لهذا الانقلاب، وذهب بعضها لأبعد من ذلك مطالباً بتدخل الجيش التونسي على غرار الجيش المصري، وإنقاذ البلاد من حكم الإسلاميين كما كانت تروج هذه النخب، ولكن بعد المجازر التي ارتكبتها العسكر في مصر، وحجم الإقصاء والتكيل بالمعارضين حتى من غير الإسلاميين، تراجعت جميع النخب للخلف خطوات وراحت تنزع للحوار مرة أخرى.

<sup>1</sup> حركة تمرد: هي حركة شعبية مدنية اسسها ناشطون تحاكي تمرد المصرية، تهدف إلى جمع تواقيع تطالب بإسقاط الحكومة التونسية

<sup>2</sup> السايح، حبيب: التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف إلى التوافق. <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tunisia-democratic-transition-2014-from-contention-to-consensus>

<sup>3</sup> فكرة لتحديات الاقتصادية في تونس. 2014. <http://fikraforum.org/?p=5843&lang=ar#.Vx-zVPkrLIU>

وهذا ما يحسب للنخب التونسية استشعارها للخطر وتقديم مصلحة البلاد على مصالحهم الشخصية، ودخولهم في حوار كان فارقاً في مسار التحول الديمقراطي، فالانفتاح على الآخر هي السمة التي تميزت بها النخب التونسية، وكانت تحاول أن تقترب من بعضها البعض، وتفتح مساحات للحوار والعمل السياسي للجميع، ولم يكن هذا التقارب وليد المرحلة ما بعد سقوط النظام، بل شهدت الساحة السياسية التونسية توافق وتنسيق سياسي ما بين الإسلاميين والعديد من الحركات الشيوعية واليسارية أبان حكم (بن علي)، وعملت على تكثيف جهودها من أجل مواجهة فساد وظلم النظام ومحاربة بقائه، وكان أهم هذه الجهود تشكيل هيئة 18 أكتوبر عام (2005) للحقوق والحريات والتي كانت إطار للحوار الفكري والسياسي بين تشكيلات المعارضة المختلفة<sup>1</sup>.

وبعد تأزم الأوضاع ووصولها إلى طريق مسدود، لم يكن أمام النخب التونسية سوى خيار العودة لطاولة الحوار مرة أخرى، وقبولها الجلوس لتكون جزءاً من الحل السياسي الذي سيخرج البلاد من تحدي الانزلاق نحو الفوضى، بما فيها حركة النهضة التي خاضت حوارات مع العديد من الأحزاب السياسية، وعلى رأسها حزب (نداء تونس)، حيث كان هناك لقاء جمع بين (راشد الغنوشي) زعيم حركة النهضة و(القائد السبسي) زعيم حزب نداء تونس في باريس، من أجل إيجاد مخرج للأزمة الحاصلة في البلاد، وتحديد هوية الدولة وشكل الحكومة القادمة، بعد أن اقتنع الجميع أن لا مخرج إلا بالحوار<sup>2</sup>.

وبعد مشاورات وحوارات بحضور المجتمع المدني، تنازلت حركة النهضة وقدمت حكومة علي العريض استقالته ضمن اتفاق نص على تلازمية المسارات، مسار كتابة الدستور، وانتخابات اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، ومسار تغيير الحكومة، وتم تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة، تعمل على تقريب وجهات النظر ما بين القوى السياسية حول القضايا الخلافية، وخلق أرضية مواتية لإنضاج عملية الدسترة، حيث نجحت خارطة الطريق واستطاعت

<sup>1</sup> عبد المولى، عز الدين. مرجع سابق.

<sup>2</sup> عبد الرحمن، احمد: تونس.. ونزع فتيل الأزمة. الإسلام اليوم.

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart192072.htm>2013

الحكومة تجاوز الإشكاليات التي كانت تقف في وجه الالتئام الوفاقي، وأخذ الحوار مداه حتى استطاعت النخب الخروج للمجتمع التونسي بدستور توافقي في 26 كانون الثاني عام(2014) معبر عن تطلعات جميع فئات المجتمع<sup>1</sup>.

### السلطة القضائية ودورها في المرحلة الانتقالية التونسية

كانت السلطة القضائية في تونس ضمن مؤسسات الدولة التي استطاع النظام السابق تدجينها، ووضعها على طريق الطاعة الذي مهد لثبات أركان حكمه لأكثر من 20عام، مما جعل استقلال السلطة القضائية محل شك، ونزاهة القضاة وأخلاقهم أصابها العطب، فالسلطة التنفيذية أحكمت قبضتها على القضاة، وبانت وحدها المتحكمة بتعيينهم ونقلهم واستبعادهم حتى عن المنظومة برمتها إذا ما استدعى الأمر، كلها ظروف أفسدت السلك القضائي وجردته من نزاهته، حتى استشرى الفساد في أحكامه، وبات واضحاً حجم دعمه للنظام ومحاربتة للمعارضين.

ومن أجل كسب الرهان الديمقراطي كان مطلب إصلاح واستقلال القضاء أحد أهم استحقاقات الثورة التونسية، كونها رافداً من روافد الانتقال والتحديث السياسي الذي تسعى إليه البلاد، فالمرحلة الانتقالية بحاجة لوجود سلطة قضائية محايدة تعبر عن نبض الشارع، وتعيد التوازنات السياسية والاجتماعية، وتعمل على تنظيم محطات التحول الديمقراطي من أجل ضمان نزاهة وعدالة مخرجاتها، وعلى رأسها الإشراف على الانتخابات ومراقبتها لضمان فاعليتها ونزاهتها<sup>2</sup>.

ولأن السلطة القضائية بالتشكيلة التي أرساها النظام القديم، غير قادرة على ضبط مسار التحول السياسي، ولا يمكن الوثوق بنزاهة دورها في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد، تم تحييد السلطة القضائية عن لعب دور مؤثر في المسار السياسي، ولم يسمح لها باتخاذ القرارات أو سن قوانين تخص المرحلة الانتقالية، بل كانت القوانين والقرارات تتخذ بصورة

<sup>1</sup> عادل، عمر: بل إن مصر ليست تونس. مركز كارنغي للشرق الاوسط.2014.2014.<http://carnegie-mec.org/>

<sup>2</sup> الاخضر، العفيف: رسائل تونسية: استقلال القضاء لب الديمقراطية، الحوار المتمدن، 2011.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253012>

تشاركية عبر الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي تم تشكيلها لوضع برامج وخطط الانتقال الديمقراطي.

ولضمان نزاهة العملية الانتخابية التي كانت مقررة من أجل انتخاب المجلس التأسيسي، تم استحداث هيئة عمومية مستقلة للانتخابات بمشروع مرسوم رئاسي عرفت "بالهيئة العليا للانتخابات التأسيسية"، تكون مهمتها مراقبة نزاهة العملية الانتخابية، وضمان عملها بحرية بعيد عن ضغط أي فئة أو حزب، ونجحت الهيئة بعد مفاوضات وحوارات بين جميع القوى السياسية على تحديد موعد للانتخابات في 23 كانون أول (2011)<sup>1</sup>.

وبعد انتخاب المجلس التأسيسي بدأت البلاد تدخل في مرحلة إصلاحات مؤسسية شملت القضاء، بعد زيادة الأصوات التي راحت تتنادي بإعادة الاعتبار للسلطة القضائية، والكف عن تهميش دورها، ووضعها في مكانها الصحيح داخل المنظومة الجديدة، لذا قام المجلس التأسيسي بأولى خطوات تطهير القضاء من خلال عملية واسعة عرفت "بالغربة"، حيث تمت الإطاحة بجميع القضاة الذين ثبت تورطهم في قضايا فساد بينة، والقضاة الذين حادوا عن أدبيات المهنة وأخلاقياتها<sup>2</sup>.

وفي خطوة ثانية في طريق إصلاح المنظومة القضائية وتفعيل دورها ومراقبتها، قرر المجلس التأسيسي تشكيل هيئة مؤقتة للإشراف على القضاء، تضم عشرة قضاة منتخبين وخمسة معينين من غير القضاة، تتولى مهمة تأديب القضاة وتنقلهم بين المحاكم وتعينهم وفق معايير الاستقلالية والنزاهة والحياد، اعتُبرت مجلس أعلى للقضاء بصفة انتقالية تسعى بالدرجة الأولى لتطهير هذه المنظومة من الفساد، إلى أن يتم كتابة الدستور التونسي الذي سيضع القوانين الناظمة لعمل جميع السلطات بما فيها القضائية، حيث قام المجلس التأسيسي في 29 ابريل

<sup>1</sup> تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. 2012. <http://www.legislation.tn/detailtexte/Arr%C3>

<sup>2</sup> كومي، مصطفى: تونس تسبقنا في الثورة وتطهير القضاء، شبكة الاعلام العربية، 2013

(2013) بالمصادقة على قانون إنشائها بعد أن حُسم الخلاف حول القانون الذي ينظم عملها ويدعم استقلالها المادي والمعنوي وعدم خضوعها لأي سلطة أو حزب سياسي<sup>1</sup>.

وعند كتابة الدستور، تم صياغة العديد من القوانين الدستورية والتي تركز مبدأ استقلال القضاء والفصل ما بين السلطات، وكذلك وضع آليات للرقابة على عملها، ووضع العديد من الضمانات القانونية والقيود التي تضمن عدم انحراف القاضي عن مساره المهني، وفتح المجال لمشاركة واسعة من كل المنظمات والهيئات المهمة بالشأن القضائي في وضع البرامج والخطط التصحيحية والتصورات التي تعمل على تفادي إدارة القضاء بصورة أحادية<sup>2</sup>.

### خلاصة مقارنة

تشابهت ظروف ودوافع الثورة في كل من مصر وتونس، إلا أنها اختلفت مآلات كل منها ومخرجات مراحلها الانتقالية، فبعد نجاح كل من الثورتين في الإطاحة برؤوس أنظمتها الاستبدادية، دخلتا سباق التحديث السياسي والبناء الديمقراطي، في محاولة تحقيق الأهداف التي خرجت الشعوب من أجلها، وتحويل أهداف الثورة إلى واقع ملموس من خلال إقامة مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة التي تعي تطلعات الشعوب وتسعى لتحقيقها.

وبفعل الفراغ السياسي الذي أحدثته الثورة وانعكاسه على مجمل الأوضاع في كلا البلدين، كان إعادة البناء المؤسسي والقانوني هو الخيار الذي أجمعت عليه كافة النخب، وبحجم مدرجاتها بمخاطر وعقبات مراحل التحول التي تمر بها كل من البلدين، بدأت هذه النخب بوضع الخطط والبرامج التي تمكنها من عبور امتحان الانتقال الديمقراطي، من خلال نقل السلطة لحكم مدني منتخب يملك الشرعية القانونية والدستورية.

وكون الانتخابات هي إحدى الآليات الديمقراطية والخيار الذي يتفق عليه الجميع وتلجأ له الشعوب في اختيار ممثلين عنها لتولي السلطة، وبهدف عدم إطالة المرحلة الانتقالية والتقدم

<sup>1</sup> الجعيدي، محمد: بعد طول انتظار اقرار قانون الهيئة المؤقتة للإشراف على القضاء في تونس: انتخاب نصف القضاة وأعضاء وتعيين النصف الآخر من غير القضاة، المفكرة القانونية.2013. <http://legal-agenda.com/article.php>.

<sup>2</sup> بلقاسم، خالد: تونس: السيادة القضائية بين رهان الانتقال ومعوقات الإصلاح.

بخطوات سريعة نحو بناء الجسم المؤسسي للدولة، دخلت مصر في سباق مع الأحداث، وذهبت بخطوات متقدمة جداً للإمام، بتنظيم العديد من المحطات الانتخابية واستخدام الآليات الديمقراطية بداية من استفتاء مارس، ثم الانتخابات البرلمانية والرئاسية وأخيراً الاستفتاء على دستور 2012 إلا أن جميعها فشلت في تدعيم البناء الديمقراطي، وتشكيل الهيكل المؤسسي للدولة، بل على العكس، كانت بذرة الخلاف الذي أحدث شقاً عميقاً في المجتمع المصري، وفجر بركان الاختلاف الفكري والإيديولوجي والصراع الفئوي والحزبي، والذي أفضى في النهاية إلى ارتداد وانحراف مسار التحول السياسي في مصر، بانقلاب عسكري على كل مخرجات العمليات الانتخابية والديمقراطية، أجهز على الثورة المصرية وجميع مكتسباتها.

فلقد كان لإجراء الانتخابات في مصر قبل تمهيد الطريق الديمقراطي، سبباً في فشلها الوظيفي وعدم قدرتها على إحداث الاستقرار السياسي في البلاد، حيث خلت الحالة المصرية من معظم المتطلبات التي يجب أن تسبق أي عملية انتخابية وعلى رأسها الدستور، هذا العقد الاجتماعي والقانوني الذي تبنى عليه أركان الدولة، والضامن لكل مكوناتها الاجتماعية والسياسية.

فعلى الدستور تقام أولى الملاحم السياسية في بداية التحولات الديمقراطية، كونه الإطار القانوني الذي يجعل كل فئة من فئات المجتمع مطمئن لمستقبل وجودها الاجتماعي والسياسي، وإجراء الانتخابات قبل وضع هذا الدستور خلق بداية الانقسام السياسي والاجتماعي في مصر، ومهد الطريق لنزاع فكري وطائفي حاد مزق الوضع السياسي والاجتماعي.

كما أن القانون يحتاج إلى سلطة قضائية قوية ومستقلة تقوم بتطبيقه وتعمل بعيداً عن تحكم أي حزب أو فئة، وافتقاد المرحلة الانتقالية في مصر لقضاء نزيه وعادل أثر على فاعلية الانتخابات، حيث لعبت دوراً سياسياً في المرحلة الانتقالية، واستخدمت كأداة في يد المجلس العسكري الذي كان يتولى إدارة البلاد والتحكم بالعملية الانتخابية، بداية بالمصادقة على قانون الانتخابات والسماح بإجرائها في ظل قانون عادت وأبطلته لاحقاً، وإقرارها بحل مجلس النواب المصري بعد انتخابه لعدم دستورية القانون الانتخابي الفردي الذي جرت على أساسه الانتخابات

البرلمانية، وكذلك التغاضي عن العديد من التجاوزات التي شهدتها العملية الانتخابية، ومحاولة التحكم بمجريات الانتخابات الرئاسية واستبعاد العديد من الشخصيات عن السباق الرئاسي، في الوقت الذي كسرت العزلة السياسية وسمحت لعضو الحزب الوطني احمد شفيق للترشح الرئاسي والعودة للحياة السياسية بعد الثورة.

كما شكل طبيعة نظام الحكم في مصر ما بعد الثورة إحدى عقبات نجاح مقاصد العملية الانتخابية، فنظام الحكم الرئاسي يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، ويكرس جل السلطة في يد شخص واحد، وهو ما هدفت الثورة لإلغائه، وفتح الطريق أمام نظام حكم تشاركي واسع، وبعد نجاح مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) في الانتخابات الرئاسية، خاصة بعد حل البرلمان، تركزت الصلاحيات التنفيذية والتشريعية بيد رئيس الجمهورية، وهو ما اعتبرته النخب المصرية بداية صناعة دكتاتور جديد، وهو ما فاقم الأزمة في الشارع المصري خاصة بعد المراسيم التي أصدرها محمد مرسي في محاولة لتحسين قراراته، الأمر الذي فجر العلاقة ما بين النظام وأحزاب المعارضة ودفعها للخروج في مظاهرات مطالبة بإجراء انتخابات مبكرة.

من هنا يمكن القول أن البيئة التي جرت فيها الانتخابات في مصر كانت تفتقد لمعظم المتطلبات الديمقراطية والتي يجب توفرها لإنجاح مقاصد إجراءاتها، وتحقيق أهدافها في بناء وتدعيم النظام الديمقراطي، فافتقار الأرضية التي جرت عليها الانتخابات من دستور وسلطة قضائية مستقلة ونظام حكم ملائم لطبيعية المرحلة الانتقالية بالإضافة لفساد مؤسسات الدولة كلها عوامل أفرغت الانتخابات من مضمونها وأتت على مخرجاتها وأفقدتها فاعليتها.

لكن في تونس الوضع كان مختلف، فالنخب التونسية أمسكت بزمام الأمور في البلاد بعد هروب رأس النظام، واختارت عملية البناء المؤسسي الراديكالي، وكان الهدف الأول هو وضع دستور للبلاد بمشاركة جميع أطياف المجتمع، في إدراك واعٍ لطبيعة المرحلة التي تمر بها تونس ما بعد الثورة.

ومن أجل الوصول لهدف كتابة الدستور، تم إنشاء هيئة عرفت (بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي) تحمل على عاتقها تهيئة الظروف المناسبة لانتخاب مجلس تأسيسي ينتخب من قبل الشعب مباشرة، بمدة محددة لا تزيد عن سنة، يعمل على إدارة المرحلة الانتقالية، ويقوم بكتابة الدستور، حتى لا ينفرد أحد بإتخاذ القرار وتقرير مصير البلاد.

كانت الهيئة عبارة عن مجتمع تونسي مصغر يضم فئات المجتمع كافة من نخب وأحزاب ومجتمع مدني وأكاديميين، وشهد مشاركة واسعة في وضع خطوط المرحلة المستقبلية للبلاد، ساهم في وضع حلول ناجعة للعديد من المشكلات وتقريب وجهات النظر بين فرق العمل السياسي، والوصول إلى قواعد مشتركة ما بين الجميع من أجل عبور تحدي الانتقال الديمقراطي بخطوات راسخة ومجمع عليها.

ولضمان نزاهة وحرية الانتخابات تم تشكيل لجنة مستقلة تعنى بالتحضير للعملية الانتخابية، تتمتع باستقلالية تامة مادياً وإدارياً، هدفها إنجاز الانتخابات وضمان فاعليتها من خلال التحضير الجيد لظروف إجرائها، كذلك مراقبة العملية الانتخابية لمنع أي تجاوزات قد تؤثر على نزاهتها، وإبعاد السلطة القضائية عن الإشراف على الانتخابات، وتحييدها في هذه المرحلة نظراً لكونها جزء من النظام القديم ولم تطلها عجلة التغيير بعد، ولا يمكن الوثوق في نزاهة مراقبتها للانتخابات، وبذلك تكون تونس شهدت إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة، بإحداث مؤسسات مؤقتة استطاعت وضع لبنات النظام الديمقراطي.

كذلك المجلس التأسيسي بتشكيلته التعددية، وعدم حصول أي حزب على أغلبية، ساهم في تشكيل نظام حكم أشبه بالنظام المختلط كونه تكون من رئاسات ثلاث، رئيس للحكومة، ورئيس للدولة، ورئيس للمجلس التأسيسي من ثلاث أحزاب مختلفة، وهو ما ساعد أيضاً على إحداث حالة من الاستقرار نظراً لعدم إفراد أي حزب بإدارة المرحلة الانتقالية، وهذا يدل على مدى قدرة النظام المختلط على تدعيم حالة الاستقرار في المرحلة الانتقالية، عكس النظام الرئاسي.

ولم تختلف مؤسسات تونس من حيث تفشي ظاهرة الفساد عن مؤسسات مصر، فالفساد هو الإرث الذي اعتاش عليه النظام القديم سنين طويلة، وساهم في تجذره داخل هياكل الدولة، وهو ما شكل إحدى العقبات التي قارعت عملية التغيير في تونس، وكانت سبب في تعثرها في بعض المحطات، إلا أنه لم يكن بحجم الفساد داخل المؤسسات المصرية، واستطاعت الثورة تحييد كل من له علاقة بالنظام القديم وبذلك وجهت ضربة قاسية خلخلت منظومة الفساد داخل المؤسسات وأضعفت دوره.

من هنا يمكن وضع تصور للدور الذي لعبته البنية المؤسسية في كل من مصر وتونس في مدى نجاح العملية الانتخابية التي جرت في كل منها عقب الثورة، فتونس سارت على طريق البناء المؤسسي وكانت حريصة منذ انهار النظام على خلق مؤسسات تخطط وتنظم وتضع البرامج بعقل جمعي وروح وطنية عالية، استطاعت من خلالها تخطي معظم العقبات التي اعترضت مرحلة التحول السياسي، وخلقت بالمقابل بيئة مواتية لنجاح إجراء الانتخابات ووضع جميع التدابير التي تضمن فعاليتها ونزاهتها، وبقيت الحالة التونسية تشهد نوع من التجاذب والاختلاف و الصراع، ولم يحدث التوازن المرجو في تونس إلا بعد التوافق حول دستور مدني يضمن شراكة حقيقية بين كافة مكونات المجتمع، والذي كان القاعدة التي دعمت بناء تونس الديمقراطي، حيث تم على أساسه إجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية بعد الثورة، وخرجت بها تونس من اختبار مرحلة الانتقال الديمقراطي معلنة انتصار ثورتها العظيمة.

## الفصل الثالث

دور النظم والقوانين الانتخابية في إجراء  
انتخابات غير وظيفية ديمقراطياً

## الفصل الثالث

### دور النظم والقوانين الانتخابية في إجراء انتخابات غير وظيفية ديمقراطياً

ناقش هذا الفصل القواعد القانونية أو ما تُعرف بالنظم الانتخابية والتي تُجرى على أساسها العملية الانتخابية، والدور الذي تلعبه هذه الأنظمة في تحديد شكل التحالفات التي سوف يتكون منها النظام السياسي، وتمكين الهوية الجماعية من خلال السياسات المؤسساتية، ويعتبر النظام الانتخابي إحدى أهم القواعد والقرارات السياسية التي تبنى عليها مؤسسات الدولة.

ولقد تعددت الأنظمة الانتخابية وارتبطت فاعليتها بمدى ملائمة النظام الانتخابي للبيئة السياسية والاجتماعية التي يطبق فيها، كذلك طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، فبعض هذه الأنظمة تكون فاعليتها أفضل في ظل سياقات معينة<sup>1</sup>، وتكون أقدر على تحقيق الهدف المرجو منها، وفرز قيادة سياسية تحظى بالشرعية، وإقامة حكومة مستقرة فعالة، وإلا فسوف تفقد فاعليتها وتكون عامل مشوه لنتائج الانتخابات والذي ينعكس بدوره على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وعليه ما تم بحثه في هذا الفصل هو طبيعة المرحلة الانتقالية التي مرت بها كل من مصر وتونس ما بعد السلطوية، وأثر اختيار النظام الانتخابي في كل منهما على فاعلية الانتخابات ونتائجها، وكيف انعكس على مسار التحول الديمقراطي، ففي مصر كان أحد أسباب تعميق الانقسام داخل المجتمع، حيث فشل في صهر المرجعيات السياسية والاجتماعية في إطار مؤسسي جامع، وساهم في عرقلة التحول السياسي وحصول ارتداد ديمقراطي بفعل حدة الصراع ما بين النخب السياسية، إلا أن تونس استطاعت من خلال النظام الانتخابي الذي تم اختياره لانتخابات المجلس التأسيسي توحيد جهود وطاقت جميع فئات المجتمع، وتشكيل قيادة استطاعت العبور بالبلاد نحو كتابة الدستور وإرساء قواعد الدولة التونسية، وقبل تحليل الأوضاع في كلا البلدين

<sup>1</sup> مصطفى، مهند: النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج السياسي والاجتماعي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالتا مصر، وتونس. (رسالة منشورة). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة

لتحديد أثر اختيار النظام الانتخابي على مسار التحول الديمقراطي في كل من مصر تونس، لا بد من التعرف على أنواع النظم الانتخابية وميزات وعيوب كل منها، والأسس والمعايير التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار النظام الانتخابي.

## أنواع النظم الانتخابية

يعرّف النظام الانتخابي على أنه الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم انتخاب الموظفين العاميين، وكيفية تحويل أصوات الناخبين من خلال عملية الاقتراع إلى ممثلين منتخبين<sup>1</sup>، ومع تعدد الأنظمة الانتخابية تحاول كل دولة اختيار النظام الانتخابي الذي يتلاءم مع طبيعة بنيتها الاجتماعية والسياسية، واختيار النظام الأقدر على مواجهة التحديات التي تمر بها الدولة في مراحل بنائها المختلفة<sup>2</sup>، وسنحاول توضيح أهمية اختيار النظام الانتخابي المناسب، ولكن بداية لا بد من التعرف على أهم هذه النظم وميزات وعيوب كل منها:

1. النظم الانتخابية النسبية: وهو ما يعرف بالانتخاب النسبي على أساس القوائم الحزبية، حيث يتم انتخاب القائمة التي تشمل مجموعة من مرشحين الأحزاب السياسية، وتحصل كل قائمة على عدد مقاعد في البرلمان يتناسب مع وزنها وما حصلت عليه من أصوات، من ميزات هذا النظام قدرته على تحقيق التمثيل العادل لجميع القوى السياسية، وفتح المجال أمام جميع الأحزاب للمشاركة في عملية صنع القرار، ويؤسس لنظام سياسي تعددي تشاركي أساسه التنافس على المصالح السياسية، بالإضافة لقدرته على تنشيط الحياة السياسية وتقوية الأحزاب، ولكن ما يعيب هذا النظام تهميشه للعلاقات الشخصية ما بين الناخب والمرشح<sup>3</sup>.

2. النظم الانتخابية الفردية: هذا النظام يعمل على تقسيم الدولة إلى مناطق متعددة، وينتخب مرشح واحد عن كل دائرة وهو الذي يحصل على أغلبية الأصوات، يمتاز هذا النظام

<sup>1</sup> شبكة المعرفة الانتخابية. <http://aceproject.org/ace-ar/topics/lf/lfb/lfb>

<sup>2</sup> مصطفى، مهند: النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج السياسي والاجتماعي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالات مصر، وتونس. مرجع سابق

<sup>3</sup> ميزات وعيوب "النظام الفردي ونظام القائمة النسبية في الانتخابات". مستقبل مصر

<http://www.egfuture.com/2011/08/2011>

ببساطته فهو لا يحتاج إلى عملية معقدة في حسابه وفرز نتائجه، ويقلل من عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات والقادرة على الوصول إلى البرلمان، مما يحقق درجة من الاستقرار، كما أنه يعمل على تمثيل المناطق المهمشة والنائية داخل الدولة، ويرفع درجة المشاركة بين أفراد المجتمع لشعورهم بتأثيرهم المباشر في اختيار ممثلين عنهم داخل البرلمان<sup>1</sup>.

ولكن ما يعيب هذا النظام تعطيله للحياة الحزبية، لما يقوم به من إضعاف لدور الأحزاب في الممارسة السياسية، وتحييد الاعتبارات الإيديولوجية لصالح الاعتبارات الطائفية والمذهبية، وتقوية العلاقات الشخصية بين الناخب والمرشح، بحيث يتم الانتخاب على أساس شخصي وطائفي تغيب عنها اعتبارات الكفاءة والخبرة والممارسة السياسية.

3- النظم المختلطة: يقوم على الجمع بين النظامين، الأغلبية والنسبية أو التوفيق بينهما، بحيث يعتمد كل منهما في عدد من الدوائر، أو تقسم المقاعد إلى قسمين جزء منها يتم انتخابيه بالنظام الفردي والجزء الآخر بالنظام النسبي، كما يمكن تطبيق نظام الانتخاب المختلط بإجراء الانتخابات على دورتين، حيث يتم تطبيق نظام الانتخاب بالأغلبية في الدورة الأولى ونظام الانتخاب النسبي في الدورة الثانية، بهدف الاستفادة من ميزات كلا النظامين<sup>2</sup>.

### تحديات مرحلة التحول الديمقراطي واختيار النظام الانتخابي

نظراً لطبيعة المرحلة الانتقالية وما تشهده من صراعات على مستوى النخب السياسية والاجتماعية، وتناحر مراكز القوى على المصالح السياسية، فهي بحاجة لتجميع فئات المجتمع حول هدف واحد، وبناء الدولة المدنية التي تعكس هوية المجتمع<sup>3</sup>، لذا فهي تحتاج إلى إجراء مصالحة بين جميع فئات المجتمع من خلال آليات انتخابية تعمل على تعميق وترسيخ المصالحة

<sup>1</sup> ميزات وعيوب " النظام الفردي ونظام القائمة النسبية في الانتخابات". مرجع سابق

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> فرحات كمال: النظم الانتخابية. 2011. <http://www.slideshare.net/KamalFarhat/-10164761>

الوطنية، ومن بين هذه الآليات اختيار النظام الانتخابي الذي يجب أن يأخذ بالاعتبار عمق الانقسامات السياسية والاجتماعية والجغرافية والطائفية داخل المجتمع.

ويعتبر النظام النسبي من أكثر الأنظمة الانتخابية القادرة على تخطي تحديات المرحلة الانتقالية، وبناء نظام ديمقراطي قادر على تحقيق التماسك والاندماج بين جميع الأطر السياسية والاجتماعية داخل الدولة، وتجاوز ترسبات المرحلة السلطوية، وتقوية العمل الحزبي فالنظام النسبي يحقق التمثيل العادل لكافة فئات المجتمع وينعش الحياة السياسية، ويساهم في بناء هوية وطنية جامعة،<sup>1</sup> ومن أجل زيادة فاعلية النظام الانتخابي لا بد من توفر مجموعة من العوامل أهمها:

• وجود أطر قانونية تستند إلى دستور وعقد سياسي ينظم الحياة السياسة ويحدد العلاقة بين السلطة وأفراد المجتمع على قاعدة احترام حقوق جميع الفئات وكذلك احترام نتائج الانتخابات.

• ظروف اجتماعية ملائمة تسمح بتطبيق النظام الانتخابي وتساعد في زيادة فاعليته

• قاعدة حزبية متنوعة وقوية وتنوع أيديولوجي وفكري يضمن منافسة حقيقية على المصالح السياسية.<sup>2</sup>

من هنا يتضح أهمية اختيار النظام الانتخابي الملائم والفعال، حيث يعتبر من أكثر الأمور تعقيداً نظراً لما يتركه من أثر على المجتمع والحياة السياسية برمتها، ويلعب دوراً مفصلياً في تطور النظام السياسي، فالنظام الانتخابي مرتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البلاد وتركيبها الاجتماعية، كذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها، حيث يختلف اختيار النظام الانتخابي في النظم الديمقراطية المستقرة عنه في النظم الناشئة، وعليه سيتم توضيح طبيعة المرحلة التي

<sup>1</sup> كامل، حمودة: النظم والاشكال الانتخابية في العالم، 2011، <http://www.israj.net/ar/index.php/letrature>

<sup>2</sup> فينكة، يور يورجي: إصلاح النظام الانتخابي في مصر؛ في، النظم الانتخابية. دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها وانعكاساتها على السياق المصري. تحرير مازن حسن. ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر ولخدمات الصحفية والمعلومات. 2011/ص79

مرت بها مصر وتونس، وكيف أثر اختيار النظام الانتخابي على مسار التحول السياسي في كل منهما<sup>1</sup>.

### التجربة الانتخابية واختيار النظام الانتخابي في مصر ما بعد الثورة

بدأت مصر بناء نظام سياسي جديد، وحاولت خلق مؤسسات سياسية ديمقراطية، ومن أجل تحقيق هدف عدم إطالة الفترة الانتقالية، رجحت الذهاب نحو صناديق الاقتراع وإجراء انتخابات وفق أسس دستورية وقانونية مرتبكة، وفي حالة من تربص القوى السياسية بعضها ببعض، وفي ظل تصاعد قوة التيار المعادي للتغيير من خصوم الديمقراطية، إلا أنها تحديات كان يمكن التقليل من حدة تأثيرها باختيار نظام انتخابي قادر على ادخال جميع مكونات المجتمع في إطار مؤسسي يسمح بمشاركة حقيقية في رسم مستقبل البلاد.

فحالة الصراع والانقسام داخل المجتمع في بداية التحولات السياسية تعتبر سمة من سمات مرحلة التحول، من هنا برزت أهمية اختيار نظام انتخابي يعمل على تعميق الاندماج السياسي والاجتماعي، ويتلاءم مع الظروف المرورية للحالة المصرية ما بعد الثورة، ليأخذ دوره في تعزيز التعاون وتحقيق المصالحة في مجتمع منقسم على ذاته، خرج من فوهة نظام تسلطي هدم كل بناه وقيمه، فالنظام الانتخابي إحدى الآليات الانتخابية والقادر على زيادة فاعليتها الوظيفية وانجاح عمل المؤسسات المنتخبة.

ولقد أتبع في مصر العديد من الأنظمة الانتخابية ما بين النسبي والفردي في الانتخابات التي جرت في عهد الأنظمة السابقة، حيث كان يحرص النظام دائماً على اختيار نظام انتخابي يساعده في تجديد شرعيته السياسية، فمثلاً في عهد الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) كانت الانتخابات تجري على أساس النظام الفردي الذي يرشح عن كل دائرة مرشحين، على أن يكون واحد منهم من الفلاحين والعمّال، والذي يحصل على أعلى الأصوات يحصل على المقعد

<sup>1</sup> شرقاوي سعاد: النظام الانتخابي المناسب في مصر مناخ سياسي وقانون ملائم. (رسالة غير منشورة). دراسة صادرة عن جامعة القاهرة. القاهرة. مصر. 2011.

في البرلمان<sup>1</sup>، فالنظام المصري استغل آنذاك ميزات النظام الفردي من أجل إعادة إنتاج نفسه، وتمكين أعضاء الحزب الوطني (الحزب الحاكم) من أغلبية مقاعد البرلمان مستغلاً الولاءات العائلية والفتوية والمال السياسي لتشويه نتائج الانتخابات<sup>2</sup>.

من هنا يمكن فهم الدور الذي تلعبه الأنظمة الانتخابية وكيف يمكن من خلالها تشكيل البرلمان بالطريقة التي تخدم جهة معينة والتحكم بتركيبته السياسية، ليكون أداة من أدوات النظام الحاكم، واستغلاله في تحقيق أهدافه وسن التشريعات التي تدعم سلطته وشرعيته في الحكم، لكن ما بعد الثورة كان لا بد من إحداث تغييرات كبيرة على النظام السياسي، وكان يفترض أن يتم اختيار نظام انتخابي يعيد تشكيل النظام على أسس تتفق وأهداف الثورة، ويحقق هدف إشراك جميع فئات المجتمع في تقرير المصير، لكن انفراد المجلس العسكري باتخاذ القرار واختيار نظام انتخابي لم يستطع تحقيق تمثيلاً عادلاً لكافة القوى السياسية، كانت سبباً في زيادة حدة الخلاف ما بين النخب السياسية والفئات الاجتماعية.

### كيفية اختيار النظام الانتخابي في مصر ما بعد الثورة

كانت قضية اختيار النظام الانتخابي في مصر ما بعد الثورة من أكثر القضايا الخلافية ما بين النخب السياسية وبقى الجدل حولها مسيطراً على مستوى الأكاديميين والمتقنين والسياسيين، وكانت معضلة المرحلة التي تمر بها مصر هي كيفية اختيار نظام انتخابي يراعي خصوصية هذه المرحلة، ويأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية للبلاد، وتركيبية الخريطة الحزبية المصرية، ودمج جميع القوى والفئات داخل المجتمع في إطار قانوني يتيح المنافسة الحرة ما بين جميع الأحزاب السياسية، وفتح المجال أمام الجميع للمشاركة في عملية بناء الدولة المدنية، وخاصة الفئات التي شاركت في الثورة المصرية وساهمت في إسقاط نظام الحكم، والتي يُفترض أن تكون لاعباً مهماً ومشاركاً أساسياً في صنع القرار السياسي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شرفاوي سعاد: النظام الانتخابي المناسب في مصر مناخ سياسي وقانون ملائم مرجع سابق

<sup>2</sup> العدوي عادل: مستقبل النظام الانتخابي في مصر معهد واشنطن. 2013

<sup>3</sup> نواره، عادل: هل يحل نظام الانتخاب بالقائمة النسبية مشاكل مصر السياسية. 2013

<http://www.monitor.com/pulse/ar/originals/2013/09/egypt-constitutional-proportional11>

لكن بعد سقوط النظام الحاكم أصبحت أمور إدارة البلاد بيد المجلس العسكري والذي بدوره بدأ بإصدار بعض القوانين التي يمكن أن تساهم في تخطي عقبات المرحلة الانتقالية، والعبور بالبلاد نحو نظام ديمقراطي، حيث شرع المجلس بسن قوانين الانتخابات، واعتمد النظام المختلط كنظام انتخابي يجمع ما بين النظام الفردي والنظام بالقوائم النسبية، بحيث يتم اختيار ثلثي المقاعد على أساس الفردي والثلث الآخر بطريقة القوائم النسبية المغلقة، على أن تكون نصفها من الفلاحين والعمال<sup>1</sup>.

إلا أن هذا الاقتراح لم يلق تأييداً من غالبية القوى السياسية باختلاف تياراتها، كونه نظام يجمع مساوئ النظامين الفردي والقائمة، نظام يهمل السياسة لصالح مصادر القوة، ويفتح الطريق أمام أعضاء الحزب الوطني للترشح والعودة للبرلمان معتمدين على نفوذهم وعلاقاتهم السابقة، وعلى المال السياسي الذي كانوا يستغلونه أبان الحكم القديم، وتصاعدت مطالب الأحزاب السياسية المدنية منها والإسلامية لاعتماد النظام بالقوائم النسبية، حيث دعا عبد الحميد بركات (نائب رئيس حزب العمل) باعتماد النظام النسبي كونه أكثر ملائمة للوضع المصري في هذه المرحلة، حيث يسمح بها للمستقلين بتشكيل قوائم للترشح، وقال أيضاً أن النظام بالقائمة يقلل من احتمالية الطعن في قانونية الانتخابات، ويحمي العملية الانتخابية من التعصب السياسي<sup>2</sup>.

كما قدم الدكتور صفوت عبد الغني (رئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية) أحد الأحزاب الإسلامية، اقتراحاً باعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة، واعتبره أكثر عدلاً خاصة للأحزاب الصغيرة، لأن النظام الفردي لا يخدم إلا الجماعات الكبيرة، وأصحاب النفوذ والمال، وكان هذا أيضاً موقفاً الأحزاب الاشتراكية والتي أعلنت عنه على لسان وكيل مؤسس (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي)، عبد الغفار شكر الذي رأى أن النظام الأمثل لمصر في المرحلة الانتقالية هو النظام بالقائمة، لأن الفردي يخدم القبلية والعائلية في الأرياف، وفي المدن يخدم رجال الأعمال والأحزاب الكبيرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> العدوي عادل: مستقبل النظام الانتخابي في مصر. مرجع سابق

<sup>2</sup> جريدة الشعب: الانتخابات القادمة فردي أم قائمة.. القوى والأحزاب السياسية ترى أن القائمة النسبية الغير مشروطة

أفضل. <http://www.elshaab.org/news/389612012>

<sup>3</sup> المرجع السابق

كان هناك شبه إجماع على إتباع نظام الانتخابات بالقائمة النسبية، نظراً للحراك السياسي وتطلع جميع الفئات والأحزاب للمشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية من خلال نظام انتخابي يعمل على دمجها داخل مؤسسات الدولة، والتخلص من الصراعات القبلية والعائلية التي يغذيها النظام الفردي، لأن الصراع الانتخابي والتنافس بالقوائم النسبية يعطي الصراع بعد سياسي وليس شخصي، حيث يكون التنافس على البرامج والأفكار، ويقلل حالة العنف التي عادة ما تتميز بها العملية الانتخابية بسبب الصراعات الطائفية والفردية، مما يهدد السلم الاجتماعي في مرحلة تحتاج فيها البلاد إلى تحقيق تهدئة على المستوى السياسي والاجتماعي، وتحديد دور المال السياسي<sup>1</sup>.

أضف إلى ذلك الانطباع الذي تركه تطبيق النظام الفردي في الانتخابات السابقة في أذهان المصريين، وصورة الاستبداد والاقصاء السياسي التي تم ترسيخها، وما كان يترتب عليه من تهميش لشرائح متعددة من المجتمع المصري، وهو ما انقلبت عليه ثورة 25 يناير، ومحاولة تغيير الوعي السياسي وتقبل الآخر، فالنظام بالقوائم النسبية يفتح المجال أمام الجميع للمشاركة السياسية، ويرفع من درجة الوعي السياسي، وتهيئة المجتمع بالتدرج لتقبل فكرة الديمقراطية، والابتعاد عن العصبية العائلية والقبلية ودعم أي نظام ديمقراطي حقيقي في المستقبل<sup>2</sup>.

كما أنّ العديد من السياسيين وعلى رأسهم الدكتور حسن نافعة (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة) حذروا من إجراء الانتخابات قبل التوافق على نظام انتخابي بين جميع القوى السياسية، فالنظام الأمثل في هذه المرحلة هو النظام الذي تتوافق عليه جميع القوى السياسية، حتى لا يتعرض القانون الانتخابي للطعن عليه أمام المحكمة الدستورية، وما سيجري عليه ذلك من إشكاليات سياسية وخلافات قد تصل إلى حد إلغاء نتائج الانتخابات في حالة ثبت مخالفتها للقانون<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جندي، بطرس: الانتخابات المصرية بين القائمة النسبية والنظام الفردي، مصرنا. 2014.

<http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/botroooooos.html>

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> جريدة الشعب: الانتخابات القادمة فردي أم قائمة.. القوى والأحزاب السياسية ترى أن القائمة النسبية الغير مشروطة

أفضل. مرجع سابق

وعليه قامت القوى السياسية بإعداد مشروع وعرضه على المجلس العسكري خلال اجتماع ضم رئيس الأركان (سامي عنان) مع مجموعة من الأحزاب من بينهم حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، والحزب المصري الديمقراطي، تناول اقتراح تطبيق نظام القائمة النسبية، وتحت ضغط من الأحزاب قام المجلس العسكري بتعديل القانون الانتخابي مع الإبقاء على النظام المختلط، على أن يتم اختيار ثلث المقاعد بنظام الفردي والثلثين على القوائم الحزبية<sup>1</sup>، ضارباً بعرض الحائط كل المقترحات التي تقدمت بها القوى والأحزاب السياسية، الأمر الذي دفعها للاعتراض على القانون من جديد، كونه لم يلب ولو الحد الأدنى من مطالبها، ولم يعمل على تطبيق قانون العزل السياسي الذي يعمل على إقصاء أعضاء الحزب الوطني، ومنعهم من الترشح للانتخابات، واتهمت المجلس العسكري أنه يسعى إلى خلق برلمان ثلثه من المستقلين بعيداً عن الأحزاب حتى يبقى البرلمان ضعيفاً وغير قادر على محاسبة ومراقبة المجلس العسكري<sup>2</sup>، إلا أنها قررت في النهاية المشاركة من أجل قطع الطريق على من كانوا يدفعوا باتجاه إطالة المرحلة الانتقالية.

وعليه فالنظام الانتخابي تم اختياره من قبل المجلس العسكري بدون أن تتوفر أي من متطلبات نجاحه، فالقاعدة الدستورية غائبة، والقانون الذي أصدره المجلس العسكري والذي يفترض أن تجرى على أساسه أول انتخابات ما بعد الثورة، كان يعاني من خلل قانوني ويشوبه العديد من المخالفات، والتي تسببت في حل البرلمان المنتخب، هذا بالإضافة لعدم مراعاة حالة الصراع والاستقطاب ما بين القوى السياسية التي عمل النظام الانتخابي على تعزيزها.

حيث كان الأجدى هو فتح حوار مجتمعي وخلق بيئة مواتية للنقاشات الحزبية، من أجل الوصول لنظام مناسب لظروف مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن المجلس العسكري اتخذ القرار وأصدر القانون، ومن ثم فتح المجال للحوار، في الوقت الذي كان يفتقد فيه المجلس العسكري

<sup>1</sup> المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر. وحدة تحليل

السياسات، <http://www.dohainstitute.org/release/4621a7d9-b0ff-4606-b717-d2045596b0752011>

<sup>2</sup> المرجع السابق

للخبرة السياسية في إدارة مراحل التحول السياسي من جهة، وتشبثه بالحكم وعدم رغبته بالتنازل عنه لأي حزب سياسي من جهة أخرى.

فالقانون الذي أصدره المجلس العسكري في مارس (2011) تضمن تعديلات لقانون رقم 38 من دستور (1972) بقانون رقم 108 لسنة (2011)، أن يتكون مجلس الشعب من 498 عضواً يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر، وأن يكون نصفهم من الفلاحين والعمال، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى، أما المادة الثانية تم تعديلها ليكون انتخاب ثلثي أعضاء المجلس بنظام القوائم الحزبية المغلقة والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردي، على أن يكون الأعضاء عن طريق القوائم الحزبية في كل محافظة مساو لثلثي المقاعد المخصصة للمحافظة، كذلك عدد الممثلين للمحافظة بالنظام الفردي مساوياً لثلث المقاعد المخصصة لنفس المحافظة، على أن تتضمن كل قائمة مرشحة واحدة من النساء على الأقل، وينص القانون المعدل على تقسيم الجمهورية إلى 46 دائرة للانتخابات بنظام القوائم، و83 دائرة تخصص للنظام الفردي<sup>1</sup>.

إن القانون الانتخابي الذي أصدره المجلس العسكري كان يعاني من اضطراب في مبدأ التمثيل العادل، سواء على مستوى القوى السياسية أو على مستوى محافظات الجمهورية، فالنظام الانتخابي لم يحقق مبدأ التمثيل العادل لمختلف الأطر السياسية، ولم يكن منصفاً للأحزاب الصغيرة التي لم تستطع المنافسة على المقاعد الفردية التي كانت من نصيب الأحزاب الكبيرة والمنظمة، فالنظام الانتخابي مكن تياراً سياسياً واحداً من الهيمنة على مرحلة التحول.

أما من ناحية تقسيم الدوائر الانتخابية، فالنظام الانتخابي جعل للدائرة الواحدة مساحة جغرافية كبيرة، نظراً لتقسيم المحافظات إلى عدد قليل من الدوائر، فمحافظة القاهرة مثلاً قسمت إلى 4 دوائر لنظام القوائم النسبية و9 للنظام الفردي، وهذا التقسيم لم يخدم إلا الأحزاب القوية، والتي تمتلك القدرة المالية التي تمكنها من نشر دعايتها الانتخابية داخل الدائرة الانتخابية، وهو ما عزز من دور المال في العملية الانتخابية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تقرير صار عند مركز الجزيرة للدراسات. البنية القانونية والتشريعية للانتخابات البرلمانية المصرية. 2011.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/20111217131331737581.htm>

<sup>2</sup> المرجع السابق

أضف إلى ذلك أن القانون ميز بين المحافظات في عدد المقاعد، ولم يكن هناك تكافؤ في توزيع مقاعد البرلمان على محافظات الجمهورية على أساس تناسبي بين عدد السكان وعدد المقاعد، فمثلاً محافظة الدقهلية خصص لها 36 مقعداً أي أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد القاهرة على الرغم من أنها ليست المحافظة الثانية من حيث عدد السكان، فالجيزة هي الثانية من حيث عدد السكان لكنها لم تحصل إلا على 30 مقعداً.<sup>1</sup>

كذلك محافظة أسوان عدد سكانها أكبر من عدد سكان محافظة دمياط، إلا أن الثانية كانت حصتها من المقاعد 12 مقعداً، بينما أسوان لم تحصل على أكثر من ستة مقاعد، وذات الشيء حصل في محافظة الإسكندرية التي لم تحصل على أكثر من 24 مقعد، في الوقت الذي حصلت فيه محافظة سوهاج على 30 عضواً يمثلونها في البرلمان، على الرغم من أن عدد سكانها أقل من محافظة الإسكندرية، هذا بالإضافة للعديد من المناطق الطرفية التي لم يخصص لها أي مقعد مثل النوبة، وحلايب وشلاتين، وتم ضمها إلى محافظات أخرى، في خلل واضح لتمثيل المحافظات داخل البرلمان، والذي كان أحد أسباب الطعن في القانون الانتخابي وحل البرلمان.<sup>2</sup>

### أثر اختيار النظام الانتخابي على الحياة السياسية والاجتماعية المصرية

أجريت الانتخابات البرلمانية المصرية في 28 تشرين الثاني (2011)، وشارك فيها عدد كبير من الأحزاب، طغى شكل التحالفات ما بين الأحزاب السياسية على المشهد الانتخابي، حيث تشكل العديد من التحالفات أهمها التحالف الديمقراطي والذي ضم حزب الحرية والعدالة، غد الثورة، حزب الكرامة، والعديد من الأحزاب الصغيرة الأخرى.

هناك تحالف آخر ضم الأحزاب السلفية بقيادة حزب النور ومعه حزب البناء والتنمية وحزب الأصالة السلفي، أما تحالف الكتلة المصرية ضم حزب المصريين الأحرار، الحزب

<sup>1</sup> فوزان، سمر: الخريطة الكاملة لتقسيم الدوائر الانتخابية الجديدة، الوفد، 2011.

<http://alwafd.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8>

<sup>2</sup> المرجع السابق

الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع، وأخيراً تحالف الثورة مستمرة والذي ضم حزب مصر الحرة، حزب التيار المصري وحزب التحالف المصري الاشتراكي، بالإضافة إلى العديد من الأحزاب التي خاضت الانتخابات منفردة مثل حزب الوسط، ودخلت جميعها المنافسة الانتخابية على 498 مقعد برلمانياً في 129 دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية.<sup>1</sup>

ما ترتب على هذا النظام من نتائج كانت مفصلية في مسار التحول الديمقراطي، فالنظام الانتخابي مكن التحالف الديمقراطي بقيادة حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين من 47% من مقاعد البرلمان أي ما يعادل 127 مقعداً، حصلوا عليها من خلال القوائم الحزبية، بالإضافة 108 من المقاعد حصلوا عليها من خلال منافستهم على المقاعد الفردية، ما يعادل 335 مقعد من أصل 498 مقعداً هي عدد مقاعد البرلمان المصري، هذا يعني أن الحزب استفاد من قدرته على الحشد ومن الحاضنة الشعبية التي يتمتع بها، وحصد أكبر عدد من المقاعد الفردية.<sup>2</sup>

جاء في المرتبة الثانية التحالف الإسلامي بقيادة حزب النور السلفي والذي استطاع الحصول على 121 مقعد أغلبها من المقاعد المخصص للقوائم الحزبية، حيث فشل في المنافسة على القوائم الفردية، أما باقي الأحزاب الليبرالية والثورية استطاعت المنافسة على المقاعد بالقوائم الحزبية، بعضها حصل على عدد من المقاعد يعادل حجمها السياسي في الشارع المصري، والبعض الآخر أقل بقليل، إلا أنها فشلت جميعها في المنافسة على المقاعد الفردية، والذي كان لحزب الحرية والعدالة نصيب الأسد منها، وهذا يدل على أن النظام الفردي لم يستند منه سوى الحزب الكبير والمنظم، حيث أعطى هذا النظام لحزب الحرية والعدالة الفرصة للسيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان وانفرادهم بالقرار السياسي، والذي شكل مفصل الخلاف والصدام مع القوى والأحزاب السياسية.

<sup>1</sup> عبد ربه، احمد: الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011 <http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-5fde1828a653>

<sup>2</sup> أبو العلاء عبد الرحمن: قراءة في نتائج الانتخابات المصرية. الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net/news/arabi2012>

## جدول يوضح عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب ونسبتها مع مجمل المقاعد<sup>1</sup>

الحزب	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة
حزب الحرية والعدالة	٢٢٥	١٠١٣٨١٣٤	٪٤٧,٣
حزب النور	١٣١	٧٥٣٤٣٦٦	٪٢٤
حزب الوفد	٢٨	٢٤٨٠٣٩١	٪٨
تحالف الكتلة	٣٤	٢٤٠٢١٣٨	٪٧
حزب الوسط	١٠	٩٨٩٠٠٤	٪٣
الثورة مستمرة	٧	٧٤٥٨٦٣	٪٢
حزب الإصلاح والتنمية	٨	٦٠٤٤١٥	٪٢
حزب الحرية	٤	-	-
مصر القومي	٤	-	-
المستقلون	-	-	٪٥

ما ترتب على تطبيق النظام المختلط، غياب التمثيل العادل والشامل للقوى السياسية والاجتماعية، كذلك حصر العملية السياسية وإدارة الدولة بيد فئة واحدة تمارس الإدارة المؤسسية للمرة الأولى، وهذا الذي خلق تناقضات ألفت بظلالها على سياق التحول السياسي، فالنظام الانتخابي لم يراع حالة الصراع والاستقطاب ما بين الأحزاب السياسية، ولم يملك القدرة على إدارته والتعامل معه، بل عمل على تعزيز الصراع السياسي، وحال دون قيام الانتخابات بدورها الرئيسي في وضع أسس النظام الديمقراطي، فاشتداد الصراع ما بين مراكز القوى للوصول إلى مطالبها وعدم وجود نظام يعبر عنها، كان عاملاً محفزاً لقيامها بالبحث عن طرق أخرى للتعبير عن مطالبها<sup>2</sup>، مما خلق فجوة راحت تتسع شيئاً فشيئاً ما بين النظام وما بين القوى السياسية الأخرى، التي شعرت أنها لا تلعب أي دور في المرحلة الانتقالية فهي لا تشارك بصنع السياسة العامة ولا تمارس فعل المعارضة الحقيقي، أي أنها فقدت الدور المشارك وهو الدور الطبيعي لها في تلك المرحلة.

### التجربة الانتخابية في تونس

رغم العقبات التي ألمت بمسار التحول الديمقراطي في تونس إلا أنها استطاعت العبور نحو بنائها الديمقراطي في محاولة احتواء عثرات المرحلة الانتقالية بتكاتف جهود جميع فئات

<sup>1</sup> ابو العلا، عبد الرحمن: قراءة في نتائج الانتخابات المصرية. مرجع سابق

<sup>2</sup> جمال، رواب: النظم الانتخابية، سكريب. <https://ar.scribd.com/doc/2012>

المجتمع، ومساهمة كافة النخب في التخطيط لمستقبل البلاد بخطوات ناجحة وبآليات متفق عليها، أهمها اختيار النظام الانتخابي القادر على تحقيق مشاركة جماعية، وإحداث شكل من أشكال الدمج السياسي لكافة النخب في الإطار المؤسسي الذي سوف يُعهد إليه مسؤولية وضع لبنات الدولة التونسية الحديثة، فلقد كان لاختيار النظام النسبي لأول انتخابات ديمقراطية بعد الثورة أثراً في زيادة فاعلية العملية الانتخابية وسبباً في تذليل العديد من عقبات مرحلة التحول السياسي.

حيث كان النظام التونسي القديم يسير على خطى الأنظمة العربية في ممارسة الديمقراطية الشكلية وحرصه على تجميل وجه النظام أمام العالم الخارجي من خلال إجراءات لانتخابات دورية، ووجود برلمان صوري يحوي مجموعة من الأحزاب معظمها تدين بالولاء للنظام وتعكس إرادته وتوجهاته، في واقع يوضح مدى تسلط رأس النظام وانفراده وتحكمه في مفاصل الدولة، وتجنيب جميع مؤسساتها لخدمة مصالحه ومصالح عائلته والطبقة الحاكمة.

إلا أنه و بعد قيام الثورة التونسية ونجاحها في إسقاط النظام، بدأ الشعب التونسي يتطلع نحو وضع الملامح القانونية والسياسية والثقافية للدولة التونسية الحديثة، التي قامت الثورة من أجل بنائها وفقاً لقيم العدل والمساواة والكرامة الإنسانية، رغم الواقع الهش الذي كان يعاني منه المجتمع التونسي.

كان الهم الأكبر في هذه المرحلة إيجاد قيادة قادرة على العبور بالبلاد نحو بر الأمان، وتجنبها خطر الانزلاق باتجاه الفوضى والصراع، وتكثيف الجهود لبناء مؤسسات الدولة المدنية، وخلق قاعدة وبنية تحتية مؤسسية قادرة على ترميم النسيج الاجتماعي، ووضع التصور الأمثل لإدارة المرحلة الانتقالية، وإيجاد قيادة للتحول السياسي، ووضع الخطوط العريضة لما سوف يكون عليه الشكل المستقبلي للدولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> التاييب، عائشة: قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012. <http://www.dohainstitute.org/release/6923b829-04f1-4813-86fe-c54f82171aa0>.

كانت مهمة الهيئة العليا التي تم تشكيلها في بداية المرحلة الانتقالية تنقية القوانين الخاصة بالانتخابات، وتنقيح قوانين الحريات الأساسية، ولقد نجحت الهيئة العليا في الوصول إلى نظام انتخابي يتلاءم مع ظروف البلاد وبيئتها الاجتماعية والسياسية، فبضغط من منظمات المجتمع المدني وباقي القوى السياسية، تم اختيار النظام النسبي بالقوائم الحزبية المغلقة بتوزيع أكبر البقايا<sup>1</sup>، وعلى الرغم من تعقيدات هذا النظام إلا أنه يعتبر أكثر عدلاً بالنسبة للأحزاب الصغيرة، حيث ساهم في زيادة نصيبها من المقاعد، فالنظام النسبي بأكثر البقايا يقوم في المرحلة الأولى على توزيع مقاعد المجلس على أساس الحاصل الانتخابي، أي تقسيم عدد الأصوات على عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، وكل قائمة تحصل على عدد مقاعد بعدد المرات التي حصلت عليها، وفي حالة وجود مقاعد لم يتم توزيعها وفقاً للحاصل الانتخابي، عندها يتم توزيعها مرة ثانية على أساس أكبر البقايا<sup>2</sup>، فهذا النظام يعمل على توزيع المقاعد المتبقية من المجلس على القوائم التي تملك أكبر عدد من الأصوات المتبقية وغير مستعملة<sup>3</sup>، وبذلك يسمح بمشاركة أوسع ويضمن تعددية حقيقية، ويمنع حصول الأحزاب الكبيرة على أغلبية المقاعد ويحول دون سيطرة فصيل واحد على المجلس التأسيسي<sup>4</sup>.

كذلك حقق القانون الانتخابي في تونس تمثيلاً عادلاً في توزيع المقاعد على محافظات تونس في الداخل، وعلى الدوائر الانتخابية في الخارج بطريقة تعمل على تحقيق التكافؤ في التوزيع، فعدد مقاعد المجلس التأسيسي 217 مقعداً تم توزيعها على الدوائر الانتخابية حسب عدد السكان على أساس مقعد لكل 60 ألف مواطن، حيث تم توزيع 199 مقعد على 27 دائرة انتخابية في تونس، و18 مقعد على الدوائر في الخارج<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد المولى، عز الدين: اضاء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. مركز الجزيرة للدراسات 2013. <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html>

<sup>2</sup> عيشة، خوله: القانون الانتخابي في تونس بين فخ المال السياسي والصعوبات القانونية واللوجستية، نواة، 2014. <https://nawaat.org/portail/2014/02/20>

<sup>3</sup> جمال رواب: **النظم الانتخابية** مرجع سابق

<sup>4</sup> تورس. عياض بن عاشور رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في حديث ل "الصباح". 2011. <http://www.turess.com/assabah/>

<sup>5</sup> بانييت تونس. كيف تم توزيع مقاعد المجلس التأسيسي في تونس والخارج. <http://www.babnet.net/cadredetail-40519.asp2011>

ومن هنا فانتخابات المجلس التأسيسي جرت وفق قوانين ونظام انتخابي ساهمت جميع القوى في اختياره، آخذة بعين الاعتبار ظروف المرحلة التي تمر بها تونس، وتقديم مصلحة البلاد على المصالح الحزبية والفئوية، في ظل توافق وطني ومجتمعي على قواعد اللعبة السياسية، كذلك أثبتت النخب السياسية قدرتها على التلاقي والتوافق على قواعد عمل مشتركة رغم اختلاف مشاربها وأيديولوجياتها وطبيعة موقفها من النظام القديم.

فاختيار النظام النسبي في بداية التحول السياسي في تونس ساهم في تحقق عملية دمج لكافة القوى السياسية، وعمل كذلك على زيادة فاعلية العملية الانتخابية، والذي انعكس بدوره على الحياة السياسية وساهم في انتعاشها، وخلق أنموذج تغييري تشاركي استطاع فيما بعد عبور المرحلة الانتقالية نحو بناء مؤسسات الدولة التونسية وكتابة دستورها الحديث.

### أثر اختيار النظام الانتخابي على الحياة السياسية في تونس

جرت أول انتخابات في تونس بعد الثورة في 23 تشرين الأول عام (2011)، بإشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتنافست الأحزاب على 217 مقعداً، 18 مقعداً للدوائر الانتخابية في الخارج و199 للدوائر في الداخل، وبلغ عدد المرشحين 11686 موزعين على 1517 قائمة، 828 قائمة حزبية، 655 قائمة مستقلة، 34 قائمة ائتلافية.<sup>1</sup>

استطاع التيار الإسلامي في هذه الانتخابات حشد طاقاته وترتيب صفوفه وحصد أكبر عدد من مقاعد المجلس التأسيسي ممثلاً بحركة النهضة التي حصلت على 90 مقعداً من مجمل مقاعد المجلس، تلاها حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية برئاسة منصف المرزوقي وحصل على 30 مقعداً، أما المرتبة الثالثة للعريضة الشعبية وهي إحدى القوائم المستقلة وحصلت على 29 مقعداً، تلاها حزب التكتل من أجل العمل والحريات بقيادة مصطفى بن جعفر وحصل على 21 مقعداً<sup>2</sup>، وتوزعت باقي المقاعد على الأحزاب السياسية المختلفة على النحو التالي:

<sup>1</sup> الحناشي، عبد اللطيف: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012. <http://dohainstitute.com/release/c738d279-20bb-4234-b48c-75458e014522>.

<sup>2</sup> الحناشي، عبد اللطيف: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مرجع سابق

## القوائم الحزبية<sup>1</sup>

عدد الأصوات الجمالي	عدد المقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي	القوائم الحزبية
1498905	89	حركة النهضة
352825	29	المؤتمر من أجل الجمهورية
285530	20	حزب التكتّل
160692	16	الحزب الديمقراطي التقدمي
12215	5	حزب المبادرة
76643	4	حزب آفاق تونس
60620	3	البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي التونسي)
31793	2	حركة الشعب
22842	2	حركة الديمقراطيين الإشتراكيين
13053	1	الحزب الليبيرالي المغاربي
7619	1	حزب العدالة والمساواة
9329	1	حزب النضال التقدمي
15459	1	الحزب الدستوري الجديد
15572	1	حزب الأمة الديمقراطي الإجتماعي
5581	1	حزب الأمة الثقافة الوحدوي
51594	1	الاتحاد الوطني الحر
32306	1	حركة الوطنيين الديمقراطيون
2769578	178	17 قائمة حزبية

<sup>1</sup> عياض بن عاشور: الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية المبحث الأول. مرجع سابق

## القوائم المستقلة<sup>1</sup>

280382	26	العريضة الشعبية
17340	1	صوت المستقبل
9923	1	المستقل
10681	1	من أجل جبهة وطنية تونسية
11578	1	الأمل
6680	1	الوفاء
6680	1	النضال الاجتماعي
9221	1	العدالة
3869	1	الوفاء للشهداء
361846	34	32 قائمة مستقلة

## القوائم الائتلافية<sup>2</sup>

القوائم الائتلافية	عدد المقاعد	العدد الجملي للأصوات
القطب الديمقراطي الحداثي	5	113094

ساهم النظام الانتخابي بالقوائم النسبية في بناء مجلس تأسيسي ذات طابع تنوعي اختلطت فيه الإيديولوجيات والأفكار، حيث تمكن أكثر من 18 حزباً من دخول المجلس، كذلك حصول 9 قوائم حزبية على مقاعد في المجلس مشكلاً حالة من التنوع الإيديولوجي لم تعدد عليه تونس من قبل، فالنظام الانتخابي أحدث تناسبية معقولة ما بين الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة وبين عدد المقاعد في المجلس<sup>3</sup>.

فالنظام الانتخابي عمل على إعادة تشكيل الخريطة السياسية بطريقة جذرية، وسمح بمشاركة واسعة لكافة فئات المجتمع في تكوين المجلس التأسيسي، وأتاح المجال للأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد تتناسب وحجمها داخل المجلس، حيث كانت الانتخابات

<sup>1</sup> بن عاشور عياض: الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية المبحث الأول مرجع سابق

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> الطرابلسي، هادي: حول تطبيق النظم النسبية في تونس.

<http://www.arabsi.org/attachments/article/4752011>

بالقائمة النسبية أكثر عدالة في هذه المرحلة الحساسة، ومنعت سيطرة حزب واحد على مركز صنع القرار، فلو أجريت الانتخابات بالأغلبية لاستأثرت حركة النهضة بغالبية المقاعد، وتم إقصاء باقي الأحزاب عن المشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية<sup>1</sup>.

ولقد أدى تنوع مكونات المجلس التأسيسي، وعدم حصول أيّ حزب على أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، إلى قيام تحالفات ما بين الكتل الحزبية الكبرى، النهضة، المؤتمر والتكتل، بمجموع نواب يقارب 63%، شكلوا سوياً إنتاج ائتلافي حزبي يضم مشارب ديمقراطية مختلفة كانت رافعة مهمة لعملية التحول الديمقراطي، واستطاعوا تشكيل حكومة كانت مستقرة نوعاً ما واستطاعت الحصول على ثقة أغلبية أعضاء المجلس<sup>2</sup>.

ولكن هذا لا يعني أن النظام الانتخابي النسبي في تونس لم يكن له سلبياته التي ألفت بظلالها على نتائج الانتخابات، كون هذا النظام بحاجة إلى وجود أحزاب قوية قادرة على المنافسة الحقيقية، على عكس الحاصل في تونس، فالأحزاب في تونس معظمها كانت حديثة العهد وخبرتها السياسية ضعيفة، ولا تملك التجربة التي تؤهلها لتنظيم نفسها، ومنافسة أحزاب موجودة ولها باع طويل في العمل السياسي، هذا ناهيك عن عدم إعطاء فرصه كافية للأحزاب من أجل تنظيم نفسها والاستعداد الجيد للانتخابات.

كذلك لم يشجع النظام الانتخابي بالقائمة النسبية المغلقة بصيغة أكبر البقايا على تشكيل التحالفات ما بين الأحزاب السياسية، مما أدى إلى تقوقع الأحزاب السياسية في محاولة للاستفادة من ميزة النظام النسبي بأكثر البقايا والحصول على عدد أكبر من المقاعد، والذي أدى بدوره إلى تراحم عدد كبير من الأحزاب السياسية وخاصة الصغيرة منها على الترشح للانتخابات منفردة، ورفضها الدخول في تحالفات، مما تسبب في تشتت العديد من الأصوات، وترشح الكثير من

---

<sup>1</sup> وحدة تحليل السياسات. الانتخابات التونسية محطة مهمة على طريق التحول الديمقراطي. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

<http://www.dohainstitute.org/release/a6f152c5-0ca3-41df-adfa-ae8f88bc520e2011>

<sup>2</sup> الطرابلسي، هادي: حول تطبيق النظام النسبي في تونس مرجع سابق

الأحزاب والقوائم، حيث كانت نسبة القوائم الائتلافية المرشحة للانتخابات حوالي 2 % فقط لم ينجح منها إلا قائمة واحدة<sup>1</sup>.

### خلاصة مقارنة

تتسم المراحل الانتقالية عادة بعدم الوضوح، وظهور حالة من الارتباك على خطوات الانتقال الديمقراطي، نظراً لتباعد وجهات النظر لنخب سياسية غالباً ما كانت مغيبة عن الفعل السياسي بفعل ممارسات الأنظمة التسلطية، والذي يخلق نوعاً من عدم الثقة بين مراكز القوى المختلفة، ويجعل من هذه المرحلة اختباراً صعباً لمدى قدرتها على الوصول إلى نظام سياسي وبنية اجتماعية مستقرة ومتعايشة، لهذا فإن عملية ترتيب ومأسسة صراع مراكز القوى يحتاج إلى خطوات محددة، نقطة البدء فيها هو تحديد نظام انتخابي مناسب يعكس تمثيلاً عادلاً لبنية المجتمع بكافة مكوناته وفئاته وفق قواعد دستورية ضامنة وناظمة للحقوق المدنية لكافة الجماعات والفئات.

ولقد كان لغياب الإطار القانوني لمرحلة ما بعد الثورة في مصر، وإجراء الانتخابات في مرحلة انتقالية من دون تقديم ضمانات لكل مراكز القوى أثراً على فاعلية العملية الانتخابية، فغياب الدستور يعني غياب الإرادة العامة لكل فئات ومكونات المجتمع المصري، كونه المعبر عن إرادتهم وعن تطلعاتهم ومطالبهم، فهو عملية تقنين للمطالب والمصالح داخل قوالب قانونية.

في مصر لم تعط النخب أي دور في إدارة المرحلة الانتقالية، وكان هناك احتكار وسيطرة شبه كاملة للمجلس العسكري على مركز صنع القرار، ولم يتم اختيار النظام الانتخابي برضى جميع النخب، وعلى الرغم من اعتراض معظمها على القوانين الانتخابية، إلا أن إصرار المجلس العسكري على خياره باعتماد النظام المختلط خلق إشكالية كبيرة، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي وحتى على المستوى القانوني.

---

<sup>1</sup> الطرابلسي، هادي.: حول تطبيق النظام النسبي في تونس مرجع سابق

سياسياً: فشكّل البرلمان المصري ما بعد الثورة غلب عليه لون سياسي واحد، وتقاسمت مقاعده جماعه الإخوان المسلمين، وحزب النوار السفلي وكلاهما يمثلان التيار الإسلامي، وكان هناك غياب واضح للأحزاب والحركات الثورة التي شاركت في الثورة، والتي لم تستطع المنافسة في الانتخابات في ظل وجود أحزاب قوية ونظام انتخابي لم يحقق لها عدالة التمثيل داخل البرلمان، مما خلق إشكالية سياسية وانفراد لتيار واحد في صنع القرار، في مرحلة تتطلع إلى جذب كافة مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية في إطار مجلس برلماني قادر على صياغة قرارات مشتركة تساهم في وضع رؤية واضحة لمستقبل البلاد.

اجتماعياً: تشكل على أثر هذه التركيبة داخل المجلس لجنة وضع الدستور التي تم انتخابها من قبل أعضاء البرلمان، هذا يعني أن كتابة الدستور أيضاً لم تكن بمشاركة جميع فئات المجتمع، مما فتح باب الصراع الاجتماعي، وزادت حدة الانقسامات داخل المجتمع، وتعمقت الخلافات وتشكل تيار كبير رافض لما أفرزته هذه الانتخابات من برلمان ولجان لا تمثل توجهات جميع فئات المجتمع المصري، مما كان نذيراً ببداية تراجع مسار التحول الديمقراطي وتعرّفه في ظل فشل الانتخابات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

أما من الناحية القانونية: تم حل البرلمان المصري بحكم من المحكمة الدستورية العليا في 14 حزيران عام(2012)، بذريعة عدم دستورية القوانين التي تمت بموجبها الانتخابات البرلمانية، وأصبح البرلمان غير قائم بموجب القانون، وهذا الأثر الذي ترتب على إجراء الانتخابات بدون وجود قوانين دستورية ناظمة للعملية الانتخابية، واختيار نظام انتخابي لم يكن مدعوماً بأطر قانونية حامية وضامنة له، وتم حل البرلمان بدون وجود أي معارضة في الشارع المصري للقرار كون الشارع غير راضٍ عن تشكيل البرلمان ولا القوانين التي تشكل بموجبها<sup>1</sup>.

وعليه فالانقسام الذي شهدته الساحة المصرية والإختلالات الهيكلية التي أصابت بنية المجتمع كانت بحاجة ضرورية لبرلمان تعددي لا يسيطر عليه حزب سياسي واحد بدأ يشق

<sup>1</sup> الادارية العليا تؤكد حل مجلس الشعب المصري. الجزيرة نت 2012

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/9/22>

طريقه بوضوح أمام كل عوامل السيطرة والهيمنة على المؤسسات السياسية للدولة، وكان هذا سبب التداخيات والانتكاسات التي حلت بمسار التحول الديمقراطي في مصر وتسبب في عدم تحقيق الاستقرار السياسي، الذي صب في النهاية لصالح النخب القديمة والتي استغلت حالة الانقسام ما بين شركاء الثورة واستطاعت العودة لصدارة الحياة السياسية من جديد.

أما في تونس فالمرحلة الانتقالية كانت تسير بخطى بطيئة ولكنها تحاول مع كل خطوة ترسيخ وتمتين بنائها الديمقراطي، واستطاعت النخب التونسية الإمساك بزمام الأمور، وأظهرت مسؤولية عالية ووضوح في الرؤية، ووجهت طاقاتها باتجاه قطع الطريق على كل ما له علاقة بالنظام القديم دون المساس بالدولة ومؤسساتها، وحافظت الثورة على مكونات الدولة التونسية وعقدت العزم على ترميمها وإعادة بنائها.

وأخذت المرحلة الانتقالية كما ذكرنا المنحى التأسيسي، بداية بتأسيس الهيئة العليا التي ضمت جميع فئات المجتمع، حيث جمعت أطراف اليمين واليسار تحت فكرة واحدة وهي الشراكة من أجل بناء أسس الدولة التونسية الحديثة، من خلال خلق حوارات فكرية ومجتمعية شاملة لوضع الخطوط العريضة لمستقبل البلاد، ونجحت الهيئة بمكوناتها المختلفة من وضع القانون الانتخابي الذي يتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها تونس ما بعد الثورة، والقادر على دمج مكونات المجتمع في إطار قانوني وسياسي يلبي طموحات وتطلعات الشعب التونسي.

نجحت تونس في انتخاب المجلس التأسيسي الذي على الرغم من التجاذبات والتحديات السياسية والأمنية التي عرقلت قيام المجلس بمهامه، إلا أنه استطاع كتابة دستور الدولة التونسية الحديثة بتوافق جميع القوى، ليكون أساس القواعد القانونية التي تفتح المجال لإنشاء دولة القانون، ووضع الأطر القانونية الذي تم من خلالها انتخاب أول رئيس للدولة، وأجريت أول انتخابات تشريعية عام (2014) اعترف بنتائجها الجميع وأقروا بشرعيتها، وحققت النتائج المرجوة دون أن تثير أي حساسيات أو مشاكل.

كما أن لطبيعة النظام الانتخابي أثر على سلوك الأحزاب السياسية فعدم تمكن حزب واحد من تحقيق أغلبية داخل المجلس التأسيسي كان دافعاً نحو التحالفات ما بين الأحزاب من

أجل تشكيل النظام السياسي القادر على إدارة المرحلة الانتقالية، إلا أن تمكن حزب الحرية والعدالة في مصر من أغلبية مقاعد البرلمان جعله لا يحتاج إلى مثل هذه التحالفات، فهو قادر على اتخاذ أي قرار سياسي بدون دعم من القوى السياسية الأخرى.

من هنا يمكن القول إن المرحلة الانتقالية تتطلب إيجاد شراكة حقيقية، والأخذ بنظام انتخابي لا يخول الطرف الأقوى من الحصول على أغلبية مطلقة، والنظام الأمثل لهذه المرحلة هو نظام التمثيل النسبي بالقوائم الحزبية، فالنظام النسبي من أهم مميزاته أنه يعطي فرصة للأحزاب الصغيرة والأقليات للمشاركة في الحكم، فالحكومة الائتلافية أحد أهم إفرزات هذا النظام وهو الأمر الذي تحتاجه البلاد التي تمر بمراحل انتقالية.

كما يوفر النظام الانتخابي النسبي بالقوائم مناخاً ديمقراطياً ملائماً لمرحلة انتقالية غير مستقرة بالأصل، فهو القادر على بناء مؤسسة جامعة تعمل على استئصال جميع الأطراف السياسية والطوائف الاجتماعية، حتى تستطيع التعامل مع حالة الصراع التي تظهر بفعل الفراغ الذي يخلفه سقوط النظام الحاكم، وهو الأمر الذي يدفع جميع الأطراف نحو الحفاظ على مكتسبات الثورة، ويعمل على تطويرها داخل إطار مؤسسات الدولة وليس عكس ذلك.

## الفصل الرابع

# بنية المجتمع وتشجيع الانتماءات الفرعية

## الفصل الرابع

### بنية المجتمع وتشجيع الانتماءات الفرعية

#### واقع الطائفية في العالم العربي

تتميز المجتمعات عادة بالتنوع الديني والعرقي، وتعدد الثقافات والهويات التي تشكل مجتمعةً بنية مجتمعية متكاملة زاخرة بتنوع القيم التي تعكس حضارة الأمم وأصل وجودها، والتي عجزت آلة التطور والتقدم عن إذابة هذه الثقافات ومحو آثارها، فالتمايز هو الطابع العام لغالبية المجتمعات بما فيها المجتمعات العربية، والتي بقيت تحافظ على هويتها وتعمل على تغذية ثقافات المجتمع وحمايتها من الاندثار<sup>1</sup>.

وتعد البنية القبلية والطائفية من الخصائص السوسولوجية للبلاد العربية، والتي كان لها دور كبير في الحفاظ على لحمة البلاد في المراحل المتعددة، والوقوف في وجه القوة الاستعمارية التي أرادت أن تزيل الملامح التاريخية للبلاد العربية، وإعادة تشكيلها بما يتلاءم مع ثقافة المجتمعات الغربية،<sup>2</sup> إلا أن المجتمعات العربية بدأت تشهد حالة من التآزم الطائفي والقبلي، وظهور العصبية الأهلية التي استمدت قوتها كردة فعل لممارسات الأنظمة الاستبدادية التي عملت على محاربة الهويات الفرعية، وفرض هوية فئوية بالقوة كهوية وطنية إلزامية تجرد الأفراد من هوياتهم الأصلية، وهو ما أظهر الدولة بمظهر المعادي لهذه الهويات، وذلك من خلال تفويضها للبنية التقليدية بدون خلق مؤسسات ديمقراطية، وانتزاع الفرد من بيئته وتجريده من هويته قبل أن تحوّلته إلى مواطن، مما سارع في عودته إلى هويته التقليدية من أجل حماية نفسه والدفاع عن وجوده وشخصيته<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> دامو اسامة واخرون: الأقليات والابعاد الاجتماعية للامن القومي العربي.(رسالة غير منشورة). جامعة الازهر غزة. فلسطين. 2011

<sup>2</sup> بوطالب محمد: الابعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية للثورتين التونسية والليبية المركب العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
<http://www.dohainstitute.org/file/get/727799a4-aa25-4996-b6c6-bddd7cc92912.pdf> 2011

<sup>3</sup> غليون برهان.: لعنة الطائفية. 2015. <http://all4syria.info/Archive/225867>.

الأزمات الطائفية والقبلية التي بدأت تعيشها البلاد العربية لا تعود إلى أسباب دينية أو عصبية قبلية بقدر ما هي نتاج لسياسات تفنقر للحد الأدنى من ثقافة الدولة، وعجز الأنظمة الاستبدادية عن خلق حالة اندماجية، بل عملت على إضافة بُعد عصبي جديد، وتوليد نزعة وطنية صماء لا تتطابق وفكرة الوطنية السياسية<sup>1</sup>.

وتعتبر الأنظمة العربية من الناحية القانونية فاقدة للشرعية لعدم وجود سند قانوني يدعم وجودها، كونها أنظمة سلطوية بلا ظهير شعبي تحتمي به، لذلك عادة ما كانت تمارس سياسة فرق تسد، وتعتاش على إثارة الخلافات وتأجيج الصراعات بين فئات وطوائف المجتمع، وخلق حالة من الإرباك، حتى يتسنى لها التدخل وفرض سيطرتها بالقوة تحت ذريعة حماية أمن البلاد من خطر الفوضى<sup>2</sup>.

كما أن العصبية الطائفية والقبلية كانت أحد الأوراق السياسية التي بدأت النخب تحريكها في إطار الصراع على السلطة، ومحاولة إعادة إنتاجها على شكل مشاريع سياسية وأصبح لها هدف سياسي، وهو توفير رصيد انتخابي للأحزاب وتعزيز حضورها في المعركة السياسية، فالصراع السياسي عمل على شحن التمايز المذهبي والقبلي بقيم جديدة، وتحويلها لأدوات وأطر للصراعات الاجتماعية والسياسية<sup>3</sup>، من خلال التوظيف السياسي للرصيد الاجتماعي والقبلي والذي كان يتمظهر في الدعايات الانتخابية، والتي غلبت عليها الشعارات الزعامية والقبلية والطائفية وانتشار التجنيد القبلي والاصطفاف العشائري في الحملات الانتخابية<sup>4</sup>.

وبعد تصاعد الاحتجاجات في الشوارع العربية تمرداً على أنظمتها السلطوية كان للقبائل حضور ثوري واضح، حيث تلاقت مع باقي فئات وطوائف المجتمع على هدف إزاحة النظام،

<sup>1</sup> غليون برهان: الطائفية وتقويض المشاريع العربية صـ صفحة حريات..2010. http://www.hurriyatsudan.com/?p=1111

<sup>2</sup> غليون برهان: لعنة الطائفية. مرجع سابق

<sup>3</sup> غليون برهان: نقد مفهوم الطائفية. 2007. http://www.maaber.org/issue\_november11/spotlights2.htm

<sup>4</sup> بوطالب محمد: الإبعاد السياسية لظاهرة القبليّة في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيوولوجية للثورتين التونسية والليبية. مرجع سابق

فالثورات العربية كانت تدفع بمحركات ترتبط بالبنى التقليدية للمجتمع، وهو ما أعطى للقبائل والطوائف حضوراً وأبعاداً سياسية أخرى، كان له تأثيره فيما بعد على المراحل الانتقالية التي مرت بها العديد من الدول العربية.

إن عمليات التغيير والثورات التي شهدتها العالم العربي، استطاعت هدم الأنظمة الاستبدادية ولكن لم تعمل على معالجة الانقسامات الدينية والطائفية، ولم تسهم في القضاء على البنى التقليدية، لأن تفكيك هذه البنى عملية معقدة ولا يمكن إنجازها في فترة قصيرة، فهي تحتاج إلى سلسلة من عمليات التغيير تشمل كافة الجوانب النفسية والثقافية للمجتمع على اعتبار أنها أهم المرتكزات التي ينتمي إليها الفرد العربي،<sup>1</sup> وبقيت المجتمعات العربية تعاني من بقايا البنى التقليدية التي شكلت عائقاً أمام نشأة المجتمع المدني، الذي يفترض أن يتحرر فيه الفرد من روابطه القبلية والطائفية وانتماءاته العائلية، لصالح هويته الوطنية وتمتعه بحقوقه السياسية والمدنية، كما أن درجة حضور المعطى القبلي كانت متفاوتة من مجتمع لآخر حسب طبيعة النظام السابق وطبيعة علاقته بالبنى الاجتماعية.

### إعادة إنتاج الطائفية ما بعد الثورات

ما بعد الثورة زاد تأثير تداخل المعطى القبلي والطائفي مع الأحداث السياسية في البلاد العربية، والذي أصبح يتمظهر في السلوك السياسي للمجتمعات العربية وارتباط تحركها بطبيعة البنى المهيمنة على المجتمع، والتي بدأت تؤثر على عملية الانتقال الديمقراطي والتحديث السياسي كإحدى إشكاليات الواقع العربي، وأظهرت أن الانقسام العصبي عميق حد قدرته على هضم أي تغيير قد يحدث على المستوى الاجتماعي والسياسي،<sup>2</sup> لذا كان من غير الممكن إحداث دمج قسري لأفكار الديمقراطية في بيئة مشبعة بالعصبية الطاردة لفكرة الحرية، وقبول الاندماج الوطني على قاعدة المواطنة والمساواة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الحروب خالصة: القبالية والطائفية في الثورات العربية  
<http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D82011>

<sup>2</sup> معتوق فريدريك: آكلة الحريات السياسية. تبين عدد 5. 2016 / 77\_61

<sup>3</sup> الحروب خالصة: العشائرية والطائفية وتعزيز الأمية الانتخابية 2013..  
[http://www.al\\_ayyam.ps/ar\\_page.php?id=bd39549y198415689Ybd39549](http://www.al_ayyam.ps/ar_page.php?id=bd39549y198415689Ybd39549)

ومن أجل فهم مدى تأثير البني التقليدية للمجتمعات العربية على الأحداث السياسية ومسارات التحول الديمقراطي، لا بد من الوقوف على الدور الذي لعبه التوظيف السياسي لهذه البنى في الانتخابات، ومدى تأثيره على نزاهتها وفعاليتها، لأن أخطر ما يواجه العملية الانتخابية هو الحضور القبلي والطائفي الذي يعمل على تفريغ الانتخابات من مضمونها، كون الانتخابات تجري على أساس روابط القرابة والدم، وتصبح الانتخابات في ظل حالة الصراع الذي يشهده المجتمع ما بين مكوناته الاجتماعية من قبلية وطائفية، عامل لزيادة التناحر الاجتماعي للسيطرة على السلطة.

ولمعرفة الأبعاد السياسية لطبيعة تركيبة المجتمعات العربية في كل من مصر وتونس ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية وكيف أثرت في فعاليتها، لا بد من تحليل البنى الاجتماعية لكل منها ودور الأنظمة السياسية التي أصابها العطب في الصميم، وحاولت تفتيت المجتمعات العربية إلى جزئيات ذات طابع قبلي وطائفي، أثرت على الأحداث السياسية وساهمت في تعثر مسارات التحول الديمقراطي، وجعلت من الانتخابات أداة من أدوات الصراع السياسي والاجتماعي أربكت المرحلة الانتقالية وساهت في تعثرها.

### **البنية الاجتماعية للمجتمع المصري والدولة ونظام الحكم**

يقع التعدد الطائفي والقبلي في صلب تكوين المجتمع المصري، فهو عبارة عن مزيج ما بين مسلمين ومسيحيين، كما تسود الطبيعة القبلية في مناطق مصرية عديدة خاصة في الصعيد وسيناء، وتعتبر خريطة توزيع القبائل والعلاقة ما بينها شديدة التعقيد، فالطائفية والقبلية جزء من البنية الاجتماعية والثقافية للدولة المصرية، حالها حال جميع المجتمعات التي تقوم على تجمعات بشرية غير متجانسة، إلا أن معظمها استطاع استيعاب هذه الانقسامات والاختلافات من خلال صهر طوعي اندماجي لكافة المكونات الاجتماعية في إطار اجتماعي وسياسي بآليات عملت على إنهاء تدريجي لهذه الانقسامات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الشافي عصام: صعود أم انزواء؟ الدور السياسي لـ "القبيلة" في الثورات العربية. الاهرام.

لكن النظام العسكري الذي تعاقب على حكم مصر، لم يعمل على دمج المجتمع واستيعابه في مؤسسات الدولة، وهو ما خلق واقع اجتماعي هش ومنقسم، فالعسكرة والطائفية والقبلية من آفات التغيير في مصر، كون الولاءات القبلية والطائفية بقيت على حالها في ظل غياب المواطنة ودولة القانون، وقمع الحريات الذي مارسه النظام العسكري والذي جعل ولاء المجتمع لهوياته الفرعية على حساب الولاء للوطن والدولة.

فالنخبة الحاكمة في مصر لم يكن لديها أي نية لإعادة تشكيل المجتمع المصري بالشكل السياسي، بل استخدمت آلة القمع ضد الأقليات بكافة أشكالها، وكانت تعمل على تعزيز الانقسامات لمنع أي تهديد قد يشكل خطر على وجودها، ومحاربة أي عملية تحديث سياسي أو مدني للمجتمع يعمل على بلورة أفكار سياسية رافضة للحكم العسكري للبلاد والذي دام لأكثر من 60 عاماً تولى فيها ضباط الجيش حكم مصر.

فبعد تنحية الملك (فاروق) تحت ضغط حركة الضباط الأحرار في 23 يوليو (1952)، تولى (محمد نجيب) الحكم وقام بإعلان الجمهورية المصرية في 18 يونيو (1953)، قبل أن يتم عزله من قبل (جمال عبد الناصر) ومجموعة من ضباط الجيش المصري ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وكانت حينها البداية الفعلية لحكم مصر العسكري<sup>1</sup>.

تولى بعده (جمال عبد الناصر) الذي عمل على تعزيز وجوده وقوته ضد أعدائه السياسيين، وأحكم من قبضة الجيش على مؤسسات الدولة، وتولى الضباط مواقع سياسية حيث خضعت معظم الوزارات لسيطرة الضباط، حيث شكل وجودهم فيها ما نسبته 23% إلى 60% أي ما يقارب 27 ضابط من بين كل 65 مسئولاً سياسياً، حتى أصبح التداخل واضحاً بين ما هو مدني وعسكري، وازدادت الهيمنة العسكرية على العملية السياسية وأصبحت أكثر تعقيداً وتداخلاً، والمهنية العسكرية على المحك بعد تدخل الجيش في الحياة السياسية وسيطرته على موارد الدولة الاقتصادية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هسبريس الاناضول. عزل الرئيس "نجيب" .. البداية الفعلية للحكم العسكري في مصر. <http://www.hespress.com/histoire/271792.html>2015

<sup>2</sup> هاشم احمد: الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553111285692330.html>2015

بعد رحيل (عبد الناصر) تولى (أنور السادات) أحد القادة العسكريين الحكم في (1971)، إلا أن الرجل لم يكن يتمتع بالكاريزما التي كان يتمتع بها (عبد الناصر)، ودخل في صراعات سياسية مع أجهزة الدولة من جهة، ومع الأحزاب السياسية من جهة أخرى، والذي جعل أولويات الرجل التخلص من خصومه السياسيين والعسكريين، وعلى رأسهم علي صبري قائد الحزب الاتحاد الاشتراكي، وكذلك الجنرال محمد فوزي قائد القوات المسلحة والتي كانت تعاني أصلاً من حالة من الإحباط والاستياء الذي دفعها للخروج في مظاهرات ضد أنور السادات في عام (1972)<sup>1</sup>.

ومع تنامي حالة العداء داخل الجيش لحكم السادات وزيادة نفوذه السياسي، دفعته لإقالة العديد منهم وتقليص تمثيلهم في الوزارات إلى 20% من التعيينات، وعليه ضعف دور الجيش في الحياة السياسية، ليس هذا فحسب بل عمل على إقالة جميع الضباط الذين كانوا يعارضون سياساته في الحكم خاصة بعد توقيع اتفاقه السلام مع إسرائيل، والتي لاقت معارضة واسعة داخل الجيش المصري وعين مكانهم من يدينون له بالولاء ويدعمون خطواته السياسية وعلى رأسهم (محمد حسني مبارك)<sup>2</sup>.

لم يكن تطوير المجتمع المصري وتحديثه من أولويات حكام مصر العسكريين، بل كان جل اهتمامهم تقوية مكانة الجيش وإحكام قبضته على البلاد، والمحافظة على عروشهم من الانهيار، فانشغلوا بتسوية صراعاتهم الداخلية وتصفية معارضيه من أجل تثبيت أركان حكمهم، تاركين البلاد تحت وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، حيث تراكمت مجموعة من الأزمات بدأت تستنزف الدولة المصرية

أُغتيل (أنور السادات) في (1981) واعتلى نائبه (محمد حسني مبارك) سدة الحكم، على الرغم من قلة خبرته السياسية، إلا أنه استطاع البقاء في السلطة حتى عام (2011) بعد

<sup>1</sup> هاشم احمد: الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني. مرجع سابق

<sup>2</sup> المرجع السابق

الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد اعتراضاً على الأوضاع التي وصلت إليها البلاد بعد سنوات من الحكم الحديدي الذي مارسه طيلة فترة توله الحكم<sup>1</sup>.

### الواقع المصري بعد سنوات من الحكم العسكري

سقط نظام حكم حسني مبارك تاركاً البلاد غارقة في الفساد بعد تمكنه من كافة مؤسسات الدولة كذلك المجتمع كان يشهد حالة غير مسبوقه من الترددي في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بعد سنوات من سياسات القمع والظلم التي انتهجها النظام في إخضاع الشعب المصري، انتشر الفقر وارتفعت نسبة البطالة لأكثر من 30% من القوى العاملة<sup>2</sup>، كما تسببت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها النظام والخصخصة الجائرة في اتساع الفروق الطبقيه بين أفراد المجتمع، وساهمت في تكوين طبقة من رجال الأعمال سيطروا على موارد الدولة وعلى القطاع العام.

أضف إلى ذلك الميزات التي منحت للجيش على شكل مشاريع يقوم بإدارتها بشكل مباشر، وتمكينه من المشاريع الاقتصادية الضخمة التي زادت في توغله الاقتصادي، واستماتته من أجل الحفاظ على الوضع السياسي تحت سيطرته لضمان عدم المساس بمميزاته، كذلك تعيين ضباط الجيش في المراكز الحساسة للدولة، فالنظام كان يحرص على تحسين أوضاع ضباط الجيش لضمان ولائهم، من خلال إغرائهم بالمناصب المرموقة في الشركات التجارية التابعة للجيش، وتوزيع مساحات واسعة من الأراضي على كبار الضباط، حتى أصبحت خيرات البلاد بيد العسكريين تاركين الشعب المصري يعاني الفقر والأمية والإهمال الخدمي والصحي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هاشم احمد: الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني. مرجع سابق

<sup>2</sup> راشد عبد المجيد: كارثة البطالة هدية مبارك ونظامه لشعب مصر. الحوار المتمدن.  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=800222006>

<sup>3</sup> الصايغ يزيد: فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر مركز كارنغي للشرق الأوسط. 2012.  
<http://carnegie-mec.org/2012/08/01/ar-pub-48996>

فمع ارتفاع نسبة الفقر، بعد أن وصل أكثر من 41%<sup>1</sup> من عدد السكان تحت خط الفقر، أعيد تشكيل المجتمع المصري على شكل طبقة من رجال الأعمال سيطروا على جزء كبير من اقتصاد البلاد، وطبقة فقيرة تحارب من أجل المحافظة على بقائها، وبينهما طبقة وسطى ضعيفة سُحقت بفعل ممارسات النظام، وهو ما حال دون تشكل مجتمع مدني فعال قادر على المشاركة في الحياة السياسية، وإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي يقود مرحلة التحول الديمقراطي بعد الثورة، فالمجتمع المصري كان يفتقد للتنظيم ولا يملك مؤسسات اجتماعية وسياسية قادرة على تحمل عبء المرحلة الانتقالية.

كما أن النظام المصري العسكري كان فاقد للشرعية القانونية وفي ظل حجم الترددي الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه البلاد واستشرأ الفساد فقد معها شرعية الأداء، ومن أجل تثبيت دعائم حكمه وصرف النظر عن إخفاقات النظام كان يعمل على تحريك النزعات الطائفية وزرع الفتنة بين طوائف المجتمع لتهديد وجود الأقليات كرسائل موجهة بأنها بحاجة لحماية النظام، الشيء الذي دفعها دائما للقتال والتحالف معه لحماية وجودها، وهو ما حال دون اندماج المسيحيين بصورة كاملة داخل المجتمع المصري وخلق عوارض اجتماعية أُلقت بظلالها على المرحلة الانتقالية<sup>2</sup>.

وليس أدل على ذلك من حادثة تفجير كنيسة القديسين في ليلة رأس السنة (2011)، والتي راح ضحيتها 21 قتيلاً، حتى جاءت ثورة 25 يناير والتي كشفت عن عورات النظام، وتورطه في حادثة التفجير من أجل زعزعة استقرار البلاد وتهديد سلمها الاجتماعي، حيث كشفت التحقيقات عن تورط (حبيب العادلي) وزير الداخلية المصري في تشكيل جهاز سري مكون من 22 ضباط شرطة وبعض رجال الجماعات الإسلامية<sup>3</sup>، كان يستخدمه للقيام بعمليات

<sup>1</sup> الجزيري - مرة: الفقير - ف مصر - 2011،  
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

<sup>2</sup> الصياد اسامة: الحكم العسكري محطات من زرع الطائفية في مصر 2016  
<http://klmtty.net/543131-%D8%A3%D8%B3%D>

<sup>3</sup> حسين عادل.: انفجار كنيسة القديسين الاسكندرية/ مصريات. 2011.  
<http://www.masreat.com/%D8%A7%D9%86%D9%81%>

إرهابية تعمل على خلق حالة من التوتر بين فئات المجتمع ولتظهر على أنها اعتداء طائفي من مسلمين على مسيحيين لتبقى شعلة الفتنة الطائفية مشتعلة من جهة، ومن جهة أخرى زيادة نفوذ السلطة على المسيحيين وعلى قاداتهم الدينية التي بدأت تعاند النظام وتحاول الخروج من عباءته<sup>1</sup>.

كما كشفت الثورة عن تقارير نشرت في الصحف المصرية حصلت عليها من مراكز أمن الدولة بعد أن تم اقتحامها في ثورة 25 يناير، تتضمن أسراراً عن استعانة أمن الدولة بخدمات 165 ألف بلطجي كان النظام السابق يستعين بهم لتفجير مشكلات اجتماعية لإثارة الفتنة وإشغال الرأي العام عن ممارسات النظام والفساد المستشري في الدولة<sup>2</sup>.

### عودة الطائفية وتفعيل الدور القبلي ما بعد الثورة

على إثر هذه الأوضاع التي ألمت بالبلاد بفعل سنوات من الحكم العسكري خرج الشعب المصري في احتجاجات اجتاحت معظم المدن مطالبة بإسقاط النظام، وتحت ضغط الشارع تنحى (حسني مبارك) عن الحكم تاركاً مقاليد بيد الجيش، بعد وعود بحماية المرحلة الانتقالية وتسليم الحكم لرئيس مدني، لكن الأمور لم تكن بهذه السهولة مع وجود عقبات بنوية شديدة التعقيد، على رأسها فك التشابك بين الجيش والعمل السياسي، لذلك حاول فرض وصايته على مسار التحول الديمقراطي، وأبدا رغبة في المحافظة على مكانة الجيش السياسية، ووضع الجيش فوق أي هيئة سياسية مدنية، كما عمل على عرقلة أي تقدم سياسي نحو بناء النظام الديمقراطي، فأطماع الجيش في الحكم وقلة خبرته بسنن التغيير والتحول السياسي، كلها عوامل ساهمت في تعثر مسار التحول الديمقراطي في مراحل المتعددة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سطات سليم: كشف تورط العادليفي تفجير كنيسة القديسين وعمليات اخطر.

<http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2011/feb/9/50375/2011>

<sup>2</sup> أخر الإخبار. بلطجية وزارة الداخلية. 2012، <http://www.journalists.at/?p=33436>

<sup>3</sup> الصياد اسامة: الحكم العسكري محطات من زرع الطائفية في مصر. 2016

<http://klmtty.net/543131-%D8%A3%D8%B3%D>

نجحت الثورة بفضل الوحدة الوطنية التي أظهرها الشعب المصري، والتمسك بأهدافها بروح جماعية واحدة، إلا أن حالة التوافق الطائفي والمجتمعي لم تدم طويلاً، فلقد تعرض الشارع المصري للعديد من الأحداث الطائفية من أعمال حرق واعتداء تعرضت له كنائس المسيحيين، ففي 29 يناير (2011) تعرضت كنيسة مارجرس والعائلة المقدسة إلى نهب وحرق على يد مجهولين، كذلك في السابع والثامن من مايو (2011) توجهت مجموعة من الشباب إلى كنيسة مارمينا واعتدوا عليها تحت مزاعم وجود فتاة مسيحية أعلنت إسلامها وتم احتجازها في الكنيسة<sup>1</sup>.

وهناك العديد من هذه الحوادث التي أشعلت الطائفية بعد الثورة، ورغم استنكار جميع القوى السياسية، الإسلامية منها والمدنية لهذه الأحداث، إلا أن السلطة ممثلة بالمجلس العسكري وقتها لم تقم بالقبض على أي مشتبه به، رغم وجود العديد من الصور التي تكشف عن هوية مرتكبيها، وهذا دليل على تواطؤ السلطة أو غرض الطرف عن التصرفات الشاذة لبعض الأفراد، وفتح المجال لتصاعد حدة العنف بين الطوائف من أجل تفكيك وحدة المجتمع<sup>2</sup>.

كان تصدير الخلافات الطائفية للشارع المصري في هذا الوقت بالذات، محاولة لإثارة غضب الطائفة المسيحية ضد المسلمين، وتوصيل رسالة مفادها أن وجودها أصبح في مرمى الخطر الإسلامي بعد سقوط النظام، وخلق حالة من الخوف لدى الأقباط من وصول التيار الإسلامي للحكم، وحجم الاضطهاد الذي يمكن أن يلحق بالمسيحيين إذا ما حكمت جماعة الإخوان المسلمين، ولقد كان لهذه المخاوف صدى واسعاً بين أبناء الطائفة المسيحية، التي حاولت التكتل وحشد أصوات المسيحيين في جميع الاستفتاءات والانتخابات التي مرت بها المرحلة الانتقالية تحت شعارات دينية.

فالكنائس لعبت دور بارز في الحياة السياسية المصرية ما بعد الثورة وكانت أحد المنابر السياسية التي عملت على حث المسيحيين للتصويت بكثافة رفضاً للتعدلات الدستورية

<sup>1</sup> براونلي جايسون: العتف ضد الاقباط والمرحلة الانتقالية في مصر مركز كارنغي للشرق الأوسط.  
<http://carnegie-mec.org/2013/11/14/ar-pub-536072013>

<sup>2</sup> توماس عماد: الحضور المسيحي أثناء حكم المجلس العسكري لمصر  
<http://www.abouna.org/content/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%2016>

في استفتاء مارس، والذي حول الاستفتاء إلى صراع على الهوية، كذلك حشدت ضد تمرير دستور (2012)، على عكس ما حصل في استفتاء دستور (2013) حيث كتب البابا تواضروس مقال في جريدة الأهرام داعياً المصريين للتصويت بنعم على الدستور بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأصدر فتوى "قول نعم تزيد النعم"<sup>1</sup> وهو توجيه سياسي مغلف بشعار ديني.

كما تم تشكيل مجموعات قبطية لحشد أصوات المسيحيين لزيادة فرص فوز مرشحين الأقباط في الانتخابات ورفع تمثيلهم في البرلمان، منها مجموعة (أقباط من أجل مصر) ومجموعة (أقباط من أجل الانتخابات) كما تم تأسيس أحزاب سياسية بتمويل رجال أعمال مسيحيين مثل حزب (المصريون الأحرار)، الذي أنشأه رجل الأعمال (نجيب ساويرس) مما صبغ العملية الانتخابية بصبغة طائفية، أحدث استقطاب سياسي ذو تأطير ديني واجهه استقطاب سياسي ديني مماثل، ودعوات من قبل رجال الدين للتصويت لصالح ممثلين أقباط، وبالفعل كان هناك كثافة في التصويت للكتلة المصرية، وهو ما ساهم في حصول الكتلة على المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية<sup>2</sup>.

كذلك كان هناك تشجيع للأقباط من أجل التصويت لصالح شفيق في الانتخابات الرئاسية والتصريح علناً بأن المسيحيين سوف يصوتون لمرشح بعينه، حيث نُقل على لسان أحد رجال الدين المسيحيين (مينا نبيل) قوله "نعم كان يوجد دعم من الكنيسة لشفيق وربما كان ذلك سبباً من أسباب خسارته لأنه كان يوجد حشد مقابل في الطرف الآخر"<sup>3</sup> لقد ساهم الحشد المسيحي لصالح المرشح (أحمد شفيق) في زيادة نسبة الأصوات التي حصل عليها مقابل مرشح التيار الإسلامي (محمد مرسي) الذي حصل على ما يقارب 48.2% من عدد الأصوات في الجولة الثانية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> جريدة الأهرام. مقال قول نعم تزيد النعم. 2014. <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/253064.aspx>

<sup>2</sup> عيد المنعم مي: خارج الكنيسة علاقة الأقباط بالحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير. <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2208.aspx> 2016

<sup>3</sup> يوسف مارينا: تطور الدور السياسي للكنيسة المصرية (2011\_2-12): بعد ثورة يناير. 2015. <http://fekr-online.com/index.php/article/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D>

<sup>4</sup> الانتخابات الرئاسية المصرية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <http://www.dohainstitute.org/release/b8576869-81e1-40dd-bac9-fbc563933e682012>

وكما كانت الكنائس منصة لتوجيه الناخبين، لعبت المساجد الدور ذاته في حشد الناخبين لصالح التيار الإسلامي، وتم استخدام الشيوخ الذين اعتلوا المنابر ووظفوا الخطب الدينية لتمرير أفكار وإملاءات سياسية، وهو ما صبغ المرحلة الانتقالية والعملية الانتخابية بصبغة طائفية كرس مفهوم الفتوية والطائفية، وتحولت الانتخابات من منافسة سياسية إلى جدل طائفي، واستخدم الدين كأحد أدوات التأثير على الناخبين، حتى أصبح الخلاف ديني قبلي ألقى بظلاله على العملية الانتخابية وزاد من حدة الخلاف داخل المجتمع، وعرض المرحلة الانتقالية للاضطراب وعدم الاستقرار بفعل الانقسام الدائر<sup>1</sup>.

لم تكن الطائفية وحدها حاضرة في المشهد الانتخابي، بل أن القبليّة أيضاً كان لها نصيب وحضور في المعركة الانتخابية، هذه القبائل التي كان النظام القديم يستخدمها كأحد أدواته للسيطرة على الأوضاع في مناطق الصعيد وسيناء، ومن أجل حشد أصوات أبناء القبائل لدعم مرشحين الحزب الوطني، وبعد سقوط النظام خسرت هذه القبائل الدعم الذي كانت تتمتع به، مما دفعها لاستعراض قوتها من أجل الحفاظ على ما وصلت إليه من امتيازات في ظل النظام السابق، وجعلها تخوض معارك التنافس السياسي والصراع الانتخابي، مما خلق إشكاليات جديدة وصراعات هددت استقرار البلاد<sup>2</sup>.

لقد تحولت العمليات الانتخابية إلى صراعات طائفية وجدل ديني زاد من حدة التوتر والنزاع بين طوائف المجتمع، وأصبح معيار اختيار الناخبين هو توجههم الديني والقبلي، ومصصلحة الطائفة والقبيلة التي ينتمي إليها، الشيء الذي أفرغ الانتخابات من مضمونها، وجردها من مقاصدها، كونها عملية تهدف إلى اختيار الأشخاص القادرين على إدارة شؤون البلاد تحت معيار الكفاءة والخبرة، إلا أن الانتخابات أخذت شكل أعمى في ممارسة التأثير على الناخبين، وأصبحت الانتخابات على أساس القرابة والدم والانتماء الطائفي والقبلي، وحافظت على الشكل التقليدي للنظام، وحرمت المجتمعات من فرصة إقامة مجتمعات مدنية ودولة قائمة على المواطنة.

<sup>1</sup> إبراهيم اسحق: مرشحا الرئاسة والكنيسة و" غزو الصناديق". مدى مصر.

<http://www.madamasr.com/ar/opinion/2014>

<sup>2</sup> عبد الشافي عصام:.. صعود أم نزواء؟ الدور السياسي لـ "القبيلة" في الثورات العربية. الأهرام. مرجع سابق

فالتنافس الانتخابي تحول إلى صراع ديني طائفي قبلي قسم المجتمع المصري وزاد من تعقيد المرحلة الانتقالية، في ظل عدم وجود أحزاب سياسية قوية (عدى جماعة الإخوان المسلمين) قادرة على إحداث تأثير سياسي، وعدم امتلاكها الخبرة السياسية التي تؤهلها للمنافسة الانتخابية ضد التيار الإسلامي الذي كان يحظى بقوة وحاضنة شعبية أهله للفوز في معظم الانتخابات التي شهدتها المرحلة الانتقالية، وهو ما دفع الإقباط للدخول في صراعات انتخابية، والشحن الديني خوف من سيطرة الإسلاميين على الحكم، كذلك غياب الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني كان يعاني من هشاشة وضعف، بحيث لم يستطع تدعيم الخيار الديمقراطي، فالديمقراطية تحتاج إلى داعمين ومؤيدين، ونشر ثقافتها من مهمة منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تدعيم المطلب المجتمعي على الديمقراطية.

فغياب الدور الفاعل والنشط للمجتمع المدني حرم المجتمع من بناء هوية سياسية قائمة على علاقات تحكمها برامج ومصالح مشتركة بين جميع فئات المجتمع، وصهرها في أطر اجتماعية تعمل على تكريس الديمقراطية، مما تسبب في تضخم الشعور الفرعي وتنامي الهويات التقليدية التي وجدت نفسها وحيدة في مواجهة مصيرها الغامض في ظل مرحلة تتسم بالضبابية والغموض حول وجودها وممارسة حقوقها.

### **ضعف منظمات المجتمع المدني واحتوائها من قبل النظام**

لم تكن منظمات المجتمع المدني بعيدة عن يد النظام القديم الذي حاول احتواء هذه المنظمات بكافة أشكالها وأطرها، وعمل على إفراغها من مضمونها والقضاء على أهدافها، كون المجتمع المدني بالأصل هو الإطار الشعبي الذي يضم أفراد المجتمع، والذين يمنح لهم حق التمتع الكامل بحريتهم وحقهم في إقامة برامج وتشديد مشاريع تعمل على تدعيم نمو وتطور المجتمع.

إلا أن تطور هذه المنظمات منوط بتطور نظام الحكم، وحريتها واستقلالها هو مؤشر حقيقي على المناخ الديمقراطي الذي يتمتع به النظام، والقادر على استيعاب هذه المؤسسات

وتوفير المناخ المناسب لظهور منظمات اجتماعية دستورية تستمد حق وجودها من الدستور والقانون، حتى تصبح قادرة على مراقبة الحكم وتوعية المجتمع بحقوقه وواجباته تجاه الدولة، وتفعيل دورهم في المشاركة السياسية الهادفة لترشيد الحكم<sup>1</sup>.

وكلما كان المجتمع المدني حراً مادياً ووظيفياً وبعيداً عن سيطرة نظام الحكم، كلما كان أكثر قدرة على القيام بدوره، وأكثر فاعلية في إحداث التوازن المطلوب من أجل خلق نظام ديمقراطي منفتح، يستوعب بداخله كافة أطراف المجتمع ويكون طريقاً لمشاركة فاعلة في صنع القرار السياسي، لما يضمه من نقابات وأحزاب ومنظمات حقوق إنسان وجمعيات ومنتديات وروابط رياضية وغيرها، لضمان مشاركة الشعب بكافة شرائحه في بناء وطنه وتفعيل مجتمعه.

كما يلعب المجتمع المدني دوراً في الرقابة على سير العملية الانتخابية، فالانتخابات التي تقام على أسس ديمقراطية تعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، ومن هنا فلا بد من الوقوف على صحة العملية ومراقبتها لضمان نزاهتها وحريتها، ومنع أي انحرافات وتجاوزات قد تحدث أثناء الانتخابات، هذا بالإضافة لتوعية أفراد المجتمع بأهمية دورهم في المشاركة السياسية واختيار هرم السلطة الحاكمة بطريقة ديمقراطية قانونية، وتعريف الناس بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها، ولا يتم هذا إلا من خلال بناء مؤسسي يعمل على تحقيق الديمقراطية وتجديد مراقبين وتأهيلهم من أجل مراقبة العملية الانتخابية وضمان نجاحها وفعاليتها، ليعطي الثقة للمواطنين بصحة الانتخابات ونزاهتها وما يترتب عليه من القبول بنتائجها واحترام إرادة الناخبين من كافة نخب وأطراف المجتمع<sup>2</sup>.

إلا أن النظام القديم في مصر ما قبل الثورة، تعامل مع منظمات المجتمع المدني كأنها جزء من منظومته الحاكمة، وعمل على منع صعود هذه المنظمات وحال دون قيامها بدورها من خلال تكبير الفاعلين في المجتمع المدني، والحد من استقلاله، وكان هذا واضحاً من السياسات

<sup>1</sup> نجمة، مريم: أهمية المجتمع المدني في العالم.. ضرورة تفعيله وتنشيطه وحمايته. الحوار المتمدن 2007.  
6http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9673

<sup>2</sup> محمد، عبد الله: دور المجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية. موقع د. عبد الله محمود. 2011،  
http://kenanaonline.com/users/abdallama/posts/331817

التي كان يتبعها النظام حيال العديد من المنظمات، وأكبر مثال ما قام به النظام من هيكلية لأكبر مؤسسة ممثلة لمجتمع عمال مصر، والذي يضم 15 غرفة صناعية وأكثر من 20 ألف عضو وهو الاتحاد المصري للصناعات، بحيث تم تعيين ثلثي الأعضاء من المقربين للنظام بمن فيهم الرئيس، ولا يسمح إلا بانتخاب الثلث فقط لضمان سيطرة النظام على الحركة العمالية في مصر والتحكم بها وضمان عدم خروجها عن السيطرة<sup>1</sup>.

ليس هذا فحسب بل فرض النظام العديد من التعقيدات التي تعرقل قيام منظمات المجتمع المدني، ومنها قانون 84 الصادر عام (2002) والذي يعطي الدولة الحق في التحكم والسيطرة على منظمات المجتمع المدني، وفتح باب للتدخل في أعمال هذه المنظمات ومراقبتها، هذه بالإضافة للمنظمات التي قام النظام نفسه بخلقها على أنها مجتمع مدني مثل مراكز حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وغيرها من المنظمات التي كانت تهدف إلى الحد من نمو المجتمع المدني<sup>2</sup>.

ومن الملفت للنظر ما بعد نجاح الثورة المصرية وبدأ المرحلة الانتقالية ظهور عدد كبير من المنظمات التي انطوت تحت مظلة المجتمع المدني والتي كانت تمول بأموال خارجية، حيث تعددت مصادر التمويل الأجنبي، منها الجمعيات الدينية التي كانت تمول من الدول الإسلامية ودول الخليج، وبعضها الآخر جمعيات كنسية تمول من الدول الغربية، وضع لكل منها أهداف وأجندات تحت مسميات متعددة منها دعم مسار التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، ومساندة الأقليات داخل مصر<sup>3</sup>.

إن الأصل في مراحل التحول السياسي ان تخلو القضايا التي تتعلق بعملية التغيير الديمقراطي من أي تدخل أو تمويل أجنبي، لضمان عدم المساس بمسار التحول، لأن غالباً ما

<sup>1</sup> الخوانكي، سيف: المجتمع المدني المصري ارث الماضي وتحديات الحاضر. مركز المشروعات الدولية الخاصة 2013، <http://www.cipe49-arabia.org/index.php/publications/blog/1180>

<sup>2</sup> تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام. لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2012، [https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2012MENA\\_CSOSI%20A9](https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2012MENA_CSOSI%20A9)

<sup>3</sup> عامر، عادل: التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني المصري واقره على الامن القومي. موقع الصفصاف الالكتروني 2011. <http://www.safsaf.org/word/2013/aug/146.htm>

كانت تموّل هذه المنظمات من أجل دعم طرف سياسي ضد طرف آخر، وفرض أجنادات خاصة للدول الممولة كلاً حسب مصالحه ودعمه لأهدافه، مما شكل ضربة في خاصرة المجتمع المصري وعملت على زيادة التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية وأثرت بدورها على دور وفاعلية منظمات المجتمع المدني في مصر.

فخلال المرحلة الانتقالية ظهرت العديد من الهيئات والمنظمات التي ساهمت في تمويل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني من أجل نشر التوعية السياسية ودعم الديمقراطية في مصر، وبحسب ما كشفه المستشار عبد العزيز الجندي وزير العدل السابق، عن أن 181 مليون و774 إلف جنيه أموال تلقته منظمات أهلية من دول أجنبية، وهو أمر ملفت للنظر لضخامة المبلغ وطبيعة أهداف هذا الحجم من التمويل الخارجي<sup>1</sup>.

هذا بالإضافة لما أشارت إليه تقارير مجلس التعاون المصري، من أن المجلس القومي لحقوق الإنسان يحصل على معونات تتراوح ما بين 30 إلى 35 مليون جنيه مصري من جهات خارجية متعددة، أضف إلى ذلك ما أعلنته (آرن باترسون) السفيرة الأمريكية في مصر أن مجلس الشيوخ أمر بمنح معونات مالية كبيرة لمنظمات أهلية مصرية، هذا بالإضافة لتمويل هيئة الوكالة الأمريكية في مصر والتي رصدت أكثر من 65 مليون دولار من أجل تنفيذ العديد من البرامج التنموية كذلك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية التي رصدت ما يقارب 8 ملايين يورو لدعم الديمقراطية في مصر بعد الثورة، والمساعدة في تحقيق مصالحها في المنطقة، وليس هذا فقط، فحجم التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني فاق الحدود، وما هذه الأرقام إلا مؤشر بسيط لبعض الأموال التي دخلت مصر ما بعد الثورة وأصبحت تصب في صالح منظمات معظمها مبهم الغايات والأهداف<sup>2</sup>.

ولقد كان عدد الجمعيات الأهلية والمدنية في عام (2002) حوالي 34 ألف جمعية حيث وصل العدد في عام (2012) إلى 39 ألف جمعية، زادت على ما يقرب الخمسة آلاف ما بعد

<sup>1</sup> عزب، صفاء: التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في قفص الاتهام. المجلة.

<http://arb.majalla.com/2012/06/article552363962012>

<sup>2</sup> المرجع السابق

الثورة، تعمل جميعها تحت مسمى المنظمات الحقوقية والمدنية والسياسية، وهذا يوضح حجم الأموال التي تم ضخها لإنشاء كيانات مدنية بأهداف خارجية أثرت في جعل الكثير من منظمات المجتمع المدني خاضعة للإرادة الخارجية، مما انعكس على أداء هذه المنظمات وضعف فاعليتها واستقلال قرارها<sup>1</sup>.

فوجود مجتمع مدني قوي ومستقل مطلب أساسي من مطالب فاعلية العملية الانتخابية وضمان حريتها ونزاهتها، إلا أن تبعية هذه المنظمات والسيطرة عليها من قبل عناصر النظام القديم، وخضوعها لأجندات خارجية وتدخلات مست استقلالها وحريتها، كلها عوامل أفقدتها القدرة على دعم العملية الانتخابية وضمان فاعليتها الوظيفية، فمنظمات المجتمع المدني كانت ضعيفة لدرجة لم تستطع معها القيام بدورها في تدعيم الديمقراطية ما بعد الثورة، ولم تشكل جهة محايدة، ولم تساهم في القضاء على مواطن الخلل التي تعرضت لها المرحلة الانتقالية، وتخلت عن دورها في توعية المجتمع، مما جعلها بعيدة كل البعد عن أي دور اجتماعي أو حتى سياسي.

بل على العكس ففي ظل التوترات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الحالة المصرية ما بعد الثورة دفعت بالعديد من منظمات المجتمع المدني لتكون طرفاً في الصراع السياسي الذي كان محتدم ما بين النخب السياسية، وجعلها تدعم طرف ضد آخر، وتلعب دور تحريضي، فانحرفت عن مهمتها الأساسية وانعكس هذا بدوره على ضعف مشاركتها في الإشراف على الانتخابات، والتشكيك في نزاهة مراقبتها للعملية الانتخابية، والذي أثر بشكل كبير على فاعلية الانتخابات وتدعيم نتائجها<sup>2</sup>.

### الطبيعة المدنية للمجتمع التونسي

لا يختلف المجتمع التونسي من الناحية البنوية في تركيبته عن باقي المجتمعات العربية، حيث كان الأساس القبلي هو التقسيم الأساسي للمجتمع، كون الشعب التونسي يعود بجذوره إلى

<sup>1</sup> قنديل، امل: التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014، <http://www.acrseg.org/32498>.

<sup>2</sup> حسين، عمار: تحديات المجتمع المصري. <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=827652014>.

مجموعة من القبائل أهمها "قبيلة بني هلال" و"بني سهيل"، إلا أن ما ميز المجتمع التونسي عدم وجود أقليات عرقية أو طائفية أو انقسام مذهبي وإثني حاد يهدد نسيجه الاجتماعي، فالمجتمع التونسي صاحب ثقافة دينية متجانسة نسبياً ساهمت في إنشاء هوية وطنية<sup>1</sup>.

كما أن درجة حضور وتأثير المعطى القبلي بقي ضعيفاً بسبب ما تعرضت لها البنى القبلية من تفكيك وإضعاف، بفعل عمليات التحديث الذي تعرض له المجتمع التونسي في مراحل تطوره التاريخي، وتعرضها للعديد من الصدمات التي أثرت في قوة حضورها وفعاليتها، فالمجتمع التونسي كان له خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات العربية في تطوره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وترسيخ قيم المواطنة التي حيّدت كل العصبية، الشيء الذي سهل عملية الانتقال الديمقراطي<sup>2</sup>.

دخلت تونس سباق التحديث من أوائل القرن التاسع عشر مع وضع أول ميثاق سمي بعهد الأمان في عام (1857)، والذي اعتبر في وقتها عقد اجتماعي يعمل على تنظيم العلاقة ما بين أفراد المجتمع على أساس الحقوق والواجبات، كان الهدف منه الحد من استبداد البابوية، والحفاظ على السلم الاجتماعي وحماية المجتمع من التناحر على الموارد، وفي عام (1861) وضع دستور للبلاد كان أول دستور مدني لدولة عربية<sup>3</sup>.

وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس، قام باتخاذ العديد من الإجراءات التي ساهمت في ترسيخ القانون وتجنيد البلاد خطر الاحتراب من خلال تجريد المواطنين من السلاح وإخضاع متطلباتهم للقانون، حتى لا يتم استعماله في عملية مقاومة ضد الوجود الفرنسي في تونس، وسمح في المقابل بتكوين الأحزاب والنقابات العمالية، والتأطر من خلال منظمات سياسية واجتماعية قادرة على خوض العمل السياسي.

<sup>1</sup> عبد الشافي عصام: صعود أم انزواء؟: الدور السياسي ل "القبيلة" في الثورات العربية الاهرام 2011، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1998.aspx>

<sup>2</sup> ابو طالب محمد: الابعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق

<sup>3</sup> الاحمر المولدي: الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة التحديات. 2012/ص121

لقد تأسس أول حزب في تونس عام (1920) والذي عرف (بالحزب الحر الدستوري التونسي)، الذي انشق عنه البورقبيين نسبة إلى (بورقيبة) وعملوا على تشكيل حزب جديد حمل اسم (الحزب الدستوري التونسي الجديد) في عام (1934)، وتم تشكيل العديد من النقابات العمالية لضم عمال تونس داخل إطار مؤسسي يتخذ الطرق القانونية والسلمية للمطالبة بحقوقهم، بالإضافة إلى ظهور العديد من الجمعيات المدنية التي أخذت على عاتقها هم دحر الاستعمار الفرنسي<sup>1</sup>.

وبعد استقلال تونس بقي حلم بناء الدولة المدنية هدفاً يسعى التونسيون لتحقيقه، من أجل خلق اندماج وطني قادر على النهوض بالبلاد بحس جمعي، مستعينة بالتجارب النقابية والحزبية التي خاضتها خلال فترة التحرر، والتي أضعفت الروابط والانتماءات القديمة للمجتمع التونسي.

ترافق مع هذا النشاط السياسي نشاط تنموي اقتصادي، عمل على دمج السياسات الاشتراكية مع السياسات الليبرالية، والتي أدت إلى زيادة لحمة المجتمع بسبب ربطهم بالأنشطة الإنتاجية، والتي رسخت لفكرة أهمية وجود سلم اجتماعي يحافظ على مصالحهم الاقتصادية من العنف والاحتراب، كلها عوامل أخذت تغذي المجتمع التونسي بقيم جديدة أساسها المواطنة واحترام القانون<sup>2</sup>.

بقي المد الإصلاحية مستمراً خلال فترة حكم الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة) الذي عمل على دسترة النظام وبناء مؤسسات الدولة المدنية، وتم إنشاء مجلس قومي منتخب عام (1956)، استطاع وضع دستور للبلاد عام (1959) ألغى من خلاله النظام الملكي وأسس لنظام جمهوري يقر بحقوق التونسيين الأساسية وحررياتهم، وتوجهه العلماني في بناء الدولة بحيث أصبحت تونس نموذجاً لما يعرف بدولة التنظيمات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الاحمر المولدي: الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص122

<sup>2</sup> المرجع السابق. ص124

<sup>3</sup> طرشونه لظفي: منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة التحديات. 2012/ص36

أحدث (بورقيبة) تطور في المجتمع التونسي على كافة الأصعدة وعمل على وضع بنية تحتية للمرافق العامة، وأهتم بالتعليم والصحة وأدخل العديد من القوانين التي تعمل على تطوير وضع المرأة، الشيء الذي انعكس على طبيعة المجتمع التونسي، وأحدث خلخلة في قيمه ومبادئه القديمة، فارتفع مستوى التعليم، وزادت نسبة الدخل، وحدث نمو اقتصادي فتح المجال لبعض الحريات السياسية، وسمح بتشكيل الأحزاب والمنظمات الاجتماعية<sup>1</sup>.

وبعد تتحية بورقيبة تسلم (زين العابدين بن علي) رئاسة الجمهورية وأكمل مشوار تمدين المجتمع التونسي، وأجرى العديد من التعديلات على الدستور التونسي من أجل ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، فزادت نسبة التعليم والوعي السياسي الذي شكل المجتمع التونسي وجعله جسد مدني سياسي تمايزت مكوناته، وكاد أن يكتمل نموه ونضجه السياسي، مما جعله مجتمع قابل للتحوّل الديمقراطي والتحديث السياسي، كونه مجتمع مدرك لطبيعة حاجاته ومتفهم لأولوياته، وعلى رأسها المشاركة في الإنتاج السياسي والاجتماعي<sup>2</sup>.

### السلوك المدني والسياسي للمجتمع التونسي في مرحلة التحوّل

فما يحسب للأنظمة السابقة التي حكمت تونس ما بعد الاستقلال، على الرغم من السياسات القمعية التي كانت تنتهجها والتضييق على الحريات وسياسة اقتلاع المعارضة ومحاربة عملها على الساحة السياسية، إلا أن دورها في تمدين المجتمع التونسي، وبناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية، كلها عوامل ظهر أثرها على سلوك المجتمع، والطابع السلمي للاحتجاج والابتعاد عن العنف أثناء الثورة، كذلك أسلوب إدارة المرحلة الانتقالية التي أظهر الشعب التونسي خلالها درجة عالية من الوعي سواء على مستوى الأفراد أو حتى على مستوى النخب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بشار، عزمي: الثورة التونسية المجيدة. ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012/71\_75  
<sup>2</sup> الترجمان محمد: الإصلاحات الدستورية والمكاسب التنموية للتغيير عززت مقومات الاستقلال وجسّمت مناعة تونس. المستقبل. 2008. <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=280731>  
<sup>3</sup> المقدسي، سمير وآخرون: في تفسير العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحوّل الديمقراطي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 2011/ الفصل الحادي عشر

هذا الوعي الذي تحلّ به الشعب التونسي تمظهر بشكل واضح في سلوكهم السياسي، وقدرتهم على تحديد أولويات بناء دولتهم الحديثة، والتي لا يمكن أن تقوم إلا على أساس دستور مدني قادر على صيانة حقوق جميع فئات المجتمع، فكان تحركهم منذ البداية باتجاه بناء مؤسسي يضمن تمثيل جميع الفئات من خلال انتخابات نزيهة قادرة على دمج أطياف المجتمع وتوحيدهم حول رؤية ومصالحة سياسية واحدة.

كان لأول تجربة انتخابية في تونس بعد الثورة والتي تمثلت في تشكيل المجلس التأسيسي دور كبير في تحديد طبيعة الصراع ما بين النخب التونسية، والذي كان يدور بالأساس حول المصالح السياسية، في غياب واضح للأبعاد الفئوية أو القبلية، فالشعب التونسي استطاع ترتيب الساحة السياسية التي انتعشت ما بعد الثورة، وظهرت للسطح العديد من التكتلات السياسية التي كانت غائبة عن العمل السياسي بفعل ممارسات النظام القديم.

فالعامل من خلال منظمات سياسية واجتماعية لم يكن بالسلوك الغريب على المجتمع التونسي، الذي بدأ يتأطر ضمن المنظمات والأحزاب السياسية بشكل سريع، ليضمن مشاركته في الإنتاج السياسي وإدارة المرحلة الانتقالية، وخاض انتخابات المجلس التأسيسي من خلال أحزاب سياسية لها برامجها وأيديولوجياتها الفكرية، فالصراع على السلطة كان صراعاً ما بين البرامج والأفكار ولم يكن صراعاً طائفيّاً أو قبليّاً.

انعكس هذا كله على تركيبة المجلس التأسيسي والذي ضم توليفة متنوعة من الأحزاب التونسية والتي مثلت طيفاً واسعاً من الأفكار والإيديولوجيات المختلفة من اليسار حتى اليمين، نجحت فيما بينها في إقامة حكومة ائتلافية لإدارة المرحلة الانتقالية، ولم تمنعها اختلافاتها وتوجهاتها السياسية من التقارب والتشارك في عملية اتخاذ القرار وإدارة أمور البلاد.

لم يكن المظهر الحزبي هو وحده الطاغي على الساحة السياسية التونسية، ولم يكن للانتخابات أن تخرج بشكلها السياسي، لولا وجود منظمات اجتماعية أخذت على عاتقها مهمة ترتيب البيت التونسي، وتوحيد رؤيته وبرامجه السياسية فوجود مجتمع مدني فاعل ونشط ساهم

بشكل كبير في إنجاز العملية الانتخابية ومنع أي فئة أو حزب من الانفراد بالحكم وإدارة المرحلة الانتقالية.

### فاعلية المجتمع المدني التونسي

ما ميز المجتمع التونسي وجعله قادراً على تجاوز عقبات المرحلة الانتقالية، وانجاز مراحل التحول الديمقراطي، هو حضور منظماته المدنية وامتلاكها القدرة على تجاوز مساحات الفراغ التي تركها النظام، كونه أداة ضرورية وحيوية لحفظ التوازن بين الدولة والمجتمع، فالبنية المدنية للمجتمع التونسي مكنته من تجاوز الإختلالات والاختلافات التي كادت أن تشكل عناوين هدم كبرى في مفاصل الثورة التونسية<sup>1</sup>.

فالمجتمع المدني هو صاحب الدور الوسيط ورمانة الميزان في عملية الانتقال الديمقراطي، فالانفجار غير المسبوق ذي التراكمات التصاعدية والمطالب التغييرية التي اجتاحت المجتمع التونسي، كانت تحتاج لمجتمع مدني قادر على استيعاب حركة الاحتجاج في الشارع، وتنظيم الطوفان المطلبي الذي عم البلاد، والضغط على النظام من أجل الاستجابة له، والعمل على تنظيم حالة الغليان في الشارع، حتى لا يتحول الانفجار إلى أعمال عنف تكسب النظام الشرعية وتبرر قمعه للثورة.

ولقد شكل المجتمع المدني في تونس حائط الصد الأول في الصدام مع النظام القديم طيلة سنوات حكمه، وعلى رأسها النقابات العمالية، والذي يعتبر الاتحاد العام للشغل أكبر هذه النقابات وأكثرها تأثيراً في الحياة السياسية والمجتمعية، وله باع طويل في تنظيم الاحتجاجات والاعتصام والمطالبة بحقوق العمال والوقوف على تجاوزات النظام، وكان أشهر تحركاته ما عرف بانتفاضة الخبز عام (1989).

وعلى الرغم من أن الاتحاد العام للشغل لم يدع للخروج، ولم يحشد للثورة التونسية، إلا أنه كان من أوائل الملتحقين بركب المطالب التي خرج ينادي بها الشباب، وشكّل صداً منيعاً

<sup>1</sup> حبيب، سهيل: الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012/ص425\_495

للحركة الثورية، وصوتاً مسموعاً لمطالبها، وكان له دور كبير في تفعيل حركة الشارع وتنظيمها جنباً إلى جنب مع باقي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وبقيت منظمات المجتمع المدني فاعلة في كل مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي وكان لها دور كبير في تقريب وجهات النظر ما بين النخب السياسية، والضغط لتحقيق مصلحة البلاد على مصالح الأحزاب، حيث كانت جزءاً أساسياً من تركيبة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، ووقفت على جميع مخرجات وقرارات هذه الهيئة بما فيها اختيار القانون الانتخابي ووضع القواعد التي جرت على أساسها انتخابات المجلس التأسيسي.

ولقد كانت لهذه المنظمات دور في الحراك الديمقراطي، وفي ضبط إيقاع العملية الانتخابية وعامل من عوامل نجاحها، وذلك نتيجة الدور الذي لعبته في توعية المواطنين بأهمية مشاركتهم في الانتخابات، وأهمية اختيار المرشحين وفق برامجهم السياسية لضمان وصول الشخص المناسب للمجلس، كذلك مراقبة أي تجاوزات قد تمس بنزاهة وفاعلية الانتخابات، وكان من أهمها منظمة أنا يقظ التي تأسست عام (2011) وعملت على مراقبة انتخابات المجلس التأسيسي والوقوف على سلامة مجرياتها<sup>1</sup>.

بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وعملت على مراقبة تمويل حملات المرشحين وكذلك تمويل الأحزاب السياسية، للتأكد من سلامة ذممهم المالية وعدم تلقيهم دعم من الخارج، لأن تمويل الأحزاب يعد خطراً يهدد نزاهة وفاعلية العملية الانتخابية، وعدم السماح لعودة شراء الأصوات واستخدام المال السياسي في حسم نتيجة الانتخابات<sup>2</sup>.

وبقيت منظمات المجتمع المدني حارسة لمسار التحول الديمقراطي تراقب عن كثب كل تطور يطرأ على الساحة السياسية، ومصحة لأي انحرافات قد تعرقل وتيرة تقدم الإصلاح السياسي، حيث اعترضت هذه المنظمات على عمل حكومة (الترويكا) عدة مرات، ووقفت عند العديد من الإخفاقات والسياسات التي انتهجتها الحكومة في محاولة لتصحيح مسارها.

<sup>1</sup> ميجري، زينة: الانتخابات والمجتمع المدني، 2011.

<https://billkamchaiwatch.wordpress.com/2013/04/278>

<sup>2</sup> المرجع السابق

وعندما تصاعدت الخلافات ما بين الأحزاب السياسية وكادت البلاد تتجر نحو أتون الصراع والعنف السياسي والمجتمعي، خاصة بعد اغتيال السياسي (شكري بلعيم)، والذي فجر بركان الغضب لدى الأحزاب السياسية، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في إدارة حوار سياسي ومجتمعي شامل، جمعت فرقاء العمل السياسي على طاولة مفاوضات واحدة بهدف إخراج البلاد من المأزق الحاصل، وتجنيد البلاد حرباً أهلية، وبالفعل نجحت هذه المنظمات والتي عرفت (بالرباعي) من وضع خطة طريق لحل الخلافات والوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتحل الأزمة القائمة، والتي نتج عنها تنازل حركة النهضة عن الحكومة وتشكيل حكومة كفاءات برئاسة مهدي جمعة، على أن تقبل به جميع الأطراف، وتكون مهمته الأساسية رعاية كتابة الدستور، والتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية وفق الدستور الجديد<sup>1</sup>.

### خلاصة مقارنة

بعد نجاح ثورة كل من مصر وتونس في إسقاط رأس أنظمتها السلطوية ودخولها مرحلة التحديث السياسي للدولة والمجتمع، كان لا بد من تحويل المعايير الديمقراطية إلى واقع ملموس من خلال وضع القاعدة المؤسسية للدولة، وإدخال إصلاحات اجتماعية قادرة على تكييف المجتمع مع الظروف والقواعد الديمقراطية الجديدة، لتتفق مع التحولات العميقة التي تحدثها عمليات التحول السياسي.

في مصر ما بعد الثورة شهدت حالة من الانقسامات الطائفية والقبلية التي حركت سكونها سقوط النظام السلطوي وأعيد تعريفها بعد ظهور مجموعة من القيم كانت غائبة بفعل الممارسات القمعية وعلى رأسها الحرية التي فتحت المجال أمام جميع فئات المجتمع للمطالبة بحقوقها، مما خلق اختلالات مجتمعية وانقسامات طائفية وقبلية توفرت شروط عملت على تغذيتها، فالمجتمع المصري كان قابل للاختراق الطائفي نتيجة الاختلاف في الرؤية والمصالح بين أبناء المجتمع.

<sup>1</sup> الجزيرة نت. الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس. نوبل للسلام. 2015.

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

فالنظام المصري السابق فشل في تعزيز دور القانون في تنظيم العلاقات الاجتماعية، ولم يسعى لتمديد المجتمع من خلال فتح المجال لظهور المنظمات الاجتماعية والسياسية، بل عمل على إضعاف المجتمع من خلال تأجيج الصراعات الطائفية والقبلية التي تمدد بالقوة للبقاء، فهو نظام يعتاش على الخلافات وتغذية النزعات الطائفية، ويحمي وجوده بالعصبية بدل الشرعية الديمقراطية، وما شهدته مصر من تعصب وصراعات ما بعد الثورة، ما هو إلا إرث لممارسات النظام، والاستثمار الطائفي الذي انتهجه في تطويع واستغلال هذه الفئات.

بقيت النزاعات الطائفية قائمة في المجتمع المصري في ظل تجاهل النظام لكل وسائل التحديث، وزادت حدة الصراعات فيما بينها، حيث أظهرت الانتخابات التي شهدتها المرحلة الانتقالية الوجه السياسي للطائفية والقبلية، وكيف ساهمت بشكل كبير في التأثير على العملية الانتخابية، وكيف لعبت الانتخابات في زيادة الصراع على السلطة، في ظل تزايد المخاوف لدى الأقليات من سيطرة الأغلبية على الحكم.

في تونس كان العامل الطائفي والقبلي ذو تأثير أقل حدة من مصر، فالمجتمع التونسي نوعاً ما أكثر تجانساً، وبناءه التقليدية تعرضت لعمليات صهر بفعل التحديث والتمدين الذي تعرض له المجتمع التونسي في مراحل المختلفة، والذي أضعف بشكل كبير الولاءات القبلية، من خلال إحلال القانون الذي يساوي بين أفراد المجتمع محل قانون القبيلة، وبناء مؤسسات اجتماعية وسياسية حافظت على تماسك الدولة وأضعفت من سيطرة القبيلة عليها.

فالمجتمع التونسي له باع طويل في العمل المدني والسياسي، والمنظمات المدنية تنشط منذ زمن الاحتلال الفرنسي، كما أن الصراع ما بين النخب كان على المصالح السياسية التي عبرت عنها من خلال أحزاب سياسية تنافست فيما بينها وتمايزت بالأفكار والأيدلوجيات، بعيداً عن أي صراع طائفي أو قبلي، وهو ما صبغ العملية الانتخابية بصبغة سياسية، وجعل محور التنافس هي المصالح، والصراع صراع سياسي بامتياز لذا لم تشكل العملية الانتخابية حالة من الخلاف والانقسام المجتمعي وبقي الصراع محصوراً ما بين الأحزاب السياسية، حالها حال جميع الدول التي تنشُد إقامة نظام ديمقراطي مدني.

## الفصل الخامس

# غياب الاستقرار الأمني ومخاطر العنف السياسي

## الفصل الخامس

### غياب الاستقرار الأمني ومخاطر العنف السياسي

يعتبر الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي أحد سمات المراحل الانتقالية، فهو انعكاس لحجم التعقيدات التي تعيشها البلاد خلال هذه المرحلة، وما يترتب على انهيار النظام العام في الدولة من انتشار للجريمة وغياب الأمن، والضرر الذي يلحق بالممتلكات والأشخاص، وحالة الفوضى العامة التي تزداد كلما طالت المرحلة الانتقالية، وما يترتب عليه من تأزم في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا تعتبر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وليدة مرحلة التحول الديمقراطي، بل هي تراكمات تعرّت بفعل سقوط الأنظمة السلطوية، وعدم وجود حلول جذرية وسريعة في ظل ارتفاع سقف توقعات الشعوب بإيجاد حلول نوعية للمشاكل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن تأخر تطبيقها يصيب الشعب بالإحباط والشعور "بالحرمان النسبي"<sup>1</sup> الناتج عن التفاوت ما بين القيم المشروعة التي يجب الحصول عليها وما بين القيم المدركة في الواقع، مما يفقدهم الثقة في إحداث التغييرات المطلوبة<sup>2</sup>، ويشكل دافعاً لممارسة العنف واستخدام الشارع كوسيلة ضغط على النظام لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية التي رفعتها الثورات كشعارات لمرحلة التحول السياسي.

فما بعد الثورة ينهار النظام السياسي وتسود حالة من غياب السلطة والقانون، ويصبح المشهد العام أكثر ضبابية بسبب حالة عدم اليقين بمخرجات المرحلة، كون انهيار النظم السياسية لا يفضي إلى بدائل واضحة، كما أن تسارع التغييرات الهيكلية بصورة يصبح من الصعب التعامل معها، وتفقد الدولة قدرتها على مجاراة هذه التغييرات وإيجاد حلول لكل ما يطرأ من

---

<sup>1</sup> نظرية الحرمان النسبي: هي نظرية وضعها الاستاذ جور والذي دمج الكبت الاقتصادي بالسياسي لتفسير أسباب العصيان على السلطة والشعور بالحرمان النسبي راجع لاتساع الفجوة بين الامكانيات والتوقعات أي اتساع الفجوة ما بين ما هو متوقع وما يمكن الحصول عليه والذي يؤدي إلى اتخاذ طريق العنف والثورة ضد السلطة

<sup>2</sup> الشيمي نبيل: العنف السياسي في العالم العربي: دواعيه وتداعياته الحوار المتمدد 2010،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970>

مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية، هذا بالإضافة للصراع السياسي الذي ينشأ ما بين مراكز القوى السياسية، وعدم القدرة على حسم هذا الخلاف والصراع على السلطة في ظل عدم توفر آليات آنية لترتيب الوضع السياسي.

كما أن زيادة حدة الصراع ما بين مراكز القوى السياسية يؤدي إلى نفور شعبي من مفاهيم الديمقراطية، ويجعله ينظر بسلبية لفكرة التعددية السياسية وحالة الاختلاف التي تساهم في زيادة الصراعات وزعزعة الاستقرار في مرحلة التحول، وقد يؤدي إلى تغيير أولويات الشعوب نحو تحقيق الأمن والحفاظ على تماسك المجتمع، فمع زيادة الفوضى وأعمال العنف المجتمعي والتصارع السياسي، يصاحبه شعور بعدم جدوى الخيارات الديمقراطية، ويصبح التفكير بالحرية كمخرج للديمقراطية مطلب ثانوي أمام تصاعد الأزمات.

### الوضع الأمني في البلاد العربية في المراحل الانتقالية

إن حالة التغيير التي مرت بها البلاد العربية كشفت عن حجم المشاكل والأزمات التي كانت تعاني منها في ظل الأنظمة السابقة، والتي شكلت عائقاً أمام إجراء عمليات تغيير جذرية بسبب هشاشة الحالة المؤسسية بما فيها الأمنية، بعد أن عرّت الثورات العربية هذه الأجهزة وكشفت عن عمق الغضب الشعبي تجاهها، واستهدافها بقوة مع بداية الأحداث مما تسبب في انهيارها بسرعة.

كان لانهار النظام العام وتآكل المؤسسات الأمنية أثر كبير على الاستقرار المجتمعي بسبب الانفلات الأمني وانتشار البلطجة والسرقات، كما أن تنامي مدركات التهديد بين المواطنين دفع الأطراف الاجتماعية (الطائفية الإثنية والقبلية) إلى تشكيل قوى تحمل السلاح لحفظ الأمن في مناطقها، فكان لاتساع رقعة التصدعات في مؤسسات الدولة دور في تكوين هياكل أمنية موازية سيطرت على بعض المناطق، وأصبحت خارجة عن سلطة الدولة مما أضعف دورها في حفظ النظام والأمن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الصايغ، يزيد: معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية. مركز كارنغي. 2016،

<http://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-pub-63155>

وأصبحت البلاد العربية بين فكي الفوضى الأمنية وانتشار أعمال العنف والجريمة، وبين تزايد التكوينات الأمنية الخارجة عن القانون، والتي لعبت دور كبير في زعزعة أمن البلاد خلال المراحل الانتقالية، كما أثرت على الاستقرار الأمني والسياسي، والذي انعكس بدوره على الوضع الاقتصادي الذي شهد حالة من الترددي خاصة بعد تزايد التهديدات الأمنية التي أضرت بالقطاعات الاقتصادية على رأسها السياحة.

على ضوء التجربتين المصرية والتونسية ناقش هذا الفصل الحالة الأمنية في كلا البلدين، ومدى تأثيرها على مسار التحول الديمقراطي، وكيف ساهمت في إفشال وتعثر الانتقال نحو أنظمة ديمقراطية، وجعلت الآليات الديمقراطية غير مجدية في التعامل مع الوضع الأمني والعنف السياسي المتأزم، حيث فشلت الثورة في إحداث تغييرات شاملة على مؤسسات الدولة، وخاصة الأمنية منها بسبب التعقيدات التي تتحكم بعملية هيكلية هذه الأجهزة، وأظهرت فشل الانتخابات في إفران أنظمة قادرة على التعامل مع مجمل هذه الأزمات بفاعلية، مما أظهرها بمظهر العاجز الغير قادرة على التعامل مع ملفات المرحلة.

### الانفلات الأمني في مصر ودوره في إفشال آليات الانتقال الديمقراطي

لم يكن اختيار يوم 25 يناير كموعداً لانطلاق الثورة المصرية من باب المصادفة، بل تم اختيار يوم الاحتفال بعيد الشرطة المصرية ليكون يوم غضب شعبي عارم على ممارسات الأجهزة الأمنية، هذه الأجهزة التي أمعنت في إذلال المصريين، ووصلت تجاوزاتها حد اللامقبول خاصة بعد قتل الشاب المصري خالد سعيد داخل أحد أقسام الشرطة تحت التعذيب، وتلاه السيد بلال بعد اتهامه بتفجير كنيسة القديسين<sup>1</sup>.

خرجت جموع غفيرة من مريدي التغيير معلنة انتهاء عهد الاستبداد والظلم الممارس على يد الشرطة، ومع ردة الفعل العنيفة لأجهزة الأمن وسقوط عدد من القتلى<sup>2</sup>، ازدادت حدة

<sup>1</sup> موقع العربية. تعذيب أفضل للموت اثار الرأي العام المصري. 2012  
<http://arabic.irib.ir/component/report/?view=item&cat>

<sup>2</sup> المصري. كسر احدث ثورة يناير 2016.  
<http://www.masry-now.com/features/hawadess/1139--25-2011.html>

الغضب لدى المتظاهرين والذي ترجم على شكل هجوم عنيف على أقسام الشرطة، انهارت على إثرها قدرة قوات الأمن على المقاومة، وتم اتخاذ قرار من قبل وزارة الداخلية بإفراغ أقسام الشرطة من أفراد الأمن والانسحاب من الشارع تاركة البلاد تحت لهيب الفوضى والانفلات الأمني<sup>1</sup>.

كان اتخاذ قرار الانسحاب من المشهد في حينها، محاولة من الداخلية لإفشال الثورة، ظناً منها أن إغراق البلاد بالفوضى سوف يكون ورقة رابحة في تحريك الشارع ضد الثورة والثوار، وتأليب الرأي العام ضدهم، إلا أن الثوار بمساعدة المواطنين استطاعوا ملء الفراغ الأمني، وتشكيل لجان شعبية في الأحياء المصرية لحماية الأشخاص والممتلكات واعتداء الخارجين عن القانون، ونجحت الثورة واستطاعت تخطي تحدي الفوضى التي أراقتها الداخلية<sup>2</sup>.

لم يكن إفراغ الأقسام والانسحاب من الشارع ردة الفعل الوحيدة لوزارة الداخلية، بل كان الأخطر هو فتح السجون مستغلة حالة الفوضى الحاصلة، حيث تم تهريب حوالي 35 ألف من المجرمين الجنائيين، وتركهم يعيشون فساداً في البلاد، مما تسبب في ارتفاع مستوى الجريمة في الشارع المصري والاعتداءات التي أصبحت تجري في وضوح النهار دون عقاب في ظل حالة الشلل التي أصابت مؤسسة الأمن، وازدياد خطر البلطجية الذين أصبحوا أحد أيدي النظام القديم وتم استخدامهم لترويع المواطنين وإحداث البلبلة والفوضى خلال المرحلة الانتقالية<sup>3</sup>.

### مظاهر الانفلات الأمني وأثره على الوضع العام في البلاد

زادت حالة القلق بين المصريين من الوضع الذي وصلت إليه البلاد، وبدأ الأمر وكان الثورة تحولت إلى أداة لنشر الفوضى بعد أن تضاعفت معدلات الجريمة والسراقات والقتل، والتي

<sup>1</sup> حمودة حسين: أسباب انهيار أجهزة وزارة الداخلية في أحداث ثورة 25 يناير. الخيرية..2011، <http://www.alkhabarya.com/the-rea>

<sup>2</sup> الوفد. "اللجان الشعبية"... ملاحم وطنية صنعت طوق النجاة لثورة يناير. 2016. <http://m.alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82>

<sup>3</sup> حماد ريهام: من فتح السجون المصرية. مصر العربية. 2014، <http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D>

وصلت نسبتها ما بعد الثورة إلى 130% حسب تقرير قطاع مصلحة الأمن العام<sup>1</sup>، أضف إلى ذلك أن الفرصة أصبحت ساحة لتجار السلاح والمخدرات لتتسبب أعمالهم غير المشروعة، وتم تهريب كمية كبيرة من الأسلحة عبر الحدود خاصة الليبية التي أصبحت شبه مفتوحة بعد الثورة مع انهيار الأجهزة الأمنية وانشغال الجيش في فرض الأمن داخل المدن، ففوضى السلاح أصبحت من أبرز مظاهر الانفلات الأمني، والذي انتشر بين السكان بشكل كبير سواء السلاح المهرب أو حتى السلاح الذي تم سرقة من الأقسام يوم 28 يناير أثناء الثورة، هذا عدا عن الأسلحة المصنعة محليا في ظل غياب الرقابة الحكومية<sup>2</sup>.

حالة الانفلات الأمني وارتفاع معدل الجريمة داخل المجتمع المصري كان له انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة لحالة الخوف والفوضى السائدة في المجتمع بفعل جرائم القتل والسرقات، إلا أن الأثر الأكبر كان على الوضع الاقتصادي، فاليئة العامة للبلاد أصبحت غير آمنة للاستثمار، فمن الطبيعي في ظل هذا المناخ المشبع بالانشقاقات والخلافات السياسية، والتدهور الأمني أن يحجم المستثمرين عن ضخ أموالهم في مشاريع جديدة، كذلك انهيار قطاع السياحة الذي كان يستوعب 3 ملايين عامل، فحياة السياح أصبحت في خطر مما دفعهم لمغادرة البلاد وعليه انخفضت السياحة بعد الثورة إلى ما نسبته 46.3%<sup>3</sup>.

فبالإضافة للانفلات الأمني صاحب الثورة حركة غير منضبطة للمطالب الفئوية، من أحزاب وعمال، وبدأت كل فئة مجتمعية تضغط باتجاه الوصول إلى مطالبها مستغلة حرية التعبير التي فرضتها الثورة المصرية كواقع في الحياة الاجتماعية والسياسية، فزادت الاعتصامات والاحتجاجات والتي بلغت في عام (2012) من 40 إلى 60 احتجاج يومياً في

<sup>1</sup> جريدة الشعب: نتائج أحداث العنف: معدلات الجريمة ترتفع إلى 130%.. 171 شهيدا من رجال الداخلية .. و 23 حالة اغتصاب في يومين، 2013، <http://www.elshaab.org/news/53561>

<sup>2</sup> شينكر ديفيد: التداعيات الثورية: مصر تواجه تحديات أمنية مبكرة معهد واشنطن. 2012، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/revolutionary-fallout-egypt-faces-challenges-early-security>

<sup>3</sup> العيسوي براهيم: الاقتصاد المصري وتفاقم الاختلالات المزمنة مركز الجزيرة للدراسات. 2012. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442165141127565.html>

كافة المواقع الصناعية والانتاجية والخدمية<sup>1</sup>، وذلك راجع لمغايرة المناخ ما بعد الثورة عما كان عليه في عهد النظام السابق، حيث انتهى زمن تكميم الأفواه، وانكسر حاجز الخوف الذي كان يحول بين المجتمع وبين المطالبة بحقوقه، ووجد المصريون في الثورة متنفساً للتعبير عن آرائهم، إلا أن تزايد الاعتصام والإضرابات في القطاعات المختلفة بدأت تعطل حركة الإنتاج، وتؤثر على الوضع العام في البلاد وتحدث شللاً في العديد من المجالات العامة والخاصة.

كذلك كان من انعكاسات الثورة على الحياة السياسية هو الانفتاح على العمل السياسي من قبل المصريين، الذين أعادت لهم الثورة الثقة بقدرتهم على التغيير، وعلى أهمية دورهم في تشكيل مستقبلهم، ومدى الحاجة للتكثف من خلال منظمات سياسية واجتماعية تملك أدوات الضغط الملائمة لتحقيق مطالبها بطرق سياسية، فظهرت العديد من الأحزاب والتشكيلات السياسية التي تحمل كل منها رؤية لكيفية إدارة المرحلة الانتقالية، فاختلفت فيما بينها حول برامج المرحلة، وبدأت تشهد المرحلة حالة من الصراعات ما بين النخب السياسية.

في ظل هذه الظروف والأزمات جاء استفتاء مارس الذي أعلنت عنه القوات المسلحة من أجل تعديل دستور 1972، وهو الاستفتاء الذي شحنت فئات المجتمع ضد بعضها البعض، بعد الخلاف حول التعديلات وكيفية إجرائها، وبدأ واضحاً الجدل داخل المجتمع ما بين مؤيد ومعارض<sup>2</sup>، وكانت أول محطة ديمقراطية أُلقت بأعباء خلافية شكلت منعطف في العلاقة ما بين النخب، وجعلتها تفقد الثقة في بعضها البعض، وبدأ كل طرف ينظر للأخر على أنه دخيل على الثورة ويسعى لفرض تصوره على المرحلة الانتقالية.

من ثم جاءت الانتخابات البرلمانية في ظل خلاف اجتماعي وسياسي حاد، وقبل وضع الوثيقة الدستورية القادرة على تحديد العلاقة ما بين مراكز القوى، وهو ما جعل من الانتخابات أداة شحنت للانقسام الدائر داخل المجتمع، كما أنها كشفت عن ضعف تمثيل الأحزاب المدنية،

<sup>1</sup> عبد الحفيظ، محمود: الاحتجاجات الفئوية في مصر: تحدي الحكومات والرؤساء، العربية، 2014، <http://studies.alarabiya.net/hot-issues>

<sup>2</sup> عفان محمد: ما هي الدروس المستفادة من فشل الانتقال الديمقراطي في مصر الشرق. 2016. <http://www.sharqforum.org/2016/0>

ومكنت التيارات الإسلامية من السيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان وهو ما أعطى تصوراً بأن الأحزاب الدينية بدأت تمسك بالمرحلة الانتقالية وبدا الخوف من تهميش باقي أطراف العمل السياسي مما أعطى العلاقة بين النخب بعد جديد وتصاعدت حالة العداء فيما بينها.

### البرلمان المصري وتحدي الوضع الأمني

لم تكن الخلافات بين النخب السياسية الدافع الوحيد لحالة العنف التي شهدتها المرحلة الانتقالية، بل كان للانفلات الأمني انعكاس مباشر على حالة الاستقرار السياسي، فالأحداث الأمنية عادة ما كان يتبعها توتر سياسي واجتماعي فهي تعمل على تغذية حالة الغضب الشعبي ضد النظام وأجهزة الدولة، فبعد الانتخابات البرلمانية زادت حدة الانفلات الأمني والسطو المسلح على البنوك والمحلات التجارية، إلى أن هز المجتمع المصري حادثة إستاد بورسعيد، أو ما عرفت (بمذبحة بورسعيد) بعد أن شن مشجعين النادي المصري هجوماً بالأسلحة البيضاء على لاعبي ومشجعي النادي الأهلي، راح ضحية الحادث 75 قتيلاً من شباب الترس أهلاوي تحت نظر وسمع أجهزة الأمن، التي لم تحرك ساكنة حيال منع هذه المجزرة أو التخفيف من حجم القتل والعنف<sup>1</sup>.

ما حدث في بورسعيد قد لا يكون حدثاً مدبراً بتفاصيله، لكن جرى افتعال العديد من الأحداث التي ساهمت في تشويه النادي الأهلي، وحشد مشجعي المصري ضدهم، مثل رفع لافتات تهين أهالي بورسعيد من قبل مشجعي النادي الأهلي، بحيث توفرت مجموعة من العوامل دفعت باتجاه حدوث هذه المذبحة، وساهمت أجهزة الأمن في زيادة حجم المأساة من خلال سماحها للجماهير بالدخول مجاناً بدون تفتيش، مما أعطى الفرصة لتهديب كميات كبيرة من السلاح الأبيض، كذلك وقوفها موقف المتفرج من عملية القتل، فالواضح أن الحدث كان يهدف إلى إحداث فوضى في الشارع المصري ودفع النادي الأهلي وجماهيره العريضة للشارع،

<sup>1</sup> المما - بوك محمد - ود: تفاصيل مذبحة بورسعيد اليوم السابع 2012،

<http://www.youm7.com/story/2012/3/15/%D8%AA%D9%8>

وتحميل الثورة والمرحلة الانتقالية تبعات ما حدث، مما خلق تحدي جديد أمام مجلس الشعب المنتخب<sup>1</sup>.

فأحداث بورسعيد خلقت فراغاً أمني أعطى للمجلس العسكري صلاحيات مكنته من مواجهة مجلس الشعب، واستطاعت خلق رأي عام غاضب على القوى الثورية، وراح المزاج العام باتجاه التمسك بالمؤسسة العسكرية كخيار للمرحلة الحالية، وملاً لتحقيق الاستقرار يجب أن يتقدم على الخيارات الديمقراطية، كما كان للقوى الثورية والأحزاب السياسية ردة فعل على ما حدث، حيث دعت تحالف الشعب الاشتراكي، وائتلاف شباب الثورة وشباب 6 أبريل، إلى الخروج في مسيرات ومظاهرات يشارك فيها جميع فئات المجتمع والاعتصام أمام مجلس الشعب لإجباره على اتخاذ إجراءات فورية تجاه الجناة، ومطالبته بتحمل مسؤولياته أمام الشعب الذي انتخبه<sup>2</sup>.

### تأزم الوضع الأمني بعد الانتخابات الرئاسية ودوره في إضعاف النظام

بقي الواقع المصري يعيش حالة من الاضطراب وتذبذب الأحداث، إلى أن جرت الانتخابات الرئاسية، التي فاز فيها مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) على نظيره (أحمد شفيق) رئيس الوزراء في عهد (حسني مبارك)، وبقيت البلاد تحت ضغط توالي الأحداث الأمنية التي شكلت جملة تحديات أمام النظام الجديد.

فبعد شهر من تولي الرئيس (محمد مرسي) الرئاسة وقعت العديد من الأحداث الأمنية التي خلقت مشهداً جديداً ينطوي على تحديات لا تقل خطورة على الوضع السابق، ففي 15 حزيران (2012) قتل 16 مجند مصري على الحدود المصرية في سيناء، ولم تعرف هوية من

<sup>1</sup> جريدة الاهرام. القوى السياسية تؤكد وجود مؤامرة مدبرة وتطالب باقالة الحكومة. 2012.  
<http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mas>

<sup>2</sup> الاهرام. قوة ثورية تدعو إلى اعتصام مفتوح أمام مجلس الشعب. 2012.  
<http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/129154.aspx>

قاموا بالهجوم، الذين تم قتلهم على يد الجيش الإسرائيلي بعد محاولتهم الفرار نحو الأراضي الفلسطينية<sup>1</sup>.

تكرر حادث الاعتداء على الجنود المصريين في سيناء بعد أن قامت مجموعة مسلحة لم تكشف عن هويتها باختطاف جنود مصريين وإخفائهم، وفشل الجيش المصري في العثور عليهم واستعادتهم، وفي المقابل رفضت الرئاسة التعامل مع الحادثة بردة فعل عنيفة، بل فضلت الدخول في حوار مع رؤساء القبائل وطلب مساعدتهم في العثور على الجنود، إلى أن تم إطلاق سراحهم دون الوصول للخطافين أو معاقبتهم<sup>2</sup>.

فمع تشتت انتباه الجيش نحو التطورات السياسية وارتخاء القبضة الأمنية، نشطت في سيناء مجموعات مسلحة نسبت نفسها إلى تنظيم القاعدة وبدأت تشن عمليات ضد الجيش المصري، وهو ما أخرج الرئيس مرسي وعرضه للمساءلة أمام الرأي العام، حيث أظهرت هذه الأحداث النظام المصري بمظهر العاجز الغير قادر على إدارة الأزمات والتعامل معها بآليات فعّالة، فالتحديات التي تمر بها البلاد تحتاج إلى قبضة أمنية تعيد لها استقرارها، فمجمال الأحداث التي مرت بها مصر والفشل في التعاطي معها بفاعلية، خلق تصوراً لدى أفراد المجتمع أن الانتخابات جاءت بنظام بات يوصف بمرتعش الأيدي، ووصف الرئيس مرسي بالرجل الضعيف والمهزوز لعدم قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة في الوقت المناسب.

وعلى وقع هذه الأحداث الدامية لم يهدأ الشارع المصري وبدأ يعج بالمظاهرات من جديد، وأصبحت الاعتصام والاحتجاجات هي سمة الشارع العامة وبقيت حركة الأحزاب والنقابات نشطة، كما كانت لذكرى الأحداث التي مرت بها الثورة، وما تبعها من مناسبات سياسية دور في تغذية حالة العنف في الشارع، ففي ذكرى ما يعرف بحادثة "شارع محمد محمود" خرج الثوار لإحياء ذكرى شهداء الحادثة الذين سقطوا على يد الجيش المصري بعد ثورة 25 يناير، فتصدت قوات الأمن بعنف للمتظاهرين، مما تسبب في وقوع قتلى وجرحى،

<sup>1</sup> خليفة شعبان: عشرة كوارث هزت مصر في عهد مرسي. النهار. 2013،

<http://www.alnaharegypt.com/t~129649>

<sup>2</sup> المرجع السابق

كان للحادثة دلالة سياسية كبيرة عند الثوار، بحيث خلقت انطباع عام في الشارع المصري أن العقلية الأمنية لم تتغير، وأن لا جديد طرأ على سلوك الأجهزة الأمنية في ظل النظام الجديد، فما زالت القوة هي لغة التعامل مع الشارع<sup>1</sup>.

تصاعدت حدة العنف بين الأحزاب السياسية، وأعلنت عن اعتصام أمام قصر الاتحادية، بعد الإعلانات الدستورية التي أقرها الرئيس (محمد مرسي) من أجل تحصين لجنة كتابة الدستور، وتسبب هذا الاعتصام بحدوث مواجهات ما بين أنصار التيار الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين وبين الأحزاب المعارضة، راح ضحيته 9 من المتظاهرين، حيث تم استغلال حالة الفوضى والاشتباكات الحاصلة، وقام مجهولون بإطلاق نار عشوائي تسبب في سقوط ضحايا من الطرفين، لم تهدأ الأوضاع، بل تصاعدت حدة الخلاف إلى أن حشدت المعارضة لأكبر مظاهرة في ميدان التحرير في 30 يونيو، انتهت بانقلاب عسكري على أول رئيس منتخب، قاده وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي تحت ذريعة حفظ الأمن ومنع حرب أهلية كانت تلوح في الأفق، وبذلك عادت مصر لنقطة الصفر بعد انهيار مسار تحولها الديمقراطي، وارتداده لنظام عسكري أكثر سلطوية.

وعليه لم يتلمس المجتمع المصري التغيير، ولم تتحسن أوضاعه الأمنية والاقتصادية والسياسية حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد، وأن الانتخابات لم تستطع إحداث نقلة نحو الديمقراطية، ولم تؤثر على حياة المواطن العادي بل على العكس ظهرت جملة تحديات وأزمات جعلت المواطن المصري غير مبالي بالأحداث السياسية، وبات همه منصباً على عودة الاستقرار والحفاظ على أمنه، وتوفير احتياجاته التي بدأت تشح من الأسواق وتشل حركته، مثل أزمة اختفاء البنزين والسولار من محطات الوقود، كذلك الانقطاع المتكرر للكهرباء والماء، كلها عوامل جعلت الشارع المصري يشعر بخيبة أمل من الثورة ومن إفرازاتها، وعلى رأسها الآليات الديمقراطية التي لم تستطع خلق حالة من الاستقرار السياسي والأمني.

<sup>1</sup> الشريف محمد: تعرف على أحداث محمد محمود الأولى والثانية. 2014.

<http://old.dotmsr.com/ar/101/11/130503>

كما أن الأسلوب الإصلاحى الذى انتهجه النظام الجديد ومحاولته عدم الاصطدام مع أجهزة الدولة، للحفاظ على تماسكها ومنعها من الانهيار، أعطى الأجهزة الأمنية الفرصة لإعادة ترتيب أمورها، وتشكيل مقاومة قوية تجاه أي إصلاحات لقطاع الأمن، وفتح المجال لقوى الثورة المضادة للعمل على إفشال العملية الإصلاحية ورفضها الخضوع لرقابة النظام السياسى، وظهرت حالة من عدم الانسجام ما بين مؤسسة الرئاسة وأجهزة الدولة المختلفة، التى رفضت التعاون مع كل ما هو خارج منظومة النظام السابق<sup>1</sup>، هذا بالإضافة للإعلام الذى عمل على تأليب الجماهير ضد الرئيس المنتخب، وعمل على إبراز سلبيات المرحلة بشكل كبير، والتركيز على الأزمات وتضخيمها، حتى تشكلت كتلة جماهيرية ضخمة بدأت تطالب بتتحي رئيس الدولة، واتهمته بالضعف وأنه غير مناسب لإدارة المرحلة، وراح البعض يطالب المؤسسة العسكرية بالعودة لتولى أمور البلاد، واستعادة حالة الاستقرار المفقودة، ومحو نتائج جميع المحطات الانتخابية التى مرت بها البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

### دور الإعلام فى تضخيم الأزمات وزيادة حدة العنف السياسى

يبرز دور الإعلام كأحد أهم العناصر المغذية لحالة العنف السياسى والصراعات السياسية فى مراحل الانتقال الديمقراطى، ففي مصر لعب الإعلام دور المدافع عن حقوق كان يتجاهلها أبان حكم نظام حسنى مبارك، وأصبحت قضايا الشرعية والحقوق السياسية، اللعبة الإعلامية التى استطاعت من خلالها تحريك الجماهير ضد النظم، وتجاهل ضخامة التغييرات التى حدثت والتركيز على سلبيات وتبعات هذه التغييرات، حيث أثبتت مرحلة التحول التى مرت بها مصر أن من يملك الإعلام والموارد ولديه القدرة على تسويق خطابه، يمكنه أن يكون أحد العوامل المحركة للمشهد السياسى، وقادر على أن يبرز العنف ويصوغ مبرراته ويدافع عنه أمام الجمهور المحلى والدولى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الصايغ يزيد: معضلات الإصلاح: ضبط الأمن فى المراحل الانتقالية فى الدول العربية. مرجع سابق

<sup>2</sup> قبلى ادم: رؤية نظرية حول العنف السياسى مركز نماء للبحوث. 2015.

<http://192.158.13.3/nama2015/ActivitieDatials.aspx?id=30596>

ساهمت سيطرة رجال الأعمال على المنابر الإعلامية المصرية في تشويه حالة التغيير التي كانت تعيشها مصر، بداية من الطعن في أهداف من خرجوا في ثورة 25 يناير واتهامهم بالعمالة والارتباط بالأجندات الخارجية<sup>1</sup>، وحتى بعد نجاح الثورة بقي الإعلام يلعب دوراً كبيراً في تعبئة الشارع المصري، بحيث انتقل من دوره في التنقيف والتوعية إلى التحريض والتشويه، والذي كان له أثر كبير في زيادة حدة الاستقطاب داخل المجتمع، وبث سموم الفتنة بين أبناء الشعب الواحد من خلال تقسيمهم إلى إخوان وعلمانيين ويساريين، وظهور مصطلح الأخونة للدولة المصرية، والذي ابتدعه الإعلام كناية عن سيطرة الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم في الدولة، وهو مصطلح أرادوا به تخويف باقي النخب المصرية، والذي قابله عند الإسلاميين مصطلح العلمانيين، كلها مصطلحات ظهرت لتقسيم الشعب على أساس فكري وأيديولوجي، وزرع بذرة الشقاق فيما بينها، والذي فجر الوضع السياسي وأتى على كل منجزات الثورة المصرية.

إن مهمة الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي هي تشكيل وعي سياسي لدى الجماهير حول طبيعة المرحلة، وخلق ثقافة سياسية حول النظام والوضع العام في البلاد، فهو الصوت الواصل ما بين الدولة والمجتمع، هنا تكمن أهمية وجود إعلام حر يقف على مسافة واحدة من الجميع، ويسعى إلى التقريب بين وجهات نظر كافة النخب، من أجل تدعيم الديمقراطية ونشر ثقافة المشاركة السياسية، حتى تتلاءم مع طبيعة النظام الديمقراطي، وتهيئة الظروف لحرية الرأي وتقبل الآخر والانفتاح على كافة فئات المجتمع، لتحقيق الوحدة الاجتماعية وإيجاد ثقافة مشتركة للمجتمع، إلا أن الإعلام المصري كان مستقطب ومنحاز في غالبيته للنظام القديم، وكان دوماً يسعى إلى تشويه حالة التغيير التي تمر بها البلاد<sup>2</sup>.

نجح الإعلام في ربط هذا الأزمات بالحالية الثورية التي تمر بها البلاد، وعمل على تحميل الثورة مسؤولية تلك المشاكل، وخلق شعور سلبي تجاه الثورة، فما حصل في مصر هو

<sup>1</sup> عبد الله رشاش: الإعلام المصري في خضم لثورة. مركز كارنغي للشرق الأوسط. 2014. <http://carnegie-mec.org/2014/07/16/ar-pub-56329>.

<sup>2</sup> فاروق، عبد الخالق: اقتصاديات الفساد في مصر. ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2011/ ص 45

إفساد للضمير الصحفي، واستخدام الأموال لشراء العصب الوجداني للأمة، حيث استطاع الإعلام المصري تجريف عقول الشعب، كما عمل على مسح وتزييف شخصيته من خلال المنابر الإعلامية التي اقتسمتها سلطة النظام القديم ورجال الأعمال، لتتكامل كلها في منظومة فساد واحدة مع باقي الأجهزة داخل الدولة<sup>1</sup>.

انحرف مسار الإعلام المصرية عن مهنيته وحياديته إزاء الأحداث التي شهدتها البلاد، وحاول بث الفتنة والشائعات، خاصة أثناء الترويج للانتخابات وتغطية العملية الانتخابية ونشر الأخبار الكاذبة، والتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية، كلها عوامل أضرت بفاعلية الانتخابات، وجرى تصويرها على أنها أداة لسيطرة التيار الإسلامي على الحكم، والتهويل من نتائج هذه الانتخابات، وحجم الدمار الذي سوف يلحق بالدولة، والذي ساهم بشكل كبير في رفض نتائج كل مخرج ديمقراطي.

من هنا يتضح حجم التحديات الناجمة عن تردي الأوضاع الأمنية ومدى انعكاسها على مؤسسات الدولة، والعراقيل التي تضعها أمام المؤسسات المنتخبة، فتخلق تحدي في التعامل مع متطلبات المرحلة، وتشل من قدرة النظام على تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يتسبب في تأزم الأوضاع الاجتماعية وزيادة الضغط الشعبي لتحقيق المطالب المعيشية، كلها أزمات تفقد النظام شرعية الأداء وتجعله عرضه للانهيال تحت ضغط الشارع.

لم يختلف الظرف الأمني في تونس عنه في مصر، فحالة الانفلات وتردي الأوضاع الأمنية كانت من مظاهر مرحلة التغيير في تونس، وهو ما خلق عثرات أمام مسار التحول الديمقراطي، وعرقل عملية البناء الذي بدأته تونس مبكراً بمؤسسات ديمقراطية عملت على وضع قواعد وأطر دستورية لنظام ديمقراطي، فالتحدي الأمني كان وما زال يشكل أكبر المخاطر على التجربة التونسية ومسارها التحولي.

<sup>1</sup> شاهين، عماد: محصلة التحركات الرهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر. 2013.

## الانفلات الأمني تحدي الانتقال الديمقراطي في تونس

ما إن سقط نظام بن علي حتى راح التونسيون يبحثون عن سبل تحقيق أهداف ثورتهم، ومحاولة النظر في المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي أثارها الثورة التونسية، وبدأ الجميع يتطلع إلى ما ستؤول إليه الأمور في البلاد، وكيف يمكن تخطي تبعات مرحلة بن علي والتعامل مع موروث نظامه السلطوي الذي أغرق البلاد بالفساد وتركها تعاني تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

تونس ما بعد الثورة كانت ما تزال تتلمس الخطر المحيط بعملية الانتقال الديمقراطي، وتجد صعوبة في ضبط العملية السياسية في ظل تحديات كبرى فرضتها طبيعة مرحلة التحول، وبدأ الخلاف بين النخب حول النموذج الاجتماعي والسياسي المأمول لتونس، إلا إن النخب استطاعت إدارة خلافاتها وحاولت التلاقي حول أسس وبرامج مرحلة الانتقال، والخروج بتونس من ضيق التحديات إلى أفق البناء والديمقراطية، إلا أن عمق التحديات التي كشفت عنها الثورة جعلت تونس معرضة لخطر انزلاق نسيجها التوافقي الذي أبقى البلاد متماسكة خلال المرحلة الانتقالية.

لقد كانت التجربة التونسية تتجاوزها مجموعة من المخاطر والتحديات، وكانت تتأرجح ما بين الآمال والوعود من جهة، وما بين الفوضى التي بدأت بوادرها تظهر ما بعد الثورة بفعل التحديات الأمنية والاقتصادية التي لاحت في أفق التغيير التونسي، فما زالت تونس تصارع جملة من التحديات التي وقفت في وجه استكمال بناء مؤسساتها الديمقراطية، وعلى رأسها تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.

## أسباب الانفلات الأمني في تونس ما بعد الثورة وأهم مظاهره

شهدت تونس أثناء وما بعد الثورة حالة من الانفلات الأمني الذي جعل حياة التونسيين أكثر صعوبة، وخلق تحديات عززت كل منها الأخرى كون التحدي الأمني متشعب التأثير وله انعكاساته على مجمل الأوضاع التي تمر بها البلاد، وقادر على جرها إلى حالة من العنف وعدم

الاستقرار السياسي والاقتصادي، فتونس ما زالت رغم التقدم الذي أحرزته على المستوى السياسي وكتابة الدستور، إلا أنها بقيت تعاني من تأثير حالة الانفلات الأمني والعمليات الإرهابية، التي أصبحت هاجس يخيف جموع التونسيين.

لقد تداخلت مجموعة من العوامل أدت إلى انزلاق البلاد نحو الفوضى الأمنية، حيث كان لانهايار الأجهزة الأمنية أثناء الثورة بعد الهجوم الذي تعرضت له على يد المتظاهرين، الأثر في حالة الانفلات الأمني الذي شهدته تونس، فما لبثت أن هدأت الحالة الثورية حتى ظهر للسطح العديد من مظاهر الانفلات الأمني، فزادت حدة الجرائم والسرقات<sup>1</sup>، ناهيك عن الاحتجاجات العمالية وأعمال الشغب التي شهدتها الشوارع التونسي، بعد أن عمت البلاد المطالب والاحتجاجات المطالبة بزيادة الأجور وتشغيل عاطلين عن العمل، وهي مطالب شكلت بعد جديد وتعيد أخطر لمرحلة التحول الديمقراطي، كونها مطالب مشروعة لكن يصعب تحقيقها بدون استقرار سياسي، وبدون بناء مؤسسات ديمقراطية تعنى بتطبيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية.

كان من تبعات حالة الفوضى التي شهدتها الثورة التونسية، هروب ما لا يقل عن مئة ألف سجين جنائي من السجون التونسية، وهو ما تسبب في ارتفاع معدل الجريمة والسطو المسلح على البنوك والممتلكات الخاصة، حيث ارتفعت الجرائم إلى ما نسبته 194%، وأصبح التونسيين لا يأمنون على أنفسهم ولا على بيوتهم من الاعتداءات والسرقات<sup>2</sup>.

كان من العوامل التي تسببت أيضاً في إحداث الفوضى الأمنية في تونس، زيادة حدة التوترات داخل دول الجوار، لقد تأثرت تونس بالصدمات السياسية التي تعرضت لها البلاد العربية، وخاصة ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، وما تلاها من فوضى سياسية وأمنية، فالصراع ما بين القوى الليبية المسلحة وهشاشة الوضع الأمني جعل حدود ليبيا مفتوحة على جيرانها، مما ساهم في رواج تجارة السلاح، وأصبحت ليبيا مصدراً لتهريب السلاح

<sup>1</sup> بن محفوظ هيكل واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي. 2016.  
<http://www.assabah.com.tn/article/118632/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%>

<sup>2</sup> الشروق. ارباب.. تهريب وارتفاع في الجرائم: امن تونس.. في العاصمة!. 2014.  
<http://www.alchourouk.com/34540/151/1/>

والمخدرات، وساهمت سهولة التنقل ما بين تونس وليبيا إلى تسلل المتطرفين إلى الأراضي التونسية ومحاولة نشر الفوضى والإرهاب<sup>1</sup>.

صاحب حالة الانفلات الأمني تدهور في الوضع الاقتصادي، وتعرض الاقتصاد التونسي لضربات قوية أضعفت نموه، فحالة الفوضى أسهمت في تحجيم رؤوس الأموال وهروبها من السوق التونسي، مما فاقم من معاناة المواطنين، فازداد الفقر وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 15.2%، وساد الركود العديد من القطاعات الاقتصادية<sup>2</sup>.

### تأزم الوضع الأمني ودوره في تنامي ظاهرة الإرهاب في تونس

كان لتردي الوضع الاقتصادي وتهميش قطاعات واسعة من الحياة الاقتصادية والسياسية وخاصة الفئة الشبابية التي رأت في الثورة سبيلاً لتحقيق طموحاتها، دفعها للانضمام لأعمال الشغب والاحتجاج، وجعلت الشباب ييأس من جميع القيم الديمقراطية ومفاهيم الحرية التي فشلت في تحقيق طموحاته، وراح يبحث عن الانضمام للجماعات المتطرفة، فعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وقنامة الآفاق الاقتصادية فتحت المجال للخطاب المتطرف والروايات السياسية للجماعات الإرهابية لتتسلل باتجاه عقول الشباب التونسي، فالبلاد بهشاشتها الأمنية والسياسية جعلها عرضة لتنامي الجماعات الإرهابية، من القاعدة وداعش التي استغلت الحالة التي وصلت إليها البلاد والسياق الاجتماعي والسياسي الذي منح هذه الجماعات أنصار جدد ساهمت السياسات الخاطئة والأزمات الموروثة في سرعة استجابتهم للعنف<sup>3</sup>.

من الواضح أن التشدد وجد بيئته الملائمة لبث أفكاره، حيث استغلت الخلايا الإرهابية حالة الانفلات الأمني وضعف الدولة من أجل تمرير مخططاتها وإدخال الفوضى للبلاد، والقيام

<sup>1</sup> عادل احمد: انتشار الأسلحة بعد الثورة صدام في رأس المواطن والاهزمة الأمنية. 2013  
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10022013&id=1c223a96-0de5-481e-a2ef-dd240801b70c>

<sup>2</sup> المعشر مروان: بين الوعد والوعيد: إطار جديد للشراكة في تونس. مركز كارنغي 2016،  
<http://carnegie-mec.org/2016/04/13/ar-pub-63339>

<sup>3</sup> ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس. مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية 2015،  
<http://www.cds-center.com/%D9>

بتنفيذ عمليات نوعية ضد أهداف سياسية واقتصادية وأمنية، ساهمت في عرقلة مسار التحول الديمقراطي، وخلقت صعوبات أمام متخذي القرار السياسي، وعطلت عمل المؤسسات المنتخبة وأضعفت من قوتها.

أصبحت الاضطرابات الأمنية أحد أبرز وجوه الحالة التونسية، بحيث توالى العمليات الإرهابية في ظل ترهل الأجهزة الأمنية وافتقادها لحرفية مواجهة هذه الجماعات، التي بدأت تزداد قوتها مقارنة مع ضعف المؤسسة الأمنية، حيث تصاعدت الاشتباكات ما بين الأمن والجيش وبين مجموعات مسلحة تسببت في قلب ترتيب أولويات التونسيين.

في 18 أيار (2011) حدثت أول مواجهة بين القوات الأمنية ومجموعات مسلحة راح ضحيتها عدد من أفراد الجيش التونسي، توالى بعدها العمليات الإرهابية على مواقع أمنية متعددة خلال سنة (2012) السنة الأكثر عنفاً على مستوى العمليات الإرهابية، حيث تعرضت دورية عسكرية لهجوم دموي راح ضحيته مجموعة من العسكريين في 2 شباط (2012) بعد اشتباكات حصلت في منطقة بير علي بن خليفة، استخدمت فيها أسلحة حديثة ومتفجرات<sup>1</sup>.

تطورت العمليات الإرهابية وأصبحت وجهتها التالية المواقع السياحية، ففي 30 ديسمبر (2012)، أقدم شاب على تفجير نفسه على شاطئ رياض النخيل بسوسة، دون أن يوقع إصابات، إلا أن الحدث كان له أهمية كبيرة كونه يستهدف الاقتصاد التونسي ويضرب السياحة التي تعتبر عصب الاقتصاد التونسي، كونها تشكل ما نسبته 8% من الناتج المحلي.

شكل الإرهاب والعمليات المسلحة شراً في المشهد السياسي والأمني الذي كان يتجه صوب وضع أولى لبنات نظام تونس الديمقراطي والذهاب نحو انتخاب مجلس تأسيسي ينظم الحياة الديمقراطية، والتي أصابت الشعب التونسي بالذهول، كون هذه العمليات جاءت خارج السياق الوطني السلمي للثورة التونسية ولا تتسق مع طبيعة الشعب التونسي وسلوكه الحضاري المسالم.

<sup>1</sup> الماجري، وليد: الإرهاب في تونس: خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي انكيفادا.2014.  
<https://inkyfada.com/maps/%>

## انعكاس العمليات الإرهابية على المسار السياسي في تونس

تصاعدت العمليات الإرهابية وأخذت تستهدف مسار التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، فبعد انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة الترويكا الائتلافية، حدثت مجموعة من الاغتيالات السياسية أربكت المشهد السياسي، ففي 6 شباط (2013) اغتيل شكري بلعيد المنسق العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين، في الوقت الذي كان يستعد فيه المجلس للمصادقة على قانون تحصين الثورة، والذي يمنع أعضاء حزب التجمع الدستوري من الترشح للانتخابات، حيث وجهت أصابع الاتهام لجماعة أنصار الشريعة حول وقوفها وراء حادثة الاغتيال<sup>1</sup>.

كما حُمّلت حكومة الترويكا مسؤولية تصاعد حدة العمليات الإرهابية لتصل حد اغتيال الشخصيات السياسية البارزة، حيث جاء اغتيال بلعيد ليعيد ترتيب العلاقات ما بين النخب السياسية وخاصة ما بين حركة النهضة والحركات العلمانية واليسارية، حيث اعتبرت الأخيرة حركة النهضة شريكة في عملية الاغتيال، وذلك بسبب العفو العام الذي صدر بحق مجموعة من أعضاء التيار السلفي الجهادي على رأسهم (محمد علي الشريف) و(مختار سيد)، والذين حاولت حركة النهضة احتوائهم من خلال العفو عنهم، ومحاولة دمجهم داخل العملية الديمقراطية، إلا إنهم فضلوا الاستمرار في تطبيق أجنداتهم، غير آبهين بالتغيرات التي حدثت ما بعد الثورة، وكان لهم دور كبير في زعزعة استقرار البلاد وتهريب السلاح وإقامة مخيمات لتدريب الشباب على حمل السلاح، أرادوا استغلال حالة الرخاوة السياسية والأمنية والعمل على قلب نظام الحكم، وإقامة إمارة إسلامية طبقاً لأدبيات وفكر القاعدة<sup>2</sup>.

من ثم جاء اغتيال (محمد البراهمي) المعارض القومي الذي طالته يد الإرهاب في 25 نيسان (2013)، وعلى أثر عملية الاغتيال تفجر الوضع السياسي وتعمقت حالة الانقسام ما بين حركة النهضة وخصومها من التيارات الأخرى، التي تكتلت فيما بينها ونجحت في تشكيل جبهة معارضة واحدة سميت بجبهة الإنقاذ الوطني، ضمت مجموعة من الأحزاب اليسارية

<sup>1</sup> الدريسي ساهم: واقع ظاهرة الإرهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة. 2016.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-reality-of-the-terrorist-phenom>

<sup>2</sup> الثبتي عادل: تونس 2011\_2014 ثورة تبحث عن أهداف رؤية تركية. 2114، <http://rouyaturkiyyah.com/723>

وحزب نداء تونس، تشكلت هذه الجبهة تحت شعار إسقاط حكومة الترويكا وحل المجلس التأسيسي، وأعلنت العصيان المدني والإضراب عام<sup>1</sup>.

عادت على أثرها المظاهرات للشارع التونسي، والاستقطاب السياسي أصبح على أشده، مما شكل ضغط على المجلس التأسيسي وحكومته الائتلافية، التي فقدت السيطرة على الوضع وحفظ الأمن وتحقيق الاستقرار، وصاحب هذا الضغط السياسي تكثيف للعمليات الإرهابية، فبعد اغتيال البراهمي نصبت مجموعة مسلحة كمين لعناصر من الجيش التونسي في جبل الشعباني على الحدود مع الجزائر وقتلت 8 ضباط من الجيش<sup>2</sup>.

كما استغلت الجماعات الإرهابية حالة الفوضى التي سادت في الشارع التونسي بفعل المظاهرات، واستخدمتها كمصيدة لرجال الأمن، فمع خروج مظاهرة للمعارضة في 23 ديسمبر (2013) طالبت بإسقاط الحكومة قامت مجموعة إرهابية باستدراج وحدة من الحرس الوطني لكمين في منطقة سيدي علي وقتلت 6 منهم<sup>3</sup>.

تقاطعت العمليات الإرهابية وحالة الانفلات الأمني التي شهدتها تونس مع الضغط السياسي الذي مارسه أحزاب المعارضة، وما رافقه من أعمال عنف شلت الحياة السياسية وأرجعت البلاد لنقطة البداية حيث المطالبة بإسقاط نظام الحكم، مما اضطر حكومة الترويكا للاستقالة، وتنازلت حركة النهضة عن الحكم لصالح تشكيل حكومة تكنوقراط في 26 كانون الثاني (2014) برئاسة مهدي جمعة<sup>4</sup>، وبذلك تم إنهاء أول تجربة ديمقراطية شهدتها تونس بعد الثورة وانهيارت أول مؤسسة منتخبة بفعل تردي الوضع الأمني.

كان الهدف من وراء العمليات الإرهابية هو إلهاء الشعب عن استكمال مساره السياسي، وإيقاف المسار الثوري الساعي لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، الذي بدأ مع انتخاب المجلس

<sup>1</sup> الثبتي عادل: تونس 2011\_2014 ثورة تبحث عن أهداف رؤية تركية. مرجع سابق

<sup>2</sup> الماجري وليد: الإرهاب في تونس: خارطة التسلسل الزمني للحدوث بعد 14 جانفي انكفادا. مرجع سابق.

<sup>3</sup> المرجع السابق

<sup>4</sup> الشرق الأوسط مهدي جمعة يعلن تشكيل الحكومة التونسية الجديدة. 2013.

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&iss>

التأسيسي كمؤسسة مؤقتة لإدارة مرحلة الانتقال ووضع دستور للبلاد، فالعمليات الإرهابية عملت على تعطيل مسار التحول، وفرضت ضغوط جديدة على النظام السياسي، وشدت انتباه الشعب التونسي نحو الفراغ الأمني الحاصل، وجعلت هدف حفظ الأمن والاستقرار من أولويات الشعب التونسي.

لم تقف الأمور عند حد إسقاط الحكومة، بل ساهمت الأوضاع التي وصلت إليها البلاد إلى ظهور حملات ممنهجة تعمل على تذكير التونسيين بأيام حكم (بن علي)، وحالة الاستقرار الأمني الذي كانت تتمتع به البلاد، وظهرت العديد من صفحات الفيس بوك التي عملت على تلميح صورة بن علي منها صفحة باسم (اشتقنا لك ولأمناك يا سيادة لرئيس)، فالوضع الأمني الذي وصلت إليه البلاد وحالة الرعب والخوف التي بدأ يعيشها الشعب التونسي، جعلت أصوات تخرج لتمتدح نظام الحكم السابق، وتؤكد على نجاعة أساليبه وخياراته الأمنية، وتعمل على التقليل من قيمة مكسب الحرية والتعددية السياسية، وتقديم الأمن والأمان على الحرية والقيم الديمقراطية، وهي نداءات وجدت صدى واسع بين أفراد الشعب التونسي<sup>1</sup>.

وهذا ما يفسر كثافة التصويت لحزب نداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية عام (2014)، والذي يُنظر إليه على أنه امتداد للنظام القديم بقيادة القائد (باجي السبسي) أحد رجالات نظام بورقيبة، حيث لعب الحزب في الانتخابات على وتر الاستقرار الأمني واستطاع لمس معاناة المجتمع التونسي، وعمل على تحميل حركة النهضة مسؤولية الوضع الذي وصلت إليه البلاد بسبب قلة خبرتها السياسية وغرورها، مما جعلها مكشوفة للإرهاب<sup>2</sup>، فكان خيار التونسيين يتجه نحو تحقيق الأمن ظناً منهم أن حزب نداء تونس قادر على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار.

إلا أن العمليات لم تتوقف في ظل النظام الجديد بل تصاعدت حدتها وشرستها، وبدأ واضحاً استهداف الأماكن السياحية بكثافة، من أجل ضرب الاقتصاد وتجريد النظام من أدواته

<sup>1</sup> عكاز محمد: التحسر على عهد بن علي: مغالطات خطاب الحنين إلى رفاة الدكتاتورية، 2014، <https://nawaat.org/portail/2014/08/15/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%91%D>

<sup>2</sup> بوخرص انوار: ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي مركز كارنغي، 2015. <http://carnegi.org/2015/04/02/ar-pub-59618>

الاقتصادية، وحرمانه من إمكانياته المادية، والضغط من أجل زيادة الأزمة الاجتماعية التي تساهم في زيادة عدد الشباب البائس، والذي يُدفع دفعاً تحت وطأة ظروفه الاقتصادية باتجاه التطرف والإرهاب<sup>1</sup>.

لقد كان التحدي الأمني الذي خلفه ضعف وتآكل المؤسسات الأمنية في تونس أثر على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما ساهم في زيادة منسوب التوتر والعنف السياسي، والذي شكل خطراً على تثبيت المسار الديمقراطي، وحدّ من فاعلية الآليات الديمقراطية التي عملت على وضع أسس ودعائم مؤسسات الدولة المدنية، فمردودات الحالة الأمنية تخلق تردّي في الوضع الاقتصادي يوحي بفشل الثورة.

### خلاصة مقارنة

عانت التجربة الانتقالية في مصر ما عانته تونس من تدهور في وضعها الأمني، لكن المشهد المصري كان أكثر تعقيداً، نظراً لوجود الجيش في واجهة الأحداث السياسية وانغماسه في العمل السياسي، تاركاً البلاد مكشوفة أمام المخاطر الخارجية، وانشغاله بالوضع الداخلي عوضاً على حماية الحدود، في ظل انهيار وتآكل المنظومة الأمنية، وهو ما ضاعف من حجم تهديد الجماعات المتطرفة التي بدأت تتشكل وتتمدد في مناطق سيناء والمناطق الحدودية، مما جعل الوضع الأمني قابل للاختراق، هذا بالإضافة للوضع الداخلي الذي كان يشهد انفلات أمني غير مسبوق وتجاوزات أربكت الحالة الانتقالية وأثرت على الوضع العام في البلاد.

كما جاءت الانتخابات المصرية في ظل حالة من الانفلات الأمني والخلاف السياسي حول إدارة المرحلة، وجدل حاد حول كتابة الدستور المصري، مما ألقى بظلاله على أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، وتم التشكيك في دستورية لجنة كتابة الدستور المنبثقة عن البرلمان، وازدادت الاعتراضات على أداء البرلمان، خاصة بعد الأحداث الأمنية التي شهدتها مصر والتحديات الأمنية التي أربكت البرلمان وعرضته للمساءلة السياسية، والذي أصبح يعقد

<sup>1</sup> مركز الجزيرة للدراسات الايمنية في تونس: تحدي استعادة الدول زمام المبادرة. 2015.

<http://studies.aljazeera.net/ar/positi>

جلساته في ظل حالة من الغليان الشعبي، ويعمل تحت ضغط الشارع والقوى السياسية، التي قللت من شأن أي قرار يصدر عن البرلمان ووضعت العراقيل أمام تنفيذه.

كما شكلت العمليات ضد الجنود المصريين في سيناء، وكذلك الانفلات الأمني داخل المدن، تحدي أمام مؤسسة الرئاسة وحال دون قيامها بتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، حيث شكلت العمليات نقطة جدل حاد ما بين النظام الجديد وما بين قوى المعارضة، التي اتهمت النظام بالعجز عن مواجهة الأوضاع الأمنية المضطربة، وأظهرت فشله في إدارة أزمات مرحلة التحول السياسي، كما أن تصاعد حدة الخلاف بين النظام والأحزاب السياسية ساهم في زيادة العنف السياسي والمجتمعي، وكان سبباً في خروج المعارضة وفئات متعدد من المجتمع للشارع، نتج عنها أعمال عنف أدت إلى انتكاس التجربة الديمقراطية وتقهرها، بعد أن استغلها المجلس العسكري وقام بانقلاب أطاح بمسار انتقالي كان يُطمح من خلاله الوصول إلى نظام ديمقراطي.

في تونس نجحت النخب في إدارة خلافاتها، وحاولت تجاوز مرحلة الصراع حول برامج وأسس إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، واستطاعت حوض مسارها التأسيسي بتوافق سياسي واجتماعي، وحققت تقدم على مستوى البناء المؤسسي ووضع الدستور، إلا أن الانفلات الأمني الذي رافق مسار التحول الديمقراطي التونسي، وكذلك تفشي ظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة التي راحت تنمو وتتمدد، في الوقت الذي انشغلت فيه النخب بالترتيبات السياسية، والصراعات على السلطة وكتابة الدستور على حساب إصلاح الوضع الأمني، وهو ما خلق حالة من الفراغ الذي انتهزته هذه الجماعات لتطبيق أجنداتها، ومحاولة حسم الأوضاع في تونس لصالح أهدافه ومخططات التنظيمات المتطرفة.

ولد المجلس التأسيسي من رحم أول تجربة انتخابية مرت بها تونس بعد الثورة، إلا أن الوضع الأمني الهش وتردي ظروف البلاد الاقتصادية، شوه أداء المجلس وجعله أمام امتحان يصعب تجاوزه في ظل حالة التربص السياسي الذي كانت تمارسه قوة المعارضة من جهة، وارتفاع توقعات الشعب التونسي في إحداث نقلة نوعية نحو الحداثة والتطور من جهة أخرى،

ووجد المجلس نفسه بين كماشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي عقدت علاقة النخب السياسية مع حكومة المرحلة الانتقالية.

كان لتصاعد العمليات الإرهابية وتطورها باتجاه الاغتيالات السياسية، وعجز الحكومة المنتخبة عن التعامل مع هذه الأحداث والحد من انتشارها، أثر في تأزم الوضع السياسي وزيادة العنف في الشارع، بعد أن قررت أحزاب المعارضة المضي قدماً باتجاه إسقاط الحكومة ، والتي لم تستطع الصمود أمام عنفوان الغضب الشعبي الذي أجبر الحكومة على الاستقالة، وتشكيل حكومة تكنوقراط من شخصيات غير سياسية، استطاعت إنجاز كتابة دستور تونس والذي أجريت على أساسه أول انتخابات رئاسية وبرلمانية.

بقي التحدي الأمني من أعقد الملفات التي تواجهها الدولة ونظامها السياسي، وفشلها في السيطرة على الوضع الأمني في ظل الهجمات الإرهابية التي تشنها الجماعات المسلحة على المناطق الأمنية والاقتصادية، بقصد شل النظام والضغط على المجتمع بزيادة أزماته لدفعه نحو الوقوف في وجه كل مخرج ديمقراطي.

**الفصل السادس**

**الاستنتاجات**

## الفصل السادس

### الاستنتاجات

تعتبر الانتخابات من الناحية النظرية آلية قادرة على إرساء دعائم النظم الديمقراطية، وأداة من أهم الأدوات القادرة على إنجاز عملية الانتقال، والوصول إلى حكم ديمقراطي من خلال فتح المجال للمشاركة السياسية الواسعة، والتي تقود نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي يعتبر رافعة للنمو والتقدم، فالانتخابات آلية لحل الصراعات بطرق سلمية، كما تساهم في إعادة ترتيب الواجهة الديمقراطية للأنظمة السياسية، وإكسابها الشرعية الصلبة التي تمكنها من اتخاذ القرار.

إلا أن آلية الانتخابات والتي تعتبر في أدبيات عمليات التحول الديمقراطي أداة لترسيخ الديمقراطية، قد تقوم بدور مضاد وتفقد فاعليتها الوظيفية، وبدل أن تعمل على تحقيق الاستقرار وحل الخلافات بين الأفرقاء السياسيين، قد تؤدي إلى زيادة التناحر، وإعادة تأطير الخلافات وتضخيمها بدل من حلها، مما يتسبب في زيادة الإحباط الشعبي من الآليات الديمقراطية.

لا تعتبر المشكلة في الانتخابات كآلية، ولكن جوهر المشكلة يكمن في السياق الذي تجري فيه الانتخابات والذي قد يعمل على تشويه أدائها وفعاليتها، فالانتخابات آلية تُعني بتطبيق المبادئ الديمقراطية، هذه المبادئ لا بد أن تسبق إي عملية انتخابية، والتي تتمثل في جملة من المتطلبات تتضمنها دساتير وقواعد ومؤسسات تعمل على تطبيقها، فلا يمكن أن تسبق الانتخابات الديمقراطية، بل هي نتاج ظروف وممارسات تمهد الأرضية السليمة والموطدة لمناخ يتلاءم وتحقيق نموذج فعال للآلية الانتخابية.

إن المعالجات التحليلية المقارنة في هذه الدراسة تظهر عدم جدوى الانتخابات كآلية فعّالة في تدعيم الديمقراطية في المراحل الأولى لعمليات التغيير، نظراً لطبيعة الظروف التي تمر بها البلاد في المراحل الانتقالية، وضبابية المرحلة التي لا يمكن معها التكهن بمخرجات العملية الانتقالية، وديناميكية التغيير المتعدد الأبعاد والمتداخل في ظروفه ومحدداته وحجم الصراع

الاجتماعي المتنامي، والذي يشكل خطراً على نجاح أي عملية انتخابية، فالانتخابات لا تكون فعالة إلا من خلال توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات الديمقراطية التي تدعم عملها وتحسن من قدرتها على تحقيق أهداف بناء الجسم المؤسسي للدولة الديمقراطية الحديثة وهي:

## 1. وجود القاعدة المؤسساتية

لا يمكن الحديث عن إجراء انتخابات قبل وضع الإطار القانوني العام الذي يدعم وينظم العملية الانتخابية، وينظم العلاقة ما بين النخب وجميع فئات المجتمع من خلال دستور يعتبر وثيقة ناظمة للعلاقات السياسية والاجتماعية، يحتكم إليها الجميع وتضمن حقوق كافة فئات المجتمع، وهنا تكمن أولى نقاط الضعف التي عانت منها العملية الانتخابية في مصر وأفقدتها فاعليتها وحولتها إلى أداة للصراع والاحتراب على السلطة.

### غياب البنية المؤسسة في مصر وأثرها على فاعلية الانتخابات

بينت التجربة في مصر عدم جدوى الانتخابية كآلية ديمقراطية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، بل عوضاً عن ذلك تحولت إلى أداة للانشقاقات المجتمعية والتصارع السياسي التناحري، حيث عمقت من حجم الخلافات ما بين النخب، وشكلت أبعاد العلاقة فيما بينها على أسس التصارع والتناحر على السلطة، بدل من خلق جسور من التفاهم والتوافق على قواعد العمل السياسي، وتم استخدامها كمحفز من قبل النخب لانتهاج العنف السياسي، مما أفقدها فاعليتها الوظيفية، ولم تسهم في إرساء الديمقراطية وذلك لغياب البنية المؤسسية وأهمها:

1. الوثيقة الدستورية: كان التسرع في ملء الفراغ السياسي من خلال بناء مؤسسات دائمة على أرضية مهزوزة وبدون قاعدة قانونية متفق عليها، سبب في زيادة حدة الانقسام والصراع ما بين النخب السياسية والاجتماعية، لأن كتابة الدستور فيما بعد تحول إلى أداة للانقسام المجتمعي، فالانتخابات جرت قبل أن يتم التوافق حول الوثيقة الدستورية التي يتحدد بموجبها قواعد اللعبة السياسية، وكيفية تنظيم العلاقات داخل المجتمع وضمان حقوق

الأقليات، ولقد كان لانفراد المجلس العسكري بالتخطيط للمرحلة الانتقالية بعيد عن الأحزاب السياسية سبب في تخبط المسار الانتقالي، حيث غاب العقل المؤسسي، وغابت القاعدة القانونية السليمة التي تضمن إجراء انتخابات فعّالة.

كما أن إجراء الانتخابات قبل كتابة الدستور أفقد المؤسسات المنتخبة السند القانوني الذي يدعم شرعيتها، وهو ما عرض النظام السياسي للعديد من الأزمات والاضطرابات، وراحت المعارضة تشكك في شرعية النظام وعدم الاعتراف بحقه في اتخاذ القرار، وهو ما أجبر الرئيس (محمد مرسي) على التراجع عن العديد من القرارات السياسية، مما أظهره بمظهر المتخبط والمتردد الغير قادر على إدارة المرحلة.

2. سلطة قضائية مستقلة: بالإضافة للدستور فالانتخابات بحاجة إلى سلطة قضائية مستقلة تعمل على تطبيق القوانين بحيادية وموضوعية، بعيد عن أي تحيز لسلطة أو حزب، وهذا ما افتقدت له الحالة المصرية، فالسلطة القضائية في مصر أصابها عطب الفساد، وتم تسييسها في حقبة النظام القديم، حيث كانت خاضعة بشكل كبير للسلطة التنفيذية، ولم تعمل الثورة على تطهير المؤسسة القضائية وبقيت على حالها، وتسببت في تعطيل بعض المسارات الانتخابية وهدم بعضها الآخر.

3. خصائص النظام السياسي المصري: كما كان لنظام الحكم الرئاسي في مصر أثر في زيادة الصراع والاحتقان السياسي بعد الانتخابات الرئاسية، لما يمنحه هذا النظام من صلاحيات واسعة للرئيس، وتركيز السلطات في يد شخص واحد، خاصة بعد حل مجلس الشعب والذي جعل الرئيس ممسك بجميع السلطات، وهو ما أثار مخاوف النخب من ولادة دكتاتورية جديدة بألية ديمقراطية.

وعليه خلت الحالة المصرية من البنية المؤسسية التي تضمن قيام الانتخابات بدورها الوظيفي والمساهمة الفاعلة في تدعيم النظام الديمقراطي، بل على العكس كانت سبباً في زيادة الصراع والعنف الذي أودى بالمرحلة الانتقالية، وأتى على كل مخرجات الثورة المصرية، وارتدادها بانقلاب عسكري خلق ظروف أكثر سلطوية من ذي قبل.

## البنية المؤسسية أولى خطوات الانتقال الديمقراطي في تونس

اختلف المشهد السياسي في تونس عنه في مصر، حيث كان أولى خطوات مسار التحول الديمقراطي بناء مؤسسات انتقالية على أرضية توافقية مشتركة ما بين الجهات الفاعلية على الساحة السياسية والاجتماعية، لتكون طريق نحو بناء مؤسسات دائمة، حيث تم إنشاء (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي) ضمت جميع فئات المجتمع، وساهمت في تمهيد الطريق لانتخاب مجلس تأسيسي، وضعت لها أهداف محددة بمدة زمنية محددة أقصاها سنة واحدة، تكون مهمته إدارة المرحلة الانتقالية، وكتابة دستور توافقي بمشاركة كافة فئات المجتمع، أجريت على أساسه الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وبنيت وفقاً له أولى لبنات الدولة الديمقراطية، ولضمان نزاهة العملية الانتخابية تم تشكيل لجنة مستقلة تعنى بالانتخابات وتقوم بالإشراف عليها، في ظل تقييد للسلطة القضائية والحد من تدخلها في عملية بناء النظام الديمقراطي، إلى أن يتم إصلاح هذه السلطة وتطهيرها من الفساد لضمان مساهمتها بفاعلية في بناء الدولة الحديثة وضمان عدم تحيزها واستقلالها.

من خلال تحليل التجربة التونسية، يظهر أهمية الوصول إلى الوثيقة الدستورية التوافقية قبل البدء في بناء مؤسسات الدولة، من خلال مؤسسات انتقالية تعمل على وضع الخطط والبرامج لإدارة المرحلة بمشاركة جميع أطراف العمل السياسي والاجتماعي، والتي تهيأ الظروف لنجاح انتخابات المجلس التأسيسي الذي عمل على صياغة دستور تونس الحديث والوصول إلى الاستقرار السياسي.

## 2. اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع طبيعة المرحلة

يعتبر النظام الانتخابي أحد القواعد المؤسسية التي تبنى عليها النظم الديمقراطية، ويأخذ أهمية كبيرة في بداية التحولات السياسية، لما يترتب عليه من استقرار للنظام السياسي على المدى البعيد، كونه أداة قادرة على إحداث دمج اجتماعي وسياسي داخل الإطار المؤسسي للدولة، إذا ما تم اختياره وفق معايير تتلاءم مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، وقد يكون

ذات مردود عكسي ويساهم في زيادة الخلافات والصراعات السياسية والاجتماعية إذا لم يضمن مشاركة عادلة لكافة مراكز القوى.

في مصر أثر النظام الانتخابي الذي تم اختياره في الانتخابات البرلمانية على عدالة تمثيل القوى السياسية داخل البرلمان، فالنظام المختلط ما بين الفردي والنسبي لم يخدم سوى الأحزاب القوية التي تتمتع بحضور وحاضنة شعبية كبيرة، وهو ما مكّن التيار الإسلامي من معظم مقاعد البرلمان، مستفيدة من ضعف حضور الأحزاب المدنية في الشارع المصري، وجعل البرلمان يطغى عليه لون سياسي واحد، وتحولت الانتخابات بموجبها إلى أداة لإقصاء الأحزاب عن مركز صنع القرار، بدلاً من أن تكون أداة احتواء سياسي طبقاً للديمقراطية الفعالة، مما ساهم في زيادة حدة الخلافات والانقسامات داخل المجتمع المصري.

إلا أن النظام الانتخابي بالقوائم النسبية الذي تم اعتماده في الانتخابات التونسية ساهم في تحقيق تمثيل عادل لكافة الأحزاب السياسية، وحصول كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع وزنه السياسي، وسمح للأحزاب الصغيرة الوصول للبرلمان، وخلق مجلس تأسيسي تنوعت مكوناته الفكرية والأيدولوجية، مما فتح المجال لمشاركة أكبر قدر ممكن من قوى المجتمع، انبثقت عنه حكومة ائتلافية من عدة أحزاب تقاسمت مهمة إدارة المرحلة الانتقالية.

### 3. نشر ثقافة المواطنة وإضعاف الانتماءات الطائفية والقبلية

إن عملية بناء الدولة المدنية الحديثة أو إجراء عملية تحديث سياسي يواجه العديد من التحديات، قد يكون على رأسها تكوين مجموعة من القيم والمفاهيم التي سوف يبنى عليها جملة التغييرات الفكرية والثقافية والسياسية الجديدة المصاحبة لعملية التغيير والتحديث السياسي، لا يمكن الحديث اليوم عن نظام ديمقراطي إذا لم يبنى على علاقات اجتماعية قائمة على مجموعة من الحقوق والواجبات كونها الإطار العام الذي يضع حدود لخصوصية الفرد وتحريم المساس بقديستها، بحيث تشكل الأساس لغرس ثقافة المواطنة داخل المجتمع، فإذا ما أردنا إخراج الفرد من دائرة التعصب وعقلنة سلوكه وتوجيه طاقاته المبددة نحو رفع وعيه بأهمية دوره في بناء

الدولة، فلا بد من إحلال ثقافة القيم الإنسانية والديمقراطية مكان الثقافة العصبية، وتنمية إدراك الفرد لذاته وبنائها على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات وتعزيز انتماءه لمجتمعه ووطنه.

إن عملية التحديث السياسي وبناء الدولة المدنية تقوم على بناء نظام سياسي قوامه قاعدة مؤسساتية وبنية تحتية قادرة على ترشيد السلطة، كما تقوم أيضاً على توجه نحو المجتمع والعمل على إحداث خلخلة في المفاهيم التي شكلت حالة التخلف التي يعيشها، من هنا تتبع أهمية تحديث البنية المعرفية للمجتمع وإحداث تنمية ثقافية لكافة مكوناته، فالعدالة والمساواة والحرية كلها قيم نَشُرُها داخل المجتمع منوط بوجود الوعي المدرك لهذه المفاهيم وترجمتها إلى سلوك وممارسة، إلا أن هذه القيم تحتاج إلى قوانين تعمل على تنظيمها وتفعيلها، من هنا أصبح لا بد من وجود الإطار القانوني الذي ينظم حقوق الإنسان، ومؤسسات ديمقراطية تتولى عملية تطبيقها على أرض الواقع.

في مصر عجزت عملية التغيير السياسي عن إحداث تغييرات اجتماعية بسبب عدم الفهم لطبيعة الآليات الفاعلة والقادرة على دمج المجتمع في مؤسسات الدولة، وزرع الهياكل المؤطرة للفرد والمجتمع وتوفير الشروط الملائمة لتطوير هذه الهياكل على شكل نقابات وأحزاب سياسية تساهم في بناء الأنظمة الديمقراطية، لقد انعكس تأثير التركيبة الطائفية والقبلية للمجتمع المصري على فاعلية العملية الانتخابية، وأصبحت الانتخابات تجري على أساس الهوية، ولعبت الطوائف دور كبير في التأثير على الناخبين مما أفرغ العملية من مضمونها، فلم يأخذ التنافس الانتخابي شكل الصراع السياسي ما بين الأحزاب، بل تحول إلى صراع طائفي وقبلي عرض المجتمع لخطر العنف والصدام المجتمعي والتناحر على السلطة، وعليه تحولت الانتخابات من آلية لتحقيق الاستقرار وتدعيم الديمقراطية إلى أداة للتشطي والانقسام وفقدت معه الانتخابات فاعليتها الوظيفية.

إلا أن الانتخابات في تونس جرت على أسس تنافسية محكومة بقواعد العمل السياسي، والصراع ما بين النخب كان صراعاً على المصالح السياسية من خلال برامج وأفكار بعيد عن

إي صراعات طائفية أو قبلية، ويعود ذلك للتحديث الذي تعرض له المجتمع التونسي، وتمدين المجتمع من خلال إحلال القانون وبناء العلاقات داخل المجتمع على أساس المواطنة، وبناء المؤسسات الاجتماعية التي ساهمت في صهر مكونات المجتمع داخل أطر مدنية، كان لها دور كبير في إضعاف سيطرة القبيلة، وساهم في زيادة فاعلية العملية الانتخابية، وجنبت البلاد الانقسام والصراع المجتمعي، وحصرت الخلافات ما بين الأحزاب والتكتلات السياسية على السلطة.

#### 4. تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي

يتضح من تجارب الانتقال الديمقراطي التي مرت بها كل من مصر وتونس أن الوضع الأمني هو ركيزة أي استقرار سياسي، وذلك نظراً للدور الذي يلعبه الأمن في توفير بيئة ملائمة للتحديث السياسي والنمو الاقتصادي، فالانفلات الأمني يشكل خطراً على تدعيم مسار التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية، ولا يساعد على تحقيق أهداف الثورة، والتضحيات التي قدمتها الشعوب مقابل حريتها وكرامة عيشها.

أثر تدهور الوضع الأمني في مصر بعد الثورة، على كافة مجالات الحياة الاقتصادية منها والسياسية وامتد تأثيره ليشمل المجتمع الذي بدأ يعاني من تنامي ظاهرة الجريمة، وأصبح الشارع المصري يفتقد للأمن والأمان، فالأوضاع المضطربة التي عاشتها المدن المصرية بعد تآكل منظومتها الأمنية أثرت على عمل مؤسسات الدولة وجعلتها أمام تحدي تحقيق الاستقرار.

لقد أخرجت العمليات الإرهابية في سيناء وكذلك الأحداث الأمنية التي شهدتها المدن، المصرية المؤسسات المنتخبة وجعلتها غير قادرة على تنفيذ وعودها بإحداث تقدم على المستوى الأمني والاقتصادي، كما تسببت الأوضاع الأمنية التي وصلت إليها البلاد إلى زيادة الجدل ما بين المعارضة ومؤسسات النظام التي بدأ يظهر عجزها عن إدارة المرحلة وتحمل أعباءها، وهو ما زاد من حدة العنف السياسي في الشارع المصري وتساعدت حدة الانقسام والخلاف ما بين النخب المصرية.

في تونس لعب الانفلات الأمني دور كبير في تشويه عمل المجلس التأسيسي المنتخب، وخلق أمامه تحديات أربكت عمله وجعلته عرضة للاتهام من قبل المعارضة التي خرجت تطالب باستقالة الحكومة، مما تسبب في زيادة العنف السياسي، وتصاعدت الخلافات ما بين المعارضة والحكومة التي اضطرت للاستقالة لمنع تدهور الأوضاع وتفاذي انزلاق البلاد نحو الفوضى، وبقي التحدي الأمني أخطر ما يواجه ديمقراطية تونس الناشئة.

فعلى الرغم من نجاح التجربة التونسية في وضع لبنات نظامها السياسي، وقدرتها على تخطي امتحان الانتقال بكافة عقباته وتحدياته، إلا أنه كان من الممكن للمرحلة الانتقالية المضي نحو تحقيقها أهدافها بسرعة أكبر لولا تعقيدات الوضع الأمني، والذي شكل التحدي الأبرز أمام عملية الانتقال السياسي، وتسبب في تعثرها في كثير من المحطات.

من هنا يتضح صعوبة بناء أنظمة ديمقراطية على قاعدة من النهب والفساد، وعلى أنقاض وضع أمني هش، فالتحدي الأمني هو من أعقد التحديات التي تواجه مرحلة التحول السياسي، نظراً لانعكاس تأثيره على مجمل الأوضاع في البلاد وتداخل مدخلاته ومخرجاته، فهو يشكل تحدي أمام أي عملية انتخابية، كذلك عقبة تؤثر على فاعليه أداء أي نظام سياسي منتخب ويحد من كفاءة إدارته لملفات المرحلة، فالملف الأمني يفترض أن ينظر إليه كأولية من أولويات مرحلة التحول لا يقل أهمية عن أي مسار سياسي، فالخطر الأمني آفة التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي.

من هنا فالانتخابات تعتبر آلية عاجزة عن المساهمة في إرساء حكم ديمقراطي في ظل مرحلة تعج بالتحديات والأزمات، منها ما تم ترحيله من حقبة النظام القديم، ومنها تحديات فرضها المد التغييري، فجملة التحديات التي تحيط بمسار التحول الديمقراطي تحتاج إلى تضافر جهود كافة فئات المجتمع من خلال تكوين مجلس عابر للانتماءات والإيديولوجيات، قادر على ضم الأطراف الاجتماعية والسياسية في صلب تكوينه المؤسسي، لوضع خطط وبرامج إدارة المرحلة والتوافق على آليات الانتقال، وعلى رأسها كتابة الوثيقة الدستورية من خلال مفاوضات

نخبوية تمهد للانتقال الميثاقي الذي يعمل على احتواء الخلافات بنصوص دستورية صريحة، تحدد قواعد اللعبة السياسية وتضع ضمانات تقوم على تبادل المصالح.

كما أن عملية التحول باتجاه الديمقراطية لا بد أن تكون متعددة المسارات، فلا مجال لتقديم المسار السياسي على الاقتصادي أو الأمني، بل يجب إجراء إصلاحات بصورة متوازنة، ففي الوقت الذي يوضع فيه دستور للبلاد لا بد من العمل على إيجاد الآليات الفاعلية التي يمكنها التصدي لظاهرة الانفلات الأمني، وعلى رأسها إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتطهيرها من الفساد ومحاولة إعادة بنائها على أسس وعقيدة وطنية، تكون مهمتها الأساسية دعم المسار السياسي وتوفير البيئة الملائمة للتطوير الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لضمان تحقيق تقدم ملحوظ يُشعر المواطن بحجم التغيير الحاصل، والذي يجعله أكثر تمسكاً بخياراته الديمقراطية.

كما أن تدعيم منظمات المجتمع المدني وتشجيع إقامة المنظمات الاجتماعية والسياسية تلعب دور كبير في تمدين المجتمع وتوسيع مشاركته في الحياة السياسية، نظراً للدور الذي تلعبه هذه المنظمات في نشر الوعي والثقافة الديمقراطية، وتحدث تغييرات على المجتمع وتجعله أكثر تقبلاً للقيم الديمقراطية، من أجل تهيئة الظروف الملائمة وتحقيق الشروط الديمقراطية التي تخلق بيئة تدعم فاعلية إي عملية انتخابية.

## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب

الاحمر المولدي: الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة التحديات. 2012.

بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة. ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.

بيومي، محمود: المؤسسات القضائية في دول الربيع العربي التحديات والعقبات (اليمن، تونس، مصر). منتدى البدائل العربي للدراسات. ط1. القاهرة. مصر. 2015.

حبيب، سهيل: الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.

حبيب، محمد: الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتاكل الشرعية. ط1. القاهرة. دار سما للنشر والوزيع. 2013.

سمينة، نعيمة: النظم السياسية الحديثة المزايا العيوب الاشكاليات، دراسة صادرة عن جامعة قاصدي مرباح، الجزائر. الجزائر. 2012.

شاهين عماد.: محصلة التحركات الرهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر. 2013.

طرشونه لطي: منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني؛ في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة التحديات. 2012.

عبد اللطيف، كمال: الحدث التونسي واسئلة الإصلاح السياسي العربي اولويات وسياقات وافاق. في، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.

عبد اللطيف، كمال: الحدث التونسي واسئلة الإصلاح السياسي العربي اولويات وسياقات وافاق ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.

العدوي عادل: مستقبل النظام الانتخابي في مصر معهد واشنطن. 2013

العلوي، وولد أباه: عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي. ط1 دمشق. دار الفكر للنشر. 2006

فاروق، عبد الخالق: اقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974\_2010). ط1. القاهرة. مطبعة الشروق الدولية. 2011.

فاروق، عبد الخالق: اقتصاديات الفساد في مصر. ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2011.

فينكة، يور يورجي: إصلاح النظام الانتخابي في مصر؛ في، النظم الانتخابية. دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها وانعكاساتها على السياق المصري. تحرير مازن حسن. ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. 2011.

فينكة، يور يورجي: إصلاح النظام الانتخابي في مصر. النظم الانتخابية. دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها وانعكاساتها على السياق المصري. تحرير مازن حسن. ط1 القاهرة. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. 2011.

معتوق فريدريك: آكلة الحريات السياسية. تبين عدد 5. 2016.

المقدسي، سمير واخرون: في تفسير العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول الديمقراطي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 2011.

نصار، وليم: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية. رام الله. فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006.

الوليد، محمد: مأسسة السلطة وبناء الدولة\_الامة: دراسة حالة العراق، ط1، العراق: الاكاديميين للنشر والتوزيع 2014.

#### الرسائل الجامعية

دامو اسامة واخرون: الأقليات والابعاد الاجتماعية للامن القومي العربي.(رسالة غير منشورة). جامعة الازهر غزة. فلسين. 2011.

شرقاوي سعاد: النظام الانتخابي المناسب في مصر مناخ سياسي وقانون ملائم. (رسالة غير منشورة). دراسة صادرة عن جامعة القاهرة. القاهرة. مصر. 2011.

الكردي، علي. (محرر): ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني: مرجعة واحدة أم مرجعيات، (دراسة منشورة) رام الله. فلسطين. مركز دراسات الغد العربي. 2006.

#### المراجع الأجنبية

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (1986), **Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press

Jay Ulfelder and Michael Lustik(2007),” **Modeling Transitions To and From Democracy,**” Democratization, Vol.14, No. 3

Juan J. Linz.(1996). **Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe** & Alfred C.

## المراجع الإلكترونية

ابراهيم اسحق: مرشحا الرئاسة والكنيسة و" غزو الصناديق". مدى مصر.

<http://www.madamasr.com/ar/opinion/2014>

إبراهيم، حسنين: الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. 2013.

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy>

ابراهيم، سامر: إتهام بإفساد سياسية الضرائب فى مصر. 2012.

[http://aljazeera.net/ebusiness/pages/78b00c85-8f69-4f57-9dd1-](http://aljazeera.net/ebusiness/pages/78b00c85-8f69-4f57-9dd1-60fcaaf0dff0)

[60fcaaf0dff0](http://aljazeera.net/ebusiness/pages/78b00c85-8f69-4f57-9dd1-60fcaaf0dff0)

إبراهيم، عبد المعطي: المرحلة الانتقالية. دراسة تحليلية. علامات أون لاين. (2011).

<http://www.alamatonline.net/13.php?id=9536>

ابو العلا عبد الرحمن: قراءة في نتائج الانتخابات المصرية. الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/news/arabi2012>

ابو عامود، محمد: الانتخابات والانتقال للديمقراطية. الديمقراطية. (2012).

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=785109&eid=2>

آخر احصائيات ونتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. المرصد.

<http://ar.webmanagercenter.com/2011/11/14/70802011>

آخر الإخبار. بلطجية وزارة الداخلية. 2012، <http://www.journalists.at/?p=33436>

الأخضر، العفيف: رسائل تونسية: استقلال القضاء لب الديمقراطية، الحوار المتمدن، 2011.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253012>

الادارية العليا تؤكد حل مجلس الشعب المصري. الجزيرة نت 2012

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/9/22>

الانتخابات الرئاسية المصرية: 0المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

<http://www.dohainstitute.org/release/b8576869-81e1-40dd-bac9-2012>

fb563933e68

الاهرام. تشكيل لجنة تعديل الدستور برئاسة طارق البشري. 2011.

<http://www.ahram.org.eg/archive/The First/News/62983.aspx>

الاهرام. قوة ثورية تدعو إلى اعتصام مفتوح أمام مجلس الشعب. 2012.

<http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al>

Syiasy/News/129154.aspx

اوزهان، طه: مصر الجديدة: كفاح من اجل الديمقراطية. رؤية تركية. 2013.

..<http://rouyaturkiyyah.com>

بالروين، محمد. من مفهوم المؤسسات السياسية. 2010.

<http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/m>

بانيت تونس. كيف تم توزيع مقاعد المجلس التأسيسي في تونس والخارج.

<http://www.babnet.net/cadredetail-40519.asp2011>

براونلي جايسون: العتف ضد الاقباط والمرحلة الانتقالية في مصر مركز كارنغي للشرق

الأوسط. <http://carnegie-mec.org/2013/11/14/ar-pub-536072013>

برون، ناثن: فشل المرحلة الانتقالية في مصر. ترجمة عبد الفتاح محمد العزازي. المركز

العربي للدراسات الإنسانية. [/http://www.arab-center.org2013](http://www.arab-center.org2013)

بسكيري، السنوسي: ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة: صراع الارادات وتنازع الشرعيات:  
(ورقة بحثية منشورة) . مركز الجزيرة للدراسات. 2014 .

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/2014811111612283921.htm>

بلقاسم، خالد: تونس: السلطة القضائية بين رهان الانتقال ومعوقات الإصلاح.

<http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%882013>

بن عاشور، عياض: الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية المبحث الأول، مدونة عياض بن  
عاشور. 2011-16-2011-10-14-2012

<http://yadhba.blogspot.com/2012/10/14-2011-16-2011-10-14-2012.html>

بن محفوظ هيكل واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي. 2016.

<http://www.assabah.com.tn/article/118632/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%>

بوخرص انوار: ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي مركز كارنغي.

<http://carnegi.mec.org/2015/04/02/ar-pub-59618>

بوطاللب محمد: الابعاد السياسية لظاهرة القبليّة في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية  
للثورتين التونسية والليبية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

<http://www.dohainstitute.org/file/get/727799a4-aa25-4996-2011>

[b6c6-bddd7cc92912.pdf](http://www.dohainstitute.org/file/get/727799a4-aa25-4996-2011-b6c6-bddd7cc92912.pdf)

التايب، عائشة: قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس. المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات. 2012.-6923b829-2012

<http://www.dohainstitute.org/release/6923b829-2012-04f1-4813-86fe-c54f82171aa0>

التاييب، عائشة: قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس. المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات.2012.-6923b829-[http://www.dohainstitute.org/release/6923b829-](http://www.dohainstitute.org/release/6923b829-04f1-4813-86fe-c54f82171aa0)

04f1-4813-86fe-c54f82171aa0

تراجر، اريك: جماعة الإخوان المسلمين تسعى للاحتكار السياسي، معهد واشنطن.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/.2012>

egypts-muslim-brotherhood-pursues-a-political-monopoly

الترجمان محمد: الاصلاحات الدستورية والمكاسب التنموية للتغيير عززت مقومات الاستقلال

وجسدت مناعة تـونس.المسـقبل.2008.

<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=28>

0731

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام. لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2012،

<https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2012MENA>

\_CSOSI%20A

تقرير البنك المركزي التونسي: نسبة النمو لن تتجاوز 1 بالمائة. (2011).

<http://www.babnet.net/cadredetail-40791.asp>

تقرير الهيئة العليا المسـتقلة للانتخابات. 2012.

<http://www.legislation.tn/detailtexte/Arr%C3>

تقرير صار عند مركز الجزيرة للدراسات. البنية القانونية والتشريعية للانتخابات البرلمانية

المصرية.2011.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/20111217131331737581.h>

tm

تورس. عياض بن عاشور رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في حديث ل "الصباح". 2011.

<http://www.turess.com/assabah/>

توماس عماد: الحضور المسيحي أثناء حكم المجلس العسكري لمصر 2016،

<http://www.abouna.org/content/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%>

الثبتي عادل: تونس 2011\_2014 ثورة تبحث عن أهداف رؤية تركية. 2114 ،

<http://rouyaturkiyyah.com/723>

جريدة الاهرام .القوى السياسية تؤكد وجود مؤامرة مدبرة وتطالب باقالة الحكومة. 2012.

<http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mas>

جريدة الاهرام. مقال قول نعم تزيد الـ نعم. 2014.

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/253064.aspx>

جريدة الشعب: الانتخابات القادمة فردي أم قائمة.. القوى والأحزاب السياسية ترى أن القائمة

<http://www.elshaab.org/news/389612012> النسبة الغير مشروطة أفضل.

الجزيرة نت. الانتخابات التشريعية في تونس أكتوبر والرئاسة

نوفمبر.. 2014

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/25/%D8%A7%D9%84>

الجزيرة نت. الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس. نوبل للسلام. 2015.

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

الجزيرة نت: الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس، 2011،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10/%D8%>

A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9  
%85%D8%B5%D8%B1

الجعيدي، محمد: بعد طول انتظار اقرار قانون الهيئة المؤقتة للإشراف على القضاء في تونس:  
انتخاب نصف القضاة وأعضاء وتعيين النصف الاخر من غير القضاة، المفكرة  
القانونية.2013.  
<http://legal-agenda.com/article.php>

جمال، رواب: النظم الانتخابية، سكريب. <https://ar.scribd.com/doc2012>

الجمال، محمود: انتقادات حادة لتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور. شمس الحرية. 2012.  
<http://www.masress.com/shamsalhoria/8836>

جندي، بطرس: الانتخابات المصرية بين القائمة النسبية والنظام الفردي، مصرنا. 2014.  
<http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/botroooooos.html>

جيلالي، محمد: مفهوم العقد الاجتماعي عند روسو، ملتقى ابن خلدون للعلوم والفلسفة والادب.  
2012 - [http://www.ebn-khaldoun.com/article\\_details.php?article=907](http://www.ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=907) ،

الحررة. مرسي يلفي الاعلان الدستوري الذي اثار احتجاجات ويبقى الاستفتاء على الدستور في  
موعدده. 2012 .  
<http://www.alhurra.com/content/morsi-agrees-amend-constitution-declaration>

الحروب خالد.: العشائرية والطائفية وتعزيز الأمية الانتخابية. 2013  
[ayyam.ps/ar\\_page.php?id=bd39549y198415689Ybd39549](http://www.ayyam.ps/ar_page.php?id=bd39549y198415689Ybd39549)

<http://www.al>

الحروب خالد: القبالية والطائفية في الثورات العربية  
<http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D82011>

حسين عادل.: انفجار كنيسة القديسين الاسكندرية/ مصريات. 2011.

<http://www.masreat.com/%D8%A7%D9%86%D9%81%>

حسين، عمارة: تحديات المجتمع

<http://www.alittihad.ae/wajahatdetails.php?id=827652014>. المصري

حماد ريهام: من فتح السجون المصرية. مصر العربية. 2014،

<http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D>

حمودة حسين: أسباب انهيار أجهزة وزارة الداخلية في أحداث ثورة 25 يناير. الخبرية.. 2011،

<http://www.alkhabarya.com/the-rea>

الحناشي، عبد اللطيق: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.

<http://dohainstitute.com/release/c738d279-20bb-4234-b48c->

75458e014522

خاطر، محمد: القضاء والقضاء على الثورة، جريدة الوطن. 2013

<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=F2C7EF58-2F89-4C5D->

20150711&writer=0 9D1B252EF01152A3&d=

خان، سارة: ثورة ناجحة: بناء نظام ديمقراطي في تونس. الشبكة العربية العالمية.

<http://www.globalarabnetwork.com/opinion/3588-2011-04-27-2011>

01-32-35.

خربوش، محمد: في أهمية فصل السلطات في النظم السياسية الديمقراطية. روزاليوت.

<https://www.rosaeveryday.com/article.aspx?articleID=661>. 2012

خليفة شعبان: عشرة كوارث هزت مصر في عهد مرسي. النهار. 2013،

<http://www.alnaharegypt.com/t~129649>

الخوانكي، سيف: المجتمع المدني المصري ارث الماضي وتحديات الحاضر. مركز المشروعات الدولية الخاصة 2013، -1180 arabia.org/index.php/publications/blog/1180-

<http://www.cipe49>

الدريسي سهام: واقع ظاهرة الإرهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة. 2016.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-reality-of-the-terrorist-phenom>

دن، ميشيل: مصر: الانتخابات أم الدستور أولاً؟. مركز كارنغي للشرق الأوسط. 2011.

<http://carnegie-mec.org/publications>

راشد عبد المجيد: كارثة البطالة هدية مبارك ونظامه لشعب مصر. الحوار المتمدن.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=800222006>

رينولدز، اندرو وآخرون: إشكال النظم الانتخابية، ترجمة: ايمن ايوب، دليل المؤسسة الدولية

للمقراطية والانتخابات، 2005 <http://boulemkahel.yolasite.com/resources2005>

السايج، حبيب: التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف إلى التوافق.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view2014>

[/tunisia-democratic-transition-from-contention-to-consensus](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view2014/tunisia-democratic-transition-from-contention-to-consensus)

سطاس سليم: كشف تورط العادلي في تفجير كنيسة القديسين وعمليات اخطر.

<http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2011/2011>

[feb/9/50375/](http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2011/2011-feb/9/50375/)

سلطان، جمال: منظومة الفساد في حكم المؤسسة العسكرية. طريق النزاهة .

<http://www.integrity-way.info/wp/?p=10498> 2013

شبكة المعرفة الانتخابية. <http://aceproject.org/ace-ar/topics/lf/lfb/lfb>

الشرق. تسييس القضاء من المهد إلى اللحد. 2013. <http://elsharq.net/node/129894>

الشرق. الاوسط مهدي جمعة يعلن تشكيل الحكومة التونسية الجديدة. 2013.

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&iss>

الشرق. ارهاب.. تهريب وارتفاع في الجرائم: امن تونس.. في العاصمة!. 2014.

<http://www.alchourouk.com/34540/151/1/>

الشريف محمد: تعرف على أحداث محمد محمود الأولى والثانية. 2014.

<http://old.dotmsr.com/ar/101/11/130503>

الشمي نبيل: العنف السياسي في العالم العربي: دواعيه وتداعياته الحوار المتمدن 2010،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970>

شينكر ديفيد: التداعيات الثورية: مصر تواجه تحديات أمنية مبكرة معهد واشنطن. 2012،

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy->

- analysis/view/revolutionary-fallout-egypt-faces-early-security

challenges

الصايغ يزيد.: معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية. مركز

<http://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-pub-63155>، 2016، كارنغي.

الصايغ يزيد: فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر مركز كارنغي للشرق الأوسط. 2012.

<http://carnegie-mec.org/2012/08/01/ar-pub-48996>

صبري باسم: مصر نظام رئاسي، برلماني أم مختلط. 2011.

[http://anarabcitizen.blogspot.com/2011/06/bl-post\\_10](http://anarabcitizen.blogspot.com/2011/06/bl-post_10).

الصفاف الالكتروني 2011. <http://www.safsaf.org/word/2013/aug/146.htm>.

الصيد اسامة: الحكم العسكري محطات من زرع الطائفية في مصر. 2016.

<http://klmtty.net/543131-%D8%A3%D8%B3%D>

الصيد اسامة: الحكم العسكري محطات من زرع الطائفية في مصر 2016

<http://klmtty.net/543131-%D8%A3%D8%B3%D>

الطرابلسي، محمد: الاقتصاد التونسي وتحديات ما بعد الثورة. 2011.

<http://www.turess.com/alhiwar/1655>

الطرابلسي، هادي: حول تطبيق النظام النسبي في تونس.

<http://www.arabsi.org/attachments/article/4752011>

عادل احمد: انتشار الأسلحة بعد الثورة صدام في رأس المواطن والجهزة الأمنية. 2013.

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10022013&id=>

[1c223a96-0de5-481e-a2ef-dd240801b70c](http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10022013&id=1c223a96-0de5-481e-a2ef-dd240801b70c)

عادلي، عمر: بل إن مصر ليست تونس. مركز كارنغي للشرق الاوسط. 2014.

<http://carnegie-mec.org/2014>

عامر، عادل: التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني المصري واقره على الامن القومي.

موقع

عباس، حسن: إشكالية كتابة الدستور في المرحلة الانتقالية. رصيف. 2013.

<http://raseef22.com/politics/2013/09/10>

عباس، سامي: الرئاسي، البرلماني، المختلط، ايهم انسب نظاما للحكم في الوطن العربي.  
2013.

[http://www.albasrah.net/ar\\_articles\\_2013/0513/sami\\_300513.htm](http://www.albasrah.net/ar_articles_2013/0513/sami_300513.htm)

عبد الرحمن، احمد: تونس.. ونزع فتيل الأزمة. الاسلام اليوم.

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart192072.htm>2013

عبد الشافي عصام: صعود أم انزواء؟: الدور السياسي ل "القبيلة" في الثورات العربية الاهرام

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1998.aspx>، 2011

عبد الشافي عصام:.. صعود أم انزواء؟ الدور السياسي ل "القبيلة" في الثورات العربية. الاهرام.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1998.aspx>2011

عبد العليم، سميحة: أنظمة الحكم رئاسي.. برلماني.. مختلط. اخبار مصر.2015.

<http://www.egynews.net>

عبد الفتاح، نبيل: القضاء والسلطة"السعي إلى الاستقلال. مجلة الديمقراطية. 2015.

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=322>

عبد الله رشا: الاعلام المصري في خضم لثورة. مركز كارنغي للشرق الاوسط.2014

<http://carnegie-mec.org/2014/07/16/ar-pub-56329>.

عبد المنعم مي: خارج الكنيسة علاقة الاقباط بالحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2208.aspx>2016

عبد المنعم، مي: أنواع أنظمة الحكم السيلسية. حمامة نت. 2015.

<http://www.mohamah.net/answer>

عبد المولى، عز الدين: اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/20132410103959577.2013>.

02/20132410103959577.2013.

عبد المولى، عز الدين: اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy>.

/2013/02/201324101039595777.html

عبد الهادي، محمود: الأزمة المصرية مسلمات وخطايا، الجزيرة نت.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion.2013>

عبد ربه، احمد: الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2011.

[http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-](http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-5fde1828a65)

5fde1828a65

عبد ربه، احمد: الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

[http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-2011](http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-20115fde1828a653)

5fde1828a653

العربية. ارقام صادمة عن ارتفاع معدلات الجريمة بعد الثورة المصرية. 2013.

<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/>

عزب، صفاء: التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في قفص الاتهام. المجلة.

<http://arb.majalla.com/2012/06/article552363962012>

عزيز، سحر: القضاء المصري تحت السيطرة. مركز كارنغي للشرق الاوسط.

<http://carnegieendowment.org/sada/2014/08/20.2014>

عفان محمد: ما هي الدروس المستفادة من فشل الانتقال الديمقراطي في مصر الشرق.2016.

<http://www.sharqforum.org/2016/0>

عفان، محمد: ما هي الدروس المستفادة من فشل الانتقال الديمقراطي في مصر. الشروق. (2016).

<http://www.sharqforum.org/en/articles/56dd434269702d108f070000>

عكاز محمد: التحسر على عهد بن علي: مغالطات خطاب الحنين إلى رفاة الدكتاتورية، 2014،

<https://nawaat.org/portail/2014/08/15/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%91%D>

عمر، أبو الحسن: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية. الحوار المتمدن.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302014>

العيسوي براهيم: الاقتصاد المصري وتفاقم الاختلالات المزمنة مركز الجزيرة للدراسات. 2012.

[http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442165141127565.h  
tml](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442165141127565.html)

عيشة، خوله: القانون الانتخابي في تونس بين فخ المال السياسي والصعوبات القانونية واللوجستية، نواة، 2014. 2014/02/20.

<http://all4syria.info/Archive/225867>. 2015. لعنة الطائفية.

غليون برهان: الطائفية وتقويض المشاريع العربية صفحة حريات.. 2010. 11112010.

<http://www.hurriyatsudan.com/?p=11112010>

غليون برهـان: نقد مفهـوم الطائفية. 2007.

[http://www.maaber.org/issue\\_november11/spotlights2.htm](http://www.maaber.org/issue_november11/spotlights2.htm)

فاروق، عبد الخالق: كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر. 2011

[.http://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog\\_post\\_4691.htm](http://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog_post_4691.htm)

فرحات كمال: النظم الانتخابية. 2011. <http://www.slideshare.net/KamalFarhat/>

.10164761

القطيسي، محمد: دولة المؤسسات والقانون وتد الدولة المظمنة. علامات أون لاين.

<http://www.alamatonline.net/l3.php?id=889772014>

الفقيه، عبد الله: الجمهورية اليمنية والشكل الأنسب للنظام السياسي: برلماني، رئاسي، أم

برلماسي. 2009. [http://dralfaqih.blogspot.com/2009/04/blog-](http://dralfaqih.blogspot.com/2009/04/blog-post_08.html)

post\_08.html

فكرة لتحديات الاقتصادية في تونس. 2014

<http://fikraforum.org/?p=5843&lang=ar#.Vx-zVPkrLIU>

فواز، سمر: الخريطة الكاملة لتقسيم الدوائر الانتخابية الجديدة، الوفد. 2011.

<http://alwafd.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8>

قبي ادم: رؤية نظرية حول العنف السياسي مركز نماء للبحوث. 2015.

<http://192.158.13.3/nama2015/ActivitieDatials.aspx?id=30596>

القلعي، مصطفى: تجربة حكم الترويكا في تونس. الاوان 2014 <http://www>

[alawan.org/article133.html](http://alawan.org/article133.html)

قنديل، امل: التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر. المركز

العربي للبحوث والدراسات، 2014، <http://www.acrseg.org/32498>.

كامل، حمودة: النظم والاشكال الانتخابية في العالم.

<http://www.israj.net/ar/index.php/letrature2011>

كامل، حمودة: النظم والاشكال الانتخابية في العالم. 2011،

<http://www.israj.net/ar/index.php/letrature>

كومي، مصطفى: تونس تسبقنا في الثورة وتطهير القضاء، شبكة الاعلام العربية، 2013

الماجري وليد: الإرهاب في تونس: خارطة التسلسل الزمني للاحداث بعد 14 جانفي

[انكيفادا.2014. https://inkyfada.com/maps/%](https://inkyfada.com/maps/%)

ماضي، عبد الفتاح: التوافق أولا وليس الدستور أو الانتخابات. الجزيرة نت. 2011.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/23>

ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق

[المدنية.2007. http://www.dctcrs.org/s2634.htm](http://www.dctcrs.org/s2634.htm)

ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق

[المدنية. 2007. http://www.dctcrs.org/s2634.htm](http://www.dctcrs.org/s2634.htm)

محمد، عبد الله: دور المجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية. موقع د. عبد الله

[محمود. 2011، http://kenanaonline.com/users/abdallama/posts/331817](http://kenanaonline.com/users/abdallama/posts/331817)

مرسوم من رئيس الجمهورية المؤقت. الجمعية التونسية من اجل نزاهة وديمقراطية

[الانتخابات.. http://www.atide.org/ar/textes-officielsl2011](http://www.atide.org/ar/textes-officielsl2011)

مركز الجزيرة للدراسات الازمة الامنية في تونس: تحدي استعادة الدول زمام المبادرة. 2015.

<http://studies.aljazeera.net/ar/positi>



المنياوي، سماء: صياغة الدستور أو الانتخابات... بأيهما نبدا؟

<http://www.masress.com/egynews2012>

مهدي، عبيد: أسس بناء دولة القانون والمؤسسات. 2010.

[http://iraqfuture.net/all-article/2008/article\\_360.htm](http://iraqfuture.net/all-article/2008/article_360.htm)

مود، ايناس: الفساد في الدولة المصرية.. محاولة رصد وتقييم، فكر.

2014

[online.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7](http://online.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7)

[. %D8%AF-%D9](http://online.com/article/%D8%AF-%D9)

موقع العربية. تعذيب أفضى للموت اثار الرأي العام المصري. 2012

<http://arabic.trib.ir/component/report/?view=item&cat>

ميجري، زينة: الانتخابات والمجتمع المدني، 2011.

<https://billkamchaiwatch.wordpress.com/2013/04/278>

مميزات وعيوب " النظام الفردي ونظام القائمة النسبية في الانتخابات". مستقبل مصر

<http://www.egfuture.com/2011/08/2011>

نجمة، مريم: أهمية المجتمع المدني في العالم.. ضرورة تفعيله وتنشيطه وحمايته. الحوار

المتحدثين 2007. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9673>

نجيب، إلهام: موعد الاستفتاء على الدستور المصري 2012 الجديد. مصريات. 2012.

<http://www.masreat.com>

نواره، عادل: هل يحل نظام الانتخاب بالقائمة النسبية مشاكل مصر السياسية. 2013

<http://www.monitor.com/pulse/ar/originals/2013/09/egypt->

[constitutional-proportional11](http://www.monitor.com/pulse/ar/originals/2013/09/egypt-constitutional-proportional11)

نويرة، اسماء: صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس. صدى كارنغي..

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=433502011>

هاشم احمد: الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني مركز الجزيرة للدراسات.  
2015،

[http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553111285692330.h  
tml](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553111285692330.html)

الهداجي، هشام: جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،  
2013. <http://www.mominoun.com/articles>

هسبريس الاناضول. عزل الرئيس "نجيب".. البداية الفعلية للحكم العسكري في مصر.  
2015 <http://www.hespress.com/histoire/271792.html>

وتوت، علي: توصيف الدولة الحديثة... صورة عامة.  
دراسات. (2010) [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/274.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/274.htm)

وحدة تحليل السياسات. الانتخابات التونسية محطة مهمة على طريق التحول الديمقراطي.  
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.  
[http://www.dohainstitute.org/release/a6f152c5-0ca3-41df-adfa-2011  
ae8f88bc520e](http://www.dohainstitute.org/release/a6f152c5-0ca3-41df-adfa-2011ae8f88bc520e)

وحدة تحليل السياسات: الازمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير. المركز العربي للأبحاث  
ودراسة السياسات. 2012. [http://www.dohainstitute.org/file/get/522ac958-  
6a34-496a-9699-38aa9c908455.pdf](http://www.dohainstitute.org/file/get/522ac958-6a34-496a-9699-38aa9c908455.pdf)

ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس. مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية 2015،  
<http://www.csds-center.com/%D9>

الوفد . "اللجان الشعبية"... ملاحم وطنية صنعت طوق النجاة لثورة يناير . 2016.

<http://m.alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82>

يوسف مارينا: تطور الدور السياسي للكنيسة المصرية (2011\_2-12): بعد ثورة يناير.

2015 . <http://fekronline.com/index.php/article/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D>

**An- Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of Elections as a mechanism of  
Democratization on the Path of Democratic  
Transition in the Arab World**

**By  
Majeda Ibraheem Al-Baz**

**Supervised by  
D. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the  
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and  
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah  
National University, Nablus, Palestine.**

**2017**

**Elections as a mechanism of political Change and its Role  
In Hindering Democratic Transition in the the Arab World**

**By**

**Majeda Ibraheem Al-Baz**

**Supervised by**

**Dr. Hasan Ayoub**

**Abstarct**

This study deals with the problematic aspects of elections via clarifying the reasons behind losing elections' efficiency and analyzing the factors of transferring the election out of a democratic approach aiming to achieve political and social stability into an instrument of social fragmentation and political division shadowing over the democratic transformation in the Arab countries.

The study focuses on the hypothesis stating that the election was not able to play its role in building democratic regimes in the Arab world since it was conducted prior preparing the conditions and requirements supporting efficiency where elections were held under the absence of institutional structure and legal basis governing the electoral process ensuring integrity as well as not selecting an electoral system achieving a fair representation of all members of the society suffering from sectarian and tribal separation which caused an increase in the differences between the electors leading the country into a partisan, sectarian and tribal conflicts.

The theoretical framework of the study concentrates on defining the election, its purposes, objectives, terms of ensuring the integrity and

fairness in order to relate these terms and needs to the Arab's status quo clarifying the impact of such absence of democratic requirements that constitute a supporter of improving the elections' efficiency taking into account the proprieties of democratic transformation phases through which this study tried to clarify the circumstances and challenges faced by the Arab countries during the transitional phases via theoretical frame.

The study used the descriptive analytical method to describe the Elections' failure phenomenon in building democratic institutions along with case studies to analyze the democratic transition experiences in both Egypt and Tunisia via deep study of status quo accompanying the elections in both countries and the factors that were available in the case of Tunisia lacked in Egypt causing the elections' failure functionally.

The study concluded that the election is one of the pillars of democracy along with priorities of building the democratic process mainly the constitutional principles and legal basis governing the governmental institutions earning strict legitimacy especially selecting electoral system achieving fair representation for competences within the community.

There shall be a trend to deploy supporting culture of democracy, rearrange relations within the community on the exchange of interest base, inspire the community with citizenship, justice and equality values, fight sectarian & tribal feuds, try to integrate & frame the community's members within social institutions aiming to increase their participation in political life and finally achieve stable security per se a pillar of any political and

economic progress in order to provide appropriate environment ensuring effective consolidation of the electoral mechanism to strengthen the democratic structure.